الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1995-2018)

إعداد الطالبات:

- **إيمان فرطاس**
- **سمية تيتة**
- **هاجر فضل**

إشراف الدكتور:

د/ عبد الحق طير مشرفا

د/ عقبة ريمي مشرفا مساعدا

لجنة المناقشة

د/ نصر ضو	**أستاذ محاضر أ**	**رئيسا**
د/ عبد الحق طير	**أستاذ محاضر أ**	**مشرفا**
د/ عقبة ريمي	**أستاذ محاضر أ**	**مشرفا مساعدا**
د/ أحمد نصير	**أستاذ محاضر أ**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2020/2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1995-2018)

إعداد الطالبات:

- **إيمان فرطاس**
- **سمية تيتة**
- **هاجر فضل**

إشراف الدكتور:

د/ عبد الحق طير مشرفا

د/ عقبة ريمي مشرفا مساعدا

لجنة المناقشة

د/ نصر ضو	**أستاذ محاضر أ**	**رئيسا**
د/ عبد الحق طير	**أستاذ محاضر أ**	**مشرفا**
د/ عقبة ريمي	**أستاذ محاضر أ**	**مشرفا مساعدا**
د/ أحمد نصير	**أستاذ محاضر أ**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2020/2019

الشكر

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والشكر لله العلي القدير الذي وفقنا على إتمام هذه المذكرة

أما بعد: نتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى من كانا لنا سندا في هذه الحياة ولم يبخلا علينا بالدعاء والعطاء الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

كما نتقدم بالشكر الخالص إلى المشرفين الدكتور "**طير عبد الحق**" والدكتور "**عقبة الهريمي**"

اللذان تابعا عملنا بكل جدية ومثابرة في جميع مراحله، وصبرهما معنا في هاته الظروف.

ونتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في مساعدتنا في انجاز هذا البحث، فقد كانت لمشاركتهم وتشجيعاتهم دافعا ايجابيا لإتمام هذا العمل.

كما نشكر كل الأساتذة الذين قاموا بتدريسنا طيلة مرحلة الدراسة.

كما نتقدم بالشكر لزملائنا في قسم العلوم الاقتصادية عامة وتخصص اقتصاد كمي خاصة.

قاجر، سمية، إيمان

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي وأبي أطال الله في عمرهما، اللذان تعبا على تعليمي فلم يبخلا علي بدعائهما الجميل، وكانا لي نبراسا يضيء فكري بالنصح والتوجيه

إلى من هم مصدر سعادتي، وبوجودهم أعتز وأفتخر إخوتي وأخواتي، إلى كل أقاربي بدون استثناء

إلى كل من برفقتهم سعدت وكان لي معهم أحلى الذكريات وأجمل اللحظات صديقاتي

إلى كل زملائنا في الدراسة خاصة طلبة سنة ثانية ماستر اقتصاد كمي

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل

هاجر، سمية، إيمان

الملخص:

تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى جدب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره خيار جد استراتيجي لا مناص منه لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة في ظل التطورات الراهنة، وعليه يهدف البحث إلى التعرف على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في الجزائر، وعرض أثاره على مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1995-2018)، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة بيانات سنوية لسلسلة زمنية لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات التنمية المستدامة، كما تم استخدام اختبارات جذر الوحدة لدراسة الاستقرارية، ثم تقدير نموذج العلاقة طويلة وقصيرة الأجل باستخدام منهجية ARDL.

بينت نتائج الاختبارات وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبعد الاجتماعي وانعدام العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبعد البيئي للتنمية، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر أثر على معدل البطالة بصورة سلبية في الأجل الطويل، في حين كان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر سالب على معدل البطالة ومعدل نمو إجمالي الناتج المحلي في الأجل القصير وبمعدل ضعيف جدا، لكن هناك إمكانية حدوث تأثير موجب في الأجل الطويل وذلك من خلال تبني السلطات الجزائرية للإجراءات التصحيحية المناسبة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية المستدامة، منهجية ARDL، الانحدار البسيط.

Abstract:

Algeria, like other countries seeks to attract foreign direct investment as an unavoidable strategic option to realize the requirements of sustainable development in light of current developments, Therefore, the research aims to identify the concept of foreign direct investment and sustainable development in Algeria, and its effects on the indications of sustainable development in Algeria during the period (1995-2018), to achieve this goal, the study used annual time series data for both foreign direct investment and sustainable development indicators, the unit root tests were also used to study stability, then estimate the long and short term relationship model using the ARDL methodology.

The results of the tests showed the existence of a long-term equilibrium relationship between foreign direct investment and the social dimension of development, and the absence of a relationship between foreign direct investment and the environmental dimension of development, Also, foreign direct investment had a negative effect on the unemployment rate in the long term, while the effect of foreign direct investment was negative on the unemployment rate and the rate of GDP growth in the short term at a very weak rate, but there is the possibility of a positive effect in the long term, through the adoption of the appropriate corrective measures by the Algerian authorities.

Key words: foreign direct investment, sustainable development, ARDL methodology, Simple Regression.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
كلمة الشكر	
الإهداء	
ملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: دراسة نظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة	
تمهيد	7
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	8
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	8
المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	10
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	14
المطلب الرابع: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	18
المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة في الجزائر	21
المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة	21
المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة	22
المطلب الثالث: نظريات التنمية المستدامة	27
المطلب الرابع: مؤشرات التنمية المستدامة	29
المبحث الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة	34
المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر والبعد الاقتصادي لتنمية المستدامة	35
المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر والبعد الاجتماعي لتنمية المستدامة	38
المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر والبعد البيئي لتنمية المستدامة	40
الخلاصة	44
الفصل الثاني: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1995-2018)	
تمهيد	46
المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	47
المطلب الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وإطاره القانوني	47
المطلب الثاني: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1995-2018)	53

المطلب الثالث: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	56
المبحث الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر	60
المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البعد الاقتصادي في الجزائر	60
المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البعد الاجتماعي في الجزائر	65
المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البعد البيئي في الجزائر	69
المبحث الثالث: النموذج القياسي لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1995-2018)	73
المطلب الأول: مفاهيم حول الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية	73
المطلب الثاني: الإطار النظري لاختبارات الدراسة	76
المطلب الثالث: تحليل الاختبارات ومناقشة النتائج	83
خلاصة	97
الخاتمة	98
قائمة المراجع	101

قائمة الأشكال

الرقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة	20
(2-1)	علاقة التداخل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة	27
(1-2)	تدفق حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1995-2018)	54
(2-2)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1995-2000-2016)	61
(3-2)	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2002-2016)	62
(4-2)	معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1995-2018)	63
(5-2)	واقع البطالة في الجزائر خلال الفترة (1995-2018)	65
(6-2)	كمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة(1995-2014)	70
(7-2)	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)	91
(8-2)	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)	92

قائمة الجداول

الرقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	أهداف ومؤشرات لتحقيق الصحة العامة	31
(1-2)	ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال (2013)	50
(2-2)	وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية خلال الفترة (2002-2012)	51
(3-2)	وضع الجزائر في بعض مؤشرات المخاطر القطرية (2010-2012)	52
(4-2)	تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1995-2018)	53
(5-2)	توزيع الاستثمارات المتدفقة إلى الجزائر على القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة (2002-2017)	57
(6-2)	توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب منطقة الأصل خلال الفترة (2002-2012)	58
(7-2)	أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة(2013-2017)	59
(8-2)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1995-2000-2016)	60
(9-2)	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2002-2016)	62
(10-2)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1995-2018)	63
(11-2)	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1995-2018)	64
(12-2)	واقع البطالة في الجزائر خلال الفترة (1995-2018)	65
(13-2)	تطور قيمة الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2002-2016	66
(14-2)	التطور الحاصل سلك الصحة (2000-2013)	68
(15-2)	تطور عدد المتمدرسين في الجزائر من (2000-2010)	69
(16-2)	انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة (1995-2014)	70
(17-2)	تطور مؤشرات التنمية المستدامة وحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر للفترة (1995-2018)	84
(18-2)	نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر المطور(ADF)	85
(19-2)	اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل	87
(20-2)	نتائج اختبارات التشخيص للنموذج	87
(21-2)	اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل	88
(22-2)	نتائج تقدير معلمات نموذج في الأجل الطويل (المتغير التابع une)	89
(23-2)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) في الأجل القصير	89

(2-24)	نتائج اختبارات التشخيص للنموذج	**90**
(2-25)	اختبار سببية غرانجر	**93**
(2-26)	اختبار درجة التأخير	**94**
(2-27)	تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط	**94**

المقدمة

لقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا ملحوظا وأصبح يمثل أهم أدوات التمويل للاستثمار بالدول النامية، وزاد هذا التوجه خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، وبدأ يتعاظم نتيجة لمساهمة الشركات المتعددة الجنسيات في نقل وتحويل رؤوس الأموال عالميا من خلال تخطيها الحدود وبناء شبكاتها عبر دول العالم، وهذا ما أعطى للاستثمار الأجنبي المباشر دافع هامة.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن حركة رؤوس الأموال، التكنولوجيا، والمهارات الفنية والتسويقية والتنظيمية، إذن فهو عبارة عن حركة لمنظومة متكاملة من العناصر التي تساعد على تحقيق التنمية المستدامة في أي اقتصاد، وعلية فالاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دور كبير في دعم الاستثمار المحلي في الدول المضيفة، ويمكن للاستثمار أن يسد الفجوة بين الموارد والإمكانات غير المتوفرة في الدول المستقبلة أو يوسع من القاعدة الاستثمارية في البلاد، أما التنمية فإنها تمثل السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات وإمكانات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة.

ومن هذا المنطلق تسعى معظم الدول خاصة النامية منها إلى جدب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذالك من خلال الدور الذي يلعبه في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية، والمساهمة في رفع مستويات المداخيل والمعيشة وخلق المزيد من فرص العمل، وإزالة كل القيود التي تقف في طريقهم.

وقي هذا الإطار قامت الجزائر بإجراء التدابير اللازمة ومنح الحوافز والضمانات التي تسهل دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة للسوق المحلي، بهدف إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية والتمويلية، كما تهدف إلى التنظيم والتحكم في عملية التحول الاقتصاد السوق، بدءا برفع الاحتكار عن التجارة الخارجية، وإدخال الإصلاحات على قوانين الاستثمار، وبعث الهياكل والأجهزة اللازمة لتطوير وتنمية الاستثمار لزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة نحوها.

أولا: إشكالية البحث

استحوذت الاستثمارات الأجنبية على حصة عالية من حجم الاستثمارات في معظم الدول النامية ومن بينها الجزائر، والتي تعاني من اختلالات بنيوية اقتصادية ولاسيما في الإنفاق الاستثماري المحلي وكفاءة الاستثمارات ويرجع ذلك إلى نقص في التمويل الخارجي والادخار، والجزء الكبير يتمثل في الأغراض الاستهلاكية، وهذا يدفع العديد من البلدان ومنها الجزائر إلى الاتجاه نحو التمويل الخارجي بشكل استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة تقودها الشركات والمؤسسات الدولية، ومن هنا تأتي إشكالية هذه

الدراسة في الوقوف على أهمية التركيز على الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها.

انطلاقا مما تقدم، يمكن طرح السؤال الرئيسي على نحو التالي:

إلى أي مدى يمكن أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1995-2018؟

انطلاقا من التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هي محددات استقطابه؟
- ما المقصود بالتنمية المستدامة؟
- ما هي اتجاهات حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- ما هو واقع التنمية المستدامة في الجزائر؟
- ما طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في الجزائر؟

ثانيا: فرضيات البحث

إن التساؤلات السابقة تقودنا إلى وضع الفرضيات التالية:

- يتحدد الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مجموعة من المحددات.
- التنمية المستدامة هي استخدام الموارد الطبيعية بطريقة تسمح بتلبية احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها.
- يعرف حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر نموا وتحسنا، لكن تبقى نسبته من حجم التدفقات العربية والعالمية متواضعة.
- هناك جهود تبذل في سبيل تفعيل اتجاه التنمية المستدامة في الجزائر، لكن هناك العديد من التحديات والمشكلات التي تعترض مسارها نحو تحقيق أبعادها المختلفة.
- يوجد علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في الجزائر.

ثالثا: أسباب اختيار البحث

– الرغبة في اكتشاف ومعالجة الموضوع.

– قلة الدراسات التي تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة خاصة من منظور قياسي.

– محاولة اكتشاف واقع الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا في الجزائر وأهم إفرازاته على التنمية المستدامة فيها.

رابعا: أهداف وأهمية الدراسة

تكمن أهداف هذه الدراسة في مجموعة من النقاط يمكن ذكر أهمها:

– التعرف على موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة.

– تحليل مسار تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في الجزائر.

– التعرف على طبيعة علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة.

أما أهمية البحث فتكمن في إدراك حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور المحرك الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يقوم بدور المعزز لاستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية، وهذا من خلال التكنولوجيا المصاحبة له، ونقل التقنيات المتطورة إلى الدول المضيفة، ومساهمته في إمكانية تدريب العمالة الوطنية واكتساب المهارات والخبرات، وبالتالي تحسين الأداء الاقتصادي.

خامسا: منهج البحث

المنهج المتبع في دراستنا هو المنهج الوصفي الذي يسمح باستعاب الإطار النظري والمتمثل في دراسة النظرية لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال الرجوع إلى البيانات والمعطيات الخاصة بحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ومدى تأثيرها في مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1995–2018)، وكذلك النماذج القياسية لقياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وأبعاد التنمية المستدامة.

سادسا: حدود الدراسة

– تتمثل الحدود الزمنية في الفترة الممتدة من 1995 إلى 2018.

– أما الحدود المكانية تدور الدراسة حول الاقتصاد الجزائري.

سابعا: الدراسات السابقة

1– الدراسة التي قام بها رفيق نزاري بعنوان "**الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي – دراسة حالة تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1991–2005**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011، وذلك بتوظيف نموذج خاص بالنمو الداخلي باستعمال برنامج Eviews حيث كانت النتائج مختلفة حسب كل دولة وفي فترات مختلفة، ففي الجزائر متقاربة مع النظرية الاقتصادية، أما في تونس كان التأثير سالبا خلال فترة الدراسة مما يؤكد أن تونس لم تستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المغرب فكان لها تأثيرا ايجابيا في فترة محدودة.

2– دراسة عبد الكريم بعداش بعنوان "**الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996–2005**"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، حيث أفضت النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يؤثر على مجاميع الاقتصادية في الجزائر، وأن التحسن الذي عرفه الاقتصاد الجزائري يرجع إلى ارتفاع أسعار البترول وليس لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن ذلك لا يعني عدم وجود إمكانية للتأثير في المدى البعيد بشرط اتخاذ السلطات الوطنية للإجراءات المناسبة.

3– دراسة محي الدين حمداني بعنوان "**حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل –دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، وأفضت نتائج إلى أن سياسة التنمية في الجزائر قد حققت نتائج مقبولة في المراحل الأولى للاستقلال، وأن الجهود الحكومية كانت منصبة على الرفع من معدل النمو الاقتصادي دون الاكتراث للنوع، فضلا عن عدم تعديل الجوانب السلبية للإستراتيجية التنموية الغير متكاملة ما أدى إلى التأثير سلبا على مختلف مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر.

4– دراسة علي شاكر جواد بعنوان "**الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالتنمية المستدامة، جامعة القادسية، 2017**"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى الترابط بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وحسن إدارتها من جهة أخرى ومدى التحسن أو التراجع في بعض مؤشرات التنمية المستدامة من الناحية العملية، وتوصلت هذه الدراسة إلى هناك تأثير واضح للاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة، كما أن العراق لم يشهد أي تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر يعتد بها، وبالتالي لم يكن هناك أي أثر، بالإضافة إلى أن الوضع البيئي في العراق متدهور جذا ومن أجل إصلاح هذا

الوضع لا بد من العمل على دمج البعد البيئي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية عند صنع القرار في عملية التخطيط الإنمائي.

ثامنا: هيكل البحث

بغية الإجابة على الإشكالية وعلى الأسئلة الفرعية تم تقسيم الدراسة إلي فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي:

حيث خصص الفصل الأول بالدراسة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة، والذي انقسم إلى ثلاث مباحث، إذ تم في المبحث الأول التطرق إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين تناولنا في المبحث الثاني ماهية التنمية المستدامة، أما المبحث الثالث تضمن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة.

وقد خصص الفصل الثاني للدراسة التطبيقية لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1995-2018)، والذي اشتمل بدوره ثلاثة مباحث، المبحث الأول تضمن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أما المبحث الثاني تناولنا فيه واقع التنمية المستدامة في الجزائر، في حين تطرقنا في المبحث الثالث إلى النموذج القياسي لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1995-2018).

تاسعا: صعوبات البحث

- نقص المراجع التي تتناول ذات موضوع دراستنا خاصة التنمية المستدامة.
- صعوبة الحصول على المعطيات الإحصائية.
- صعوبة إجراء الدراسة القياسية واختيار النموذج المناسب والاختبارات الملائمة.

الفصل الأول: دراسة نظرية للاستثمار الأجنبيالمباشر والتنمية المستدامة

تمهيد:

لقد زاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بجانبين هامين في حياة الإنسان، أولها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي له دور مهم في تنمية اقتصاديات الدول، وأهمية أخري في زيادة القدرات الإنتاجية و رفع معدل النمو الاقتصادي و تحسينه، أما الجانب الثاني فيتمثل في التنمية المستدامة التي تتحقق بفعل هذا الأخير، حيث تتضافر فيه جهود الأفراد و المجتمع بمختلف مؤسساته، للارتقاء بقدرات و جوانب النشاط الإنساني المادي و المعنوي علي السواء لتحقيق الرفاهية.

وللتعرف على أهم الجوانب المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية المستدامة سنحاول خلال هذا الفصل التطرق إلى العناصر التالية:

المبحث الأول: تناولنا فيه ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال الطويلة الأجل، وهي بمثابة ظاهرة متعددة الجوانب، وعاملا أساسيا في ربط وتفعيل العلاقات الاقتصادية الدولية، لذلك سيتم في بداية هذا المبحث تناول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر بالتفصيل، ثم التعرض لمختلف الأشكال التي مر بها الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى تناول أهم النظريات التي تحاول تفسير أسباب قيامه وتحديد محدداته.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مختلف التعريفات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها:

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر بعض المفكرين الاقتصاديين

تتمثل تعريفات الاقتصاديون فيما يلي :

- **يعرفه الدكتور فريد النجار:** أنه يسمح للمستثمرين من خارج الدولة بامتلاك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس شركات أو الدخول شركاء في الشركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة.[1]

- **كما يرى عبد السلام أبو قحف:** أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات أو الكل في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.[2]

---

[1]- عميروش محند شلغوم، **دور المناخ الاستثماري في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، ط 1، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2012،
ص16.

[2]- عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل والاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص13.

– **بينما يعرفه Kojima بأنه:** التحركات في رأس المال الهادفة بشكل أساسي إلى السيطرة على إدارة وأرباح مؤسسات الأعمال الأجنبية. [1] وعرفه **Kindelberg** على أنه عبارة عن حركة لرأس المال تنطوي على مراقبة دائمة.[2]

– **ويعرفه هيكل عبد العزيز فهمي:** على أنه شركات مقيمة في إحدى الدول في شركات أخرى مقيمة في دول أخرى بشراء هذه الشركات أو إنشاء شركات جديد برأسمالها الأساسي وبزيادة رأسمال الشركات موجودة أصلا ويتضمن هذا المعنى إشراف المستثمر وتدخله في إدارة الشركات التي يستثمر فيها أمواله.[3]

– **ويعرفه نزيه عبد المقصود مبروك:** على أنه تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة. ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج، الأول وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع.[4]

الفرع الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المنظمات والمؤسسات الدولية

– **عرفه تقرير الاستثمار العالمي بأنه:** ذلك الاستثمار الذي تكون أغلبية ملكية رأسماله للمستثمر الأجنبي، أي حصة مسيطرة لشخص طبيعي أو لشخص اعتباري يتمتع بجنسية دولة غير تلك المضيفة ويتضمن التزاما طويل المدى، ويكون للمستثمر دورا فعلا في إدارة الاستثمار.[5]

– **كما يعرفه الصندوق النقد الدولي(FMI) على أنه:** مجموعة العمليات المختلفة الموجهة للتأثير في السوق وتسيير المؤسسة المتوطنة في الدولة المخالفة لدولة المؤسسة الأم.[6]

– **وحسب تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD):** هو ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى ويعكس مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر

[1] - Kiyoshi Kojima, **Direct foreign investment: A Japanese model of multinational business operations,** Taylor & Francis, UK, 1978, P52.

[2] - Charles p. Kindleberger, **Les Investissement des Etats- Unis dans le monde**, Calmann- Lévy, France, 1971, p16.

[3]– هيكل عبد العزيز فهمي، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**، ط2، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص956.

[4]– نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص31.

[5]– د. شرقرق سمير، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2011**، المجلة العلمية الأكاديمية العربية في الدنمارك، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2015–2016. بدون صفحة.

[6] - Ibrahim ngouhouo, **Les investissements directs étrangers en Afrique centrale : attractivité et effets économique**, thèse de doctorat non publiée, faculté de sciences économiques et de gestion, université du sud Toulon-var, France, 26mars 2008, p14.

الأجنبي، أو الشركة الأم) وذلك في مؤسسة مقيمة في اقتصاد أخر(مؤسسة الاستثمار المباشر أو المؤسسة التابعة لها أو فروع الشركات).[1]

– **وتعرفه المنظمة العالمية للتجارة(OMC):** على أنه ذلك الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم المستثمر المقيم في بلد ما(البلد الأم) بامتلاك أصل أو موجود في بلد أخر(البلد المستقبل).[2]

– **أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عرفته كما يلي:** الاستثمار الأجنبي المباشر يعكس مصلحة دائمة من قبل المؤسسات المقيمة في اقتصاد معين (المستثمر المباشر) في مؤسسة (مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر مقيمة في اقتصاد أخر. وتعني المصلحة الدائمة وجود علاقة طويلة المدى بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر، ودرجة كبيرة من التأثير على إدارة المؤسسة وذلك من خلال الملكية مباشر أو غير مباشر ل10٪ أو أكثر.[3]

– **ويعرفه البنك الدولي (BW) على أنه :** الاستثمار الذي يقوم على أساس المشاركة في الإدارة (غالبا 10٪ من أصوات الإدارة) في مشروع تم تشغيله في دولة أخرى بخلاف دولة المستثمر(التعريف وفقا للإقامة) والمستثمر يرغب أن يكون ذا تأثير في مجلس الإدارة للمشروع وله حصة محددة في الملكية.[4]

من خلال التعريفات السابقة يمكن صياغة تعريف للاستثمار الأجنبي المباشر علي انه عبارة عن استثمار طويل الأجل، يعمل علي إقامة مشاريع يتولي المستثمر الأجنبي امتلاكها بشكل كامل أو جزئي، كما يعمل علي إدارتها ضمن البلد المضيف، ويشترط أن تكون حصة المستثمر الأجنبي تفوق 10% في رأس مال المشروع حتى يتم اعتبار الاستثمار أجنبيا.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تتحدد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأهداف التي يأمل المستثمرون تحقيقها من وراء انتقالهم إلي الدول المضيفة التي تصنف إلى:

---

[1] - UNCTAD, **World investment report: Transnational corporation**, agrisural production and development, New York and Genava, 2009, p243.

[2]– أشرف أحمد هلال الشيمي، **دليل إجراءات الاستثمار الأجنبي المباشر**، ط 1، مكتبة القانون و الاقتصاد، الرياض، 1433هـ، ص12.

[3] - OECD, **Benchmark definition of foreign direct investment**, Fourth Edition, 2008, pp 48-49.

[4]- World Bank**, The Role of Foreign Direct Investment in Development**, Development Committee meeting, Washington D.C, 1991,P 5.

الفرع الأول: الاستثمار المشترك

يعد من أكثر الأنواع شيوعا لأسباب سياسية واجتماعية كون درجة تحكم الطرف الأجنبي منخفضة إلى حد كبير، مما يعزز الملكية الوطنية عبر خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال، ويتمثل هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إنشاء أو إدارة أحد المشروعات في مجال استغلال الموارد الطبيعية أو الصناعات التحويلية أو في المجالات الزراعية المتعددة وذلك بإشراك عدد من الأطراف أحدهم أجنبي والأخر وطني سواء كانت تابعة لقطاع خاص أم حكومي، وبذلك أصبح نمط المشاركة من الأنماط المهمة.[1]

– تعتبر هذه المشروعات مشتركة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي، وبنسب متفاوتة، تتحدد وفقا لإنفاق الشركاء، وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب.[2]

ويتمتع الاستثمار المشترك بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من المزايا التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

– يعد من أكثر الأنواع تفضيلا لدى الشركات في حالة عدم سماح الحكومة المضيفة لهذه الشركة بالتملك المطلق لمشروع الاستثمار.

– تعتبر هذه المشروعات مشتركة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي، وبنسب متفاوتة، تتحدد وفقا لإنفاق الشركاء، وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب.

– يساعد هذا النوع من الاستثمار علي تخفيض المخاطر التي تحيط بمشروع الاستثمار.

– يساعد علي تذليل الكثير من الصعوبات و المشاكل أمام الطرف الأجنبي خاصة إذا كان الطرف الأخر الوطني هو الحكومة أو احدي الشخصيات المعنوية العامة(شركة تابعة للقطاع العام أو بنك حكومي).

أما عيوب الاستثمار المشترك بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فتكمن في:

[1]– عبد الخالق دبي الجبوري، **أثر البيئة الاستثمارية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر العراق أنموذجا للمدة (2003–2013)**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد2، 2016، ص ص150–151.

[2]– د. مصطفى العبد الله الكفرى، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية** ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون حول الاقتصاد السوري وأفاق المستقبل، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 5/1/ 2010–2010/5/25، جامعة دمشق، ص2.

– احتمال وجود تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار خاصة في حالة إصرار الطرف المحلي علي نسبة معينة في المساهمة برأس المال في المشروع الاستثمار وهذه النسبة قد لا تتفق و أهداف الطرف الأجنبي.

– قد يسعي الطرف الوطني بعد مدة معينة إلي إنهاء الطرف الأجنبي من مشروع الاستثمار وهذا يعني ارتفاع درجة المخاطرة.

– انخفاض القدرات المالية و الفنية للمستثمر المحلي يؤثر سلبيا علي فعالية مشروع الاستثمار لتحقيق أهدافه الطويلة و القصيرة الأجل.[1]

كما تتمثل مزايا الاستثمار المشترك بالنسبة للدول المضيفة في:

– خلق فرص جديدة للعمل وما يرتبط بها من منافع أخرى.

– تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد.

– تنمية قدرات المديرين الوطنين وخلق علاقات تكامل اقتصادية رأسمالية أمامية وخلفية مع النشاطات الاقتصادية والخدمية المختلفة بالدول المضيفة.[2]

في حين تتمثل عيوب الاستثمار المشترك بالنسبة للدول المضيفة في:

احتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني فقد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع مما يصبح من المحتمل جدا أن تقل إسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف الدولة الخاصة كزيادة فرص التوظيف والتحديث التكنولوجي وغيرها.

الفرع الثاني:الاستثمارات المملوكة بالكامل لطرف الأجنبي

يعد من أكثر الأنواع تفضيلا للاستثمارات الأجنبية، ويتم من خلال قيام الشركات الأجنبية بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي لدولة المضيفة.

في حين نجد الكثير من الدول النامية المضيفة لهذا النوع من الاستثمار تتردد كثيرا في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار، ويعد الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عنها من أثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، وكذلك الحذر من احتمالات سيادة احتكار الشركات

[1]– شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، شهادة دكتوراه (غير منشورة) ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014–2015، ص34.

[2]– عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1995، ص296.

المتعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية والتي تعد من أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من الدول النامية للاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.[1]

تتمثل مزايا الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي بالنسبة للدولة المضيفة في:

زيادة حجم تدفقات النقد الأجنبي إلى الدولة المضيفة، كما يساهم في بناء شكل التحديث التكنولوجي مقارنة بالأشكال الأخرى للاستثمارات الأجنبية وخاصة غير مباشر، وفي حالة كبر المشروع سيؤدي ذلك إلى إشباع حاجات المجتمع من السلع والخدمات مع احتمالات تصدير الفائض أو تقليل الاستيراد، بالإضافة إلى خلق فرص للعمل مباشرة أو غير مباشرة سواء في مراحل إنشاء المشروع أو أثناء التشغيل مما ينعكس بالإيجاب على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة والأوضاع الاجتماعية السائدة بها.

أما من ناحية العيوب : فالاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي قد يؤدي إلى التبعية الاقتصادية لهذه الشركات وما يترتب عنه من أثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، خصوصا مع تنامي احتمالات سيادة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول المضيفة وخاصة النامية منها.[2]

مزايا الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات:

– توفر الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي لشركة، كما أن حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها يعتبر كبير، وذلك نظرا لانخفاض تكلفة مدخلات عوامل الإنتاج المختلفة في الدول النامية.[3]

أما عيوب الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي بالنسبة لشركات المتعددة الجنسيات:

تتمثل في كون هذه الاستثمارات عرضة للأخطار غير التجارية كالتأميم والمصادرة والتصفية الجبرية عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية، كما أن هذا النوع يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة مقارنة بالنوع الأول مما يجعل من الصعب على الشركات الأجنبية صغيرة الحجم مزاولة نشاطها في الدول المضيفة بهذا الشكل من الاستثمارات، كما أن درجة المخاطرة عالية نسبيا.[4]

---

[1]– شوقي جباري، **مرجع سابق**، ص ص35–36.

[2]– بيوض محمد العيد، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية –دراسة مقارنة : تونس، الجزائر، المغرب**، شهادة الماجستير (غير منشورة)، الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010–2011، ص36.

[3]– عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية**، مرجع سابق، ص303.

[4]– بيوض محمد العيد، **مرجع سابق**، ص ص36–37.

الفرع الثالث: الاستثمار في المناطق الحرة

يعني قيام المستثمر الأجنبي بالاستثمار في مشروعات اقتصادية إنتاجية أو تسويقية أو توزيعية أو خدمية في مناطق الحرة لدولة من الدول. وكما هو معلوم، تعد المناطق الحرة جزءا من التراب الوطني للدولة المضيفة، ولكن لا ينطبق على الاستثمار فيه القوانين والأنظمة المطابقة على التراب الوطني، وخاصة تلك الأنظمة المتعلقة بالتصدير والاستيراد، أي تعد خارج الحدود الجمركية للدولة.[1]

الفرع الرابع: الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع

تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي و الطرف الوطني (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجمعيه ليصبح منتجا نهائيا و في بعض الأحيان خاصة في الدول النامية، يقدم الطرف الأجنبي أيضا الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، وتدفق العمليات والطرق التخزين والصيانة وغيرها، والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه.[2]

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

سوف نحاول في هذا المطلب تناول بعض نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تدفع شركات الأجنبية بالاستثمار في الدول الأخرى، وتتمثل في:

الفرع الأول: نظرية معدل العائد

تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا ما تكون منعزلة عن بعضها البعض، وأيضا لان أسواق رأس المال ليست بالقدر العالي من التطور في كثير من الدول وخاصة المتخلفة منها، ومن ثم فان هذه النظرية تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى، فرأس المال سيتدفق إلى المناطق التي نحصل فيها على عائد أعلى.

وكان أولين أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي، والذي أوضح فيه أن مع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة، فإن أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال وحدوث الاستثمار الأجنبي

---

[1]– د. رسلان خضور، نادية العلمي شبانة، **تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باتجاه التنمية المستدامة** ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 48، العدد3، 2016، ص178.

[2]– حواس عبد الرزاق وآخرون، **تحليل بعض أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على جوانب التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2002–2017)**، ملتق الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية ، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر،02–03 ديسمبر، 2019، ص579.

المباشر هو بالتأكيد سعر الفائدة، وحيث أن سعر الفائدة يختلف من دولة إلى لأخرى بسبب اختلاف النسب التي يتوفر بها رأس المال أو إنتاجيته بين الدول، فإن رأس المال سينتقل بحرية من سوق لأخر، كما تم تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر كنظرية أيضا على يد ماكدوجال ثم أتى من بعده كيمب، حيث توصلت نتائج دراستهم على أن السبب في ارتفاع سعر العائد بالخارج هو ندرة رأس المال، ولهذا فإن إنتاج رأس المال (العائد) سيكون مرتفع.[1]

الفرع الثاني: نظرية عدم تكامل السوق

تفترض هذه النظرية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة، بالإضافة إلي دلك عجز في السلع المعروضة وعدم قدرة الدول المضيفة علي منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الاقتصادية المختلفة و دلك نتيجة للقوة التي تتمتع بها الشركات متعددة الجنسيات من حيث الموارد المالية والتكنولوجيا والمعارف الإدارية، إن هذه المحفزات التي تملكها هذه الشركات الأجنبية هي التي أدت إلي اتخاذ قرار بالاستثمار والقيام بعمليات الإنتاجية والتسويقية في الدول المضيفة.

وفي هذا الشأن يري هود وينج انه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في احد الأسواق الأجنبية، فان هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق، حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر لدخول في السوق، كما أن السلع/الخدمات المقدمة(النواتج) ولذلك تتصف مدخلات أو عناصر الإنتاج المستخدمة بالتجانس ومن ثم فانه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من نماذج السوق.[2]

الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق:

تربط هذه النظرية انتهاج سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر بالشركات دولية النشاط ذات الحجم الكبير، طالما أن معظم صور المزايا الاحتكارية ترتبط بالحجم أو تنشأ عنه، وبالرغم من ذلك فإن الواقع العملي يشير إلى وجود كثير من الشركات صغيرة الحجم التي تباشر سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر.

غلق أهمية الميزات المكانية للدول المضيفة للاستثمار كسبب رئيسي في انتقال المستثمر خارج وطنه، خاصة بعض الصناعات الاستخراجية كالبترول والمعادن المنجمية وغيرها.[3]

---

[1]- بيوض محمد العيد، **مرجع سابق**، ص19.

[2]- سحنون فاروق، **قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي علي الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر**، شهادة ماجستير (غير منشورة)، قسم علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009-2010، ص22.

[3]- عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1995-2015**، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص88.

الفرع الثالث: نظرية تدويل الإنتاج

وفقا لنظرية تدويل الإنتاج فان لشركات المتعددة الجنسيات تتحرك في استجابة طبيعية لعدم كمال السوق في الأسواق الدولية للسلع والخدمات، وكانت فكرة تدويل الإنتاج قد قدمت أولا على يد كايدور(1934) و طورها كواس (1937).

ويعرف ريجمان تدويل الإنتاج على أنه عملية جعل السوق الدولي داخل سيطرة الشركة، حيث أن الشركات المتعددة الجنسيات تعبر الحدود الوطنية لاستغلال المزايا التي تملكها الشركة، فمميزات تدويل الإنتاج مبنية على افتراض أن الشركات متعددة الجنسيات تنمو اعتمادا على استبدال السوق الخارجي بأخر داخلي، كما أن فكرة تدويل الإنتاج تطرح فكرة حماية الشركة لأسرارها وبراءات الاختراع التي تملكها عند طريق الاستثمار المباشر.

انتقادات الموجهة لنظرية تدويل الإنتاج

يعتبر هذا النموذج غير صالح للتطبيق في الدول النامية لأن الصناعات التي تتركز في اقتصادياته ا هي صناعات ناشئة وغير قادرة على تحمل أعباء إنشاء استثمارات جديدة في دول أخرى، وغالبا ما تكتفي بالتصدير، ومن زاوية أخرى فان فكرة تدويل الإنتاج ليست قليلة التكلفة ونجاح هذه الفكرة يتطلب وجود طاقم إداري كفء.[1]

الفرع الرابع: نظرية دورة حياة المنتج

ترجع هذه النظرية إلي الباحث الأمريكي رايموند فارنون (r.vernon) حيث قام بتطوير نموذج دورة حياة المنتج، وقد اعتبر أول تفسير ديناميكي بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر، ويري هذا الباحث أن المؤسسات قد تقرر السير علي وتيرة الاستثمار الأجنبي عندما تكون التكنولوجيا المستخدمة لإنتاج المنتوج الخاص بها مستعملة من قبل العامة، و يصبح الجهد المبذول في إنتاجه غير مؤهل.

ولقد تمكن ريمود فرنون أن يبرر ما توصل إليه عبر استخدامه لنموذج دورة حياة المنتوج والتي حاول من خلاله تفسير كيفية قيام الاستثمار الأجنبي والتبادل من طرف الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية التي تتمتع بالميزة الاحتكارية فيما يخص التكنولوجيا ومن ثم كيفية توسعها والعمل علي تفسير أسباب انتشار الابتكارات والمعارف التكنولوجية في الدول النامية خاصة وكذلك الدول المتقدمة الأخرى.[2]

وتتميز دورة حياة المنتج بثلاثة مراحل أساسية هي:

[1]– بيوض محمد العيد، **مرجع سابق**، ص21.

[2]– شوقي جباري، **مرجع السابق**، ص60.

مرحلة ابتكار المنتج : تتصف هذه المرحلة بالإنفاق الكبير، حيث تقود الشركة المنتجة حملات إعلانية مكثفة عند إدخال المنتوج إلي السوق بهدف خلق حالة من الوعي والولاء للعلامة التجارية الجديدة، ونتيجة لغياب المنافسة في هذه المرحلة وكون المنتج جديدا، فان الشركة المنتجة لا تهتم كثيرا بتكاليف الإنتاج وأثرها علي مستوى الأسعار الذي تعرض به السلعة، كما أنها لا توجه ضغوطا للإنتاج في دول أخرى ، فتسويق المنتوج يكون محليا لإشباع الطلب المحلي في الدولة الأم أثناء تلك المرحلة.

مرحلة المنتج الناضج: تبدأ هذه المرحلة عندما تبدأ المنافسة بالظهور، ويشهد المنتج عملية نمو سريع، والطلب علي المنتوج يصير أكثر حساسية لعامل الأسعار، وبذلك لا تستطيع الشركة زيادة إنتاجها في بلد الأم، فتعتمد الشركة المنتجة علي نقل نشاطها إلي خارج حيث تنخفض التكاليف وتصل الإيرادات إلي أعلي مستوياتها، وتبدأ بالتصدير من هناك إلي البلد الأم والأسواق العالمية.[1]

مرحلة المنتج النمطي: في هذه المرحلة يصبح المنتوج معياري وغير مميز. وفي هذا المستوى من المعايرة، تتركز المنافسة بين المؤسسات علي السعر. ويتم توطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية ذات المستوى الأجر المنخفض، ولهذا ينتقل توطين الإنتاج من البلد المبتكر إلي البلدان التي تتميز بضعف التكاليف الإنتاج.

وإن أهم ما ركزت عليه هذه النظرية هو الميزة الاحتكارية المتمثلة في الاختراع والذي يتركز في الدول المتقدمة المالكة لمقوماته، وعلي المزايا المكانية التي تتمتع بها بعض الدول المضيفة الاستثمار، وعليه فان الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتحقق في المرحلة الأولي من حياة المنتوج نتيجة لارتفاع تكاليفه وضعف الطلب عليه حداثته، بل يتحقق عندما يصبح المنتوج معروفا ونمطيا أي في المرحلة الثانية والثالثة.[2]

الانتقادات الموجهة لهذه النظرية

– ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع بنفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة السلعة، فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة.

[1]– عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، ط 1، دار الحامد لنشر و التوزيع، عمان، 2014–1435هـ، ص ص61–62.

[2]– عبد الكريم بعداش، **مرجع سابق**، ص84.

– ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية.[1]

المطلب الرابع: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تعني مجموعة من العوامل المتنوعة التي تتحكم وتؤثر بشكل بارز من خلال توجهاته وتدفقاته، وتكمن محددات الاستثمار الأجنبي في النقاط التالية:

الفرع الأول : المحددات السياسية

تتمثل المحددات السياسية للاستثمار الأجنبي المباشر في:

– الاستقرار السياسي: يعد الاستقرار السياسي من أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي فكلما تمتع البلد بظروف سياسية مستقرة خالية من الاضطرابات كلما كان ذلك حافزا لزيادة تدفقات الاستثمارات الدولية وينطوي عدم الاستقرار السياسي على أسباب عديدة ومعقدة.

– الاتفاقيات الدولية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر.

– سياسة الخصخصة و هيكل السوق.

– سياسات التجارية (الرسوم الجمركية، سياسة الحماية الوطنية) والسياسة الضريبية.

– القوانين المتعلقة بالدخول والعمل.[2]

الفرع الثاني: تسيير الأعمال

تكمن تسهيلات تسير و إدارة أعمال المستثمرين في:

– حوافز الاستثمار وخدمات ما بعد الاستثمار والكفاءة الإدارية والنواحي الاجتماعية (التعليمية والترفيهية) والتقريب الذاتي (التآلف مع اللغة والثقافة المحلية).

– تشمل التدابير التي تأخذها الدولة المضيفة لتسهيل أعمال المستثمرين الأجانب، وتتمثل هذه الجهود بتشجيع الاستثمار وإعطاءه الحوافز المناسبة وخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار، والحد من الفساد المالي

[1]– كريمة قويدري، **الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر**، شهادة ماجستير (غير منشورة)، التسيير الدولي للمؤسسات، مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010–2011، ص19.

[2]– أ. حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 2004، السنة الثالثة، ص7.

والإداري، وتحسين الكفاءة الإدارية، وتوفير المرافق العامة، والقضاء علي البيروقراطية المنتشرة في الأجهزة الحكومية.

– خلق جهاز إداري كفء متخصص بأمور الاستثمار وخصوصا فيما يتعلق بالتخطيط و المتابعة والترويج يعد مطلب أساسي لتحقيق مناخ استثماري وإداري ملائم.[1]

الفرع الثالث: المحددات الاقتصادية

تم تقسيم المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاث مجموعات جزئية:

_البحث عن السوق : يهدف إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات (المحلية والمجاورة أو الإقليمية) ولاسيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة.

– **البحث عن المصادر:** تهدف إلى استغلال الميزة النسبية للدول ولاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية، فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدربة.[2]

– **البحث عن الكفاءة :** ترغب الشركات المستثمرة في زيادة قدرتها التنافسية ومن ثم ربحيتها. كما البحث عن الكفاءة يفرض على الشركات الأجنبية الدخول في مشاريع مشتركة مع شركات محلية في البلد المضيف وهي فرصة لكل شريك للاستفادة من المزايا النسبية للطرف الأخر.[3]

والشكل التالي يبين محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1]– عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، **مرجع السابق**، ص72.

[2]- حسان خضر، **مرجع سابق**، ص6.

[3]– جمال بلخباط، **جدوى الاستثمارات الأجنبية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**، شهادة دكتوراه (غير منشورة) ، العلوم الاقتصادية، جامعة حاج لخضر، باتنة، 2014–2015، ص19.

شكل رقم (1-1): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة

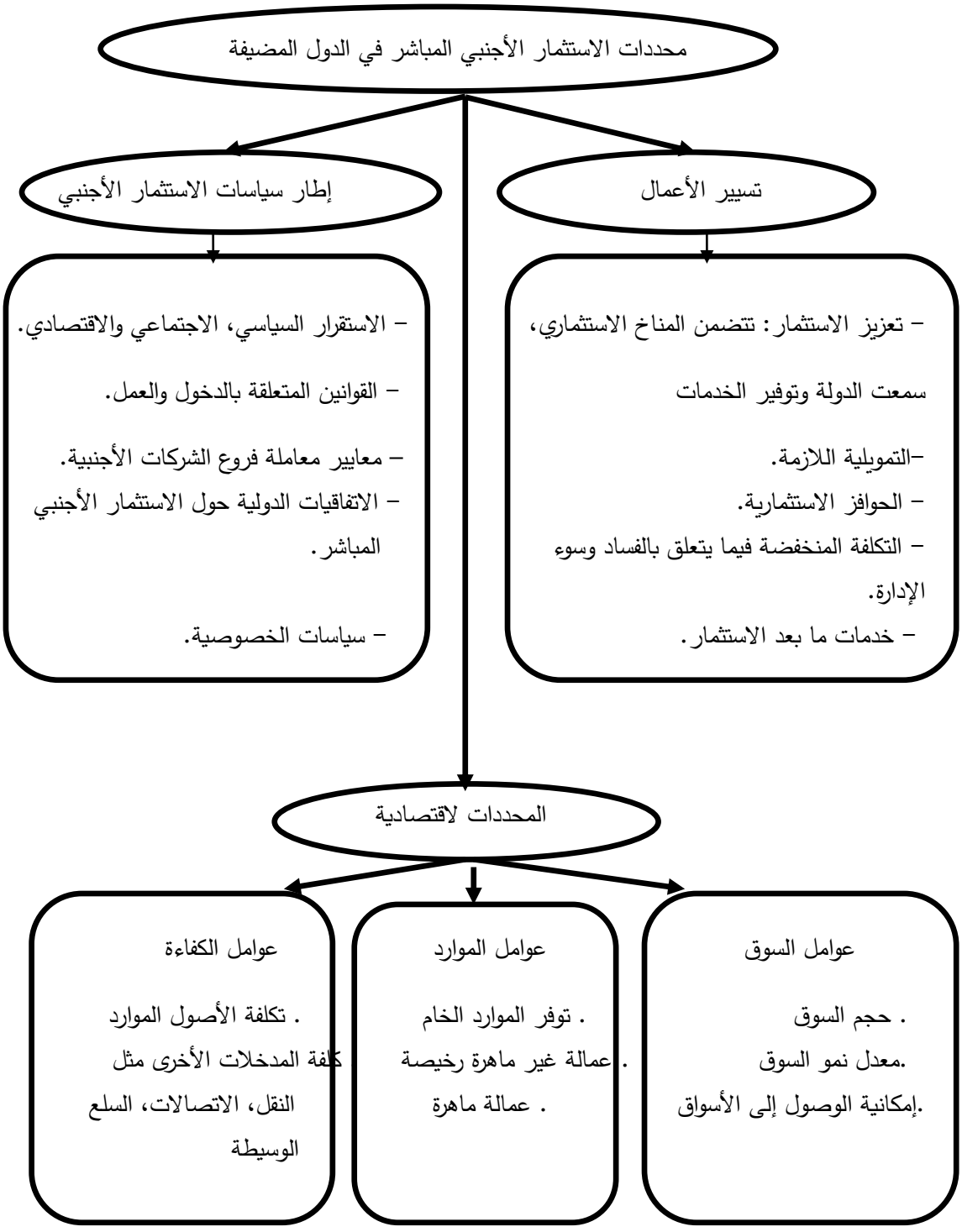

المصدر: أ. بيري نورة، د. زرقين عبود، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب: محددات وأثار دراسة مقارنة باستخدام نماذج المعادلات الآنية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد1، جوان 2014، ص111.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة.

أطلق علي التنمية المستدامة مجموعة من المصطلحات منها التنمية التضامنية و التنمية البشرية و التنمية المتواصلة والتنمية الشاملة والتنمية الايكولوجية وغيرها. والتقى الجميع علي توحيد هذه المصطلحات في مصطلح واحد وهو التنمية المستدامة. فمن خلال هذا المبحث، سنقوم بدراسة مفهوم التنمية المستدامة، وأبعادها، والنظريات ومصادر التمويل التنمية المستدامة.

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة

سيتم في هذا المطلب التطرق إلى عدة تعريفات لتنمية المستدامة نذكر منها:

تعتبر التنمية المستدامة تغييرا اجتماعيا موجها من خلال إيديولوجية معينة، وهي عبارة على عملية معقدة واعية على المدى الطويل، شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والبيئية والتكنولوجية ،في هذا المجال يجب عدم تجاهل الضوابط البيئية، وتجنب دمار الموارد الطبيعية وتطور الموارد البشرية، وتحدث تحولات في القاعدة الصناعية السائدة، وهكذا فان عملية التنمية هي عملية موجبة باتجاه الأفضل لأفراد المجتمع.[1]

وكذلك تعرفها الأمم المتحدة: بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها الخاصة.[2]

وتعتبر التنمية المستدامة مفهوما جديدا للنمو الاقتصادي، مفهوما يوفر العدل والفرصة للجميع وليس فقط للقلة المحظوظة دون مزيد من التدمير لمصادر العالم المحدود وقدرتها على التحمل، والتنمية القابلة للاستمرار.[3]

والتنمية المستدامة هي تعبير عن التنمية التي تتسم بالاستقرار،وتمتلك عوامل التواصل وهي ليست واحدة من التنموية التي درج مفكرو التنمية على إبرازها، مثل التنمية الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الثقافية، أو البيئية، أو المؤسسية، بل هي تشمل كافة هذه الأنماط، فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها

[1]– مراد ناصر، **التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة، مجلة التواصل، عدد 26، جوان 2010، ص132.

[2]– د. فلاح جمال معروف العزاوي، **التنمية المستدامة والتخطيط المكاني**، ط 1، دار الدجلة للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص56.

[3]– د. رواء زكي الطويل، **التنمية المستدامة و الأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية و حقوق الإنسان**، جامعة الموصل/العراق، دار زهران لنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص25.

تنهض بالموارد البشرية وتقوم بها، فهي تنمية تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الطبيعية.[1]

كما تعرف التنمية المستدامة على أنها: تستغل الموارد الطبيعية القابلة لتجدد بحيث لا يهتم إهمالها أو الإخلال بها أو الحد من قابليتها المتجدد وذلك من اجل الأجيال القادمة، من خلال لمحافظة على المخزون الثابت من الموارد الطبيعية.[2]

أما التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي فهي تنمية شاملة متوازنة ترتكز على مبدأ العدالة والحرية والتكافل الاجتماعي بحيث أنها نابعة من الإنسان نفسه باعتباره مستخلفا في هذه الأرض ولذا وجب عليه المحافظة عليها وينمي بيئته اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا في إطار أبعاده الروحية والأخلاقية والحضارية.[3]

ومن خلال كل هذه التعريفات يمكننا القول أن التنمية المستدامة تسعى لتحقيق حياة نوعية للإنسان واستغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية ومحاولة إبقائها لمدة زمنية بعيدة، وضمان متطلبات الأجيال المقبلة، ويجب أن نستخدم هذه الموارد في كلتا الحالتين بطريقة مناسبة لا تؤدي إلى عجز بيئي وذلك للعلاقة الوطيدة بين التنمية المستدامة والبيئة.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق أبعاد أساسية تتمثل في: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي.

الفرع الأول: البعد الاقتصادي

يشكل هذا البعد مجموعة العوامل التي تحقق الرفاهية لأفراد المجتمع وفي نفس الوقت المحافظة والاستخدام العقلاني والرشيد لهذه الموارد وهي :

أولا: حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية : تشير الإحصائيات إلى أن مستوى نصيب الفرد في الدول الصناعية الكبرى من الموارد الطبيعية (استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم) يشكل

[1]– د– نوزاد عبد الرحمن الهيتي، حسن إبراهيم المهندي، **التنمية المستدامة في دولة قطر الإنجازات والتحديات**، ط 1، الناشر اللجنة الدائمة للسكان، 2008م، ص13.

[2]– د– مدحت محمد محمود أبو النصر، **تنمية الموارد البشرية مناهج واتجاهات وممارسات**، ط 1، جامعة الحلوان، الروابط العالمية للنشر والتوزيع، 2009م، ص45.

[3]– د. حمزة فيشوش، أ. قويدر كمال، **واقع وأفاق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر بين تقارير وبرامج 2018–2019**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 12، العدد 01، 2019، ص345.

أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، وعليه يجب أن تتبنى الدول المتقدمة إجراءات صارمة من شأنها أن تحدث خفضا عميقا ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد، ولاسيما الموارد الغير متجددة.[1]

ثانيا: إيقاف تبديد الموارد الطبيعية: يتضمن إيقاف تبديد الموارد الطبيعية سواء من خلال إجراء تخفيضات

متواصلة في مستويات الاستهلاك المبدد للطاقة عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جدري في أسلوب الحياة

أو تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي.[2]

ثالثا: مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته: وتقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لان استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات وبالتالي إسهامات في مشكلات التلوث العالمي كان كبيرا بدرجة غير متناسبة. يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، وفي القيام بتحويل اقتصاديات نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها، وفي تهيئة أسباب ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة والمشاركة في الوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها. والصدارة تعني أيضا توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأخرى باعتبار ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية.

رابعا: المساواة في توزيع الموارد: إن الوسيلة الناجحة للتخفيف من عبئ الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة، غاية في حد ذاتها، وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة. فالفرص الغير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية، تشكل حاجزا هاما أمام

---

[1]– د. عوادي مصطفى، **إعادة صياغة السياسات المصممة في منظمات الأعمال مدخل لاندماجها ضمن حركية إرساء التنمية المستدامة** ، الملتقى الوطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 07/06 ديسمبر 2017، ص ص3-4.

[2]– د– مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة مفهومها– أبعادها– مؤشراتها**، ط 1، المجموعة العربية للتدريب و النشر، القاهرة، 2017.ص103.

التنمية. فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.[1]

خامسا: الحد من التفاوت في الدخل على مستوى الوطني والدولي: إن المساواة في توزيع الموارد والحد من التفاوت في الدخول هو الوسيلة الناجحة لتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة في كل من البلدان الغنية والفقيرة، كما أنها تساهم في تنشيط عمليات التنمية والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. غير أن التفاوت في مستوى الدخول الموجود في الدول الغنية والفقيرة خاصة في الدول النامية، يشكل عبئ كبيرا لا يتمثل في إيجاد حلول لهذه المشكلة ولكن في تنفيذها ومن بين هذه الحلول :

– تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية.

– وجود بنوك للفقراء ومساعدتهم بقروض بسيطة وميسرة وبدون فائدة.

– تحسين فرص التعليم والرعاية الصحية.

– عملية التكافل الاجتماعي المنظم والذي يعتمد بشكل أساسي على الفئات في المجتمع يمكنها تشكيل عنصر جذب للصناعات الصغيرة من خلال المنظمات الأهلية.[2]

الفرع الثاني : الأبعاد الاجتماعية

تتمثل الأبعاد الاجتماعية لتنمية المستدامة في :

أولا: النمو السكاني: أصبح النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أمرا مستحيلا، لان النمو السريع يحدث ضغوطات حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات، كما أن النمو السريع لسكان في بلد أو منطقة ما يحذ من التنمية، ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن، كما أن لتوزيع السكان أهميته الخاصة فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية، ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة، فالتنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية القروية النشيطة لمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن،وتساهم في إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل التعلم، القراءة والكتابة، وتوفير الرعاية الصحية الأولية، والمياه النظيفة، وتهتم بما وراء الاحتياجات الأساسية من تحسين

[1]– محمد بابكر، **تقييم الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر في ظل الإصلاحات**، شهادة ماجستير (غير منشورة)، التحليل الاقتصادي، العلوم الاقتصادية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2008–2009، ص ص83–84.

[2]– أسماء حدانة، **الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات في الجزائر والتنمية المستدامة** ، شهادة دكتوراه (غير منشورة) ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017–2018، ص51.

الرفاء الاجتماعي، وحماية التنوع الثقافي، والاستثمار في رأس المال البشري كتدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية والفنيين والعلماء وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية.[1]

ثانيا: الصحة والتعليم: تسعى التنمية البشرية إلى فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة، كما تسعى إلى ضمان الإتاحة الكافية لتعليم للجميع من أجل حياة صحية منتجة فهي ترى أن السكان الأصحاء الذين نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل أمر يساعد على التنمية الاقتصادية، ويساعد المزارعين وغيرهم من السكان البداية على حماية الغابات وموارد التربة والتنوع البيولوجي حماية أفضل.

ثالثا: أهمية دور المرأة: لدور المرأة أهمية خاصة، ففي كثير من البلدان النامية يقوم النساء والأطفال بالزراعات المعيشية، والرعي وجمع الحطب ونقل الماء، وهم يستخدمون معظم طاقتهم في الطبخ، ويعتنون بالبيئة في المنزلية المباشرة، والمرأة بعبارة أخرى هي المدبر الأول للموارد والبيئة في المنزل– كما أنها أول من يقدم الرعاية للأطفال– ومع ذلك فكثيرا ما تلقى صحتها وتعليمها الإهمال الصارخ مقارنة بصحة الرجال وتعليمهم، والمرأة الأكثر تعليما، لديها فرص أكبر في الحصول على وسائل منع الحمل، كما أن معدلات خصوبتها أقل في المتوسط، وأطفالها أكثر صحة، من شأن الاستثمار في صحة المرأة وتعليمها أن يعود على قابلية للاستدامة بمزايا متعددة.[2]

رابعا: الأسلوب الديمقراطي في إدارة الحكم: إن التنمية المستدامة على المستوى السياسي تحتاج إلى مشاركة من تمسهم القرارات، في التخطيط لهذه القرارات وتنفيذها، وذلك لسبب عملي هو أن جهود التنمية التي لا تشرك الجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق، لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي وأسلوب المشاركة يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل.[3]

الفرع الثالث: الأبعاد البيئية

تتمثل الأبعاد البيئية لتنمية المستدامة في :

أولا: المحافظة على الموارد المائية: تهدف التنمية المستدامة إلى المحافظة على الاستخداما ت المائية من خلال تقليل الهدر وإنشاء السدود لتخزين المياه والمحافظة على المياه الجوفية وكذلك العمل على

[1]– معتصم محمد إسماعيل، **دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة (سورية أنموذجا)**، رسالة الدكتوراه (غير منشورة)، قسم الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015، ص56.

[2]– أسماء حدانة، **مرجع سابق**، ص53.

[3]– د. عوادي مصطفى، **مرجع سابق**، ص6.

تحسين شبكات المياه والصرف الصحي وتحسين نوعية المياه الشرب، ومن المؤكد بأن استهلاك رأس المال الطبيعي في الأنشطة الاقتصادية هو أسرع من قدرة النظام البيئي على التعافي وتجديد نفسه.[1]

ثانيا: حماية مناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري: ويعني عدم المخاطرة بإجراء تغيرات كبيرة في البيئة العالمية والتقليل من انبعاث الغازات الدفيئة والتي من شأنها أن تحدث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة، وذلك بالحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأزون الحامية للأرض من جراء النشاط البشري.

ثالثا: عقلنة استخدام المحروقات: كما ترمي التنمية المستدامة إلى الحد من المعدل العالي لانبعاث الغازات الحرارية، وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى لطاقة لإمداد عملية التنمية الاقتصادية والهياكل الصناعية.[2]

رابعا: صيانة المياه : في بعض المناطق تقل إمدادات المياه، ويهدد السحب من الأنهار باستنفاد الإمدادات المتاحة، كما المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة. كما أن النفايات الصناعية والزراعية والبشرية تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية، وتهدد البحيرات والمصبات في كل بلد تقريبا، والتنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه. وهي تعني أيضا تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على هذه المياه، وقصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجددها.

خامسا: تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية: حيث أن مساحة الأراضي المخصصة للزراعة تنخفض تدريجيا مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية، حيث أن التنمية المستدامة تعمل على صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة. حيث تواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة وهي الأراضي التي لم تدخل بعد في الاستخدام البشري في انخفاضها، مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية، وتتعرض الغابات المدارية والنظم الايكولوجية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي الرطبة لتدمير السريع، كما أن انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية أخذا في التسارع. والتنمية المستدامة في هذا المجال تعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الايكولوجية بدرجة كبير وإن أمكن وقفها، كما تحتل قضية الحفاظ على البيئة والحيلولة دون تدهورها محل الصدارة في سلم الاهتمامات بالنسبة للبلدان، ويرجع ذلك إلى أن

[1]- معتصم محمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص ص57-58.

[2]- بيوض محمد العيد، **مرجع سابق**، ص87.

إستتراف البيئة وإهدارها يؤدي إلى الإخلال بتوازنها، وبالتالي فإن جوهر الإستراتيجية التنمية المستدامة هو العمل على تحاشي هذا المصير.[1]

والشكل التالي يبين علاقة التداخل بين أبعاد التنمية المستدامة.

الشكل (1-2): يوضح علاقة التداخل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة

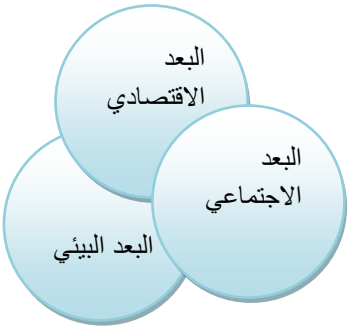

المصدر: ريم ثوامرية، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية 2000-2015**، شهادة الدكتوراه، تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2018-2019، ص157.

انطلاقا من الشكل أعلاه يتبين أن هناك علاقة تداخل بين كل من البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبعد البيئي، بحيث لا يمكن القول أنه توجد تنمية مستدامة إذا غاب أحد هذه الأبعاد، فالأساس في التفرقة بين التنمية المستدامة وباقي أنواع التنمية الأخرى، هو اهتمامها بهذه الأبعاد الثلاثة، وهذا ما لا نجده لدى باقي أنواع التنمية، حيث أن باقي الأنواع يرتكز كل واحد فيها على جانب واحد ويهمل الجوانب الأخرى، وهذا ما تتميز به التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: نظريات التنمية المستدامة

تتمثل نظريات التنمية المستدامة في إشباع الحاجات الحالية دون المساومة علي قدرة الأجيال المستقبلية في إن تصل إلي تحقيق حاجاتها، وتكمن في:

[1]- سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر** ، شهادة دكتوراه (غير منشورة) ، العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص86.

الفرع الأول: نظرية الصيغة الضعيفة للاستدامة

إن الاستدامة الضعيفة ترتكز على فكرة النمو وثبات الرفاهية على المدى الطويل مدعمة بذلك النظرية الاقتصادية للنمو الاقتصادي ومعارضة للتيار البيئي الذي يتكلم عن تخفيض النمو، إذا كتب ربورت سولو سنة 1993:

ليس فقط المحافظة على هذه الموارد أو المحافظة على كل العناصر الطبيعية في الحالة الثانية ،بل المحافظة بشكل غير محدود على قدرة المجتمعات البشرية من الإنتاج . وتكون الاستدانة مضمونة إذا كان:

$$a\ K/at = a\ (\ k_m + K_h + K_n\ ) / d\ t \geq 0$$

الرأسمال K ينقسم إلى ثلاث رساميل هي: k_m الرأسمال المصنع، k_h الرأسمال البشري، K_n الرأسمال الطبيعي.

ينمو احتياطي الرأسمال بصفة متزايدة أو يبقى ثابتا، إذ يمكن تعويض النقص في إحدى الرساميل عن طريق زيادة في الرساميل الأخرى وذلك على الحفاظ النمو ثبات الرأسمال، وترتكز الاستدامة على عدة مبادئ منها:

– الحاجة لتوسيع نطاق المخزون من الموارد، ويمكن تحقيقها من خلال تطوير الموارد المتجددة و إيجاد بدائل للموارد الغير المتجددة .

– يمكن معالجة المشاكل البيئية عن طريق إدخال التحسينات على وكالات المراقبة البيئة وترشيد استخدام الموارد، واستخدام أفضل الوسائل لتقيم المشاريع لدراسة وتقديم الآثار البيئية.[1]

الفرع الثاني: نظرية الصيغة القوية للاستدامة

طورت نظرية الصيغة القوية للاستدامة من العالم البيئي وأكدت على الضرورات البيئية، وحسب هذه النظرية فان رأس المال البشري لا يمكن أن يكون بديلا للخدمات التي توفرها الأنظمة البيئية والحجج التي تدعم نظرية الصيغة القوية للاستدامة هي كما يأتي:

[1]– قصوري ريم، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة حالة الجزائر**، شهادة ماجيستير (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2011–2012، ص34.

أولا: عدم اليقين: أي أن ما يترتب على تناقص رأس المال الطبيعي ومدى تعقد وظيفة الأنظمة البيئية غير ممكن التنبؤ بها، وبذلك لا نستطيع أن نتنبأ بمضامين الأفعال الحالية أو الجارية بصيغة كيف لتلك الأفعال أن تضر برأس المال الطبيعي ومن ثم لا نستطيع أن نقرر المستوى الملائم من الاستثمار في رأس المال الذي يضيفه البشر المطلوب من الصيغة الضعيفة للاستدامة لتعويض الضرر الذي أصاب رأس المال الطبيعي.

ثانيا: عدم الانعكاس: إن تدمير أشكال معينة من رأس المال الطبيعي مثل التنوع الإحيائي الذي يتقلص تحت تأثير المجتمع للاستغلال المفرط، يكون غير قابل للانعكاس، بينما رأس المال المصنوع من البشر يمكن إعادة بنائه من جديد علي الرغم من أنه من الممكن أن تعوض الأجيال المستقبلية عن تناقص رأس المال الطبيعي علي نحو دائم إلا أننا لا نملك معلومات كافية للأسعار النسبية التي سوف تعطي لرأس المال الطبيعي و رأس المال المصنوع، و لذلك ليس لدينا طريق يفي بالحاجة إلي مقياس صيغة الاستدامة.

ثالثا: الحجم: بدلا من علاقة السبب بتأثير والتي افترضت في نظرية الصيغة الضعيفة للاستدامة ربما يكون لدينا حالات عدم استمرارية وتأثيرات العتبة،على سبيل المثال إن فقدان صنف أو نوع واحد من الحيوانات ربما يكون له تأثير صغير على النظام البيئي بينما فقدان صنف أو نوع أخر ربما يسبب انهيارا في النظام البيئي نفسه.

وخلاصة القول إن نظرية الصيغة القوية للاستدامة تتميز بالرؤية التي تقول إن هناك إحلالا قليلا جدا بين رأس المال المصنوع من لدن البشر و رأس المال الطبيعي بصيغ التدفق من الخدمات التي يستطيع رأس المال أن يوفرها.[1]

المطلب الرابع: مؤشرات التنمية المستدامة

تنقسم مؤشرات التنمية إلى أربعة محاور رئيسية تتمثل في الأتي:

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية.

تتمثل أهم المؤشرات الاقتصادية كالأتي:

أولا:الهيكل الاقتصادي: يشكل كل من التجار والاستثمار عنصرين أساسين في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ومن المسائل الضرورية لمساعدة الدول النامية على بلوغ أهداف التنمية المستدامة،

[1]– عدنان داود محمد العذاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2016، ص41.

تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق، وتحويل الموارد المالية، ونقل تكنولوجية، وتخفيف عبئ المديونية الخارجية، والقضاء على الفقر، واستغلال الموارد الطبيعية، والإنتاج والاستهلاك، وترتبط كافة هذه المسائل ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي أو انعدامه. وتتمثل المؤشرات الخاصة بالموضوع الهيكل الاقتصادي والمرتبطة بالتنمية المستدامة بالمؤشرات الآتية:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

- نصيب الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي.

- الميزان التجاري لسلع والخدمات.

- نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي.

- مجموع المساعد الإنمائية الرسمية الممنوحة أو المستلمة كالنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.[1]

ثانيا: أنماط الإنتاج والاستهلاك: تتمثل أهم مؤشرات قياس استدامة الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية في:

- **استهلاك المادة:** وتقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج، والمقصود بالمادة هنا كل المواد الخام الطبيعية.

- **استخدام الطاقة:** يتم قياسها بالاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي، وكثافة استخدام الطاقة.

- **إنتاج وإدارة النفايات:** وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وإنتاج النفايات الخطرة، وإنتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات.

الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية

تشمل المؤشرات الاجتماعية لتنمية المستدامة العناصر التالية:

[1]- سايح بوزيد، **مرجع سابق**، ص104.

أولا: المساواة الاجتماعية : و تمثل نوعية ومستوى الحياة المشتركة، وهي انعكاس لمستويات تطبيق العدالة وشمولها عند توزيع الموارد والحصول على الفرص لكل فرد من الصحة والتعليم والعمل، وتحقيق العدالة للأجيال المستقبلية والحالية.

ثانيا: الصحة العامة: هناك ارتباط وثيق بين الصحة العامة وتحقيق التنمية المستدامة حيث أن تطور الخدمات الصحية والبيئية له تأثير في نجاح أو فشل خطط التنمية.[1]

وتتمثل الأهداف الصحية ومؤشراتها فيما يلي:

الجدول رقم (1-1): أهداف ومؤشرات لتحقيق الصحة العامة

الهدف	المؤشر
- تخفيض معدل وفيات الأطفال.	- معدل وفيات الأطفال دون الخامة. - معدل وفيات الرضع. - نسبة لأطفال البالغين من العمر سنة واحدة، والملقحين ضد الحصبة.
- تحسين صحة الأمهات.	- نسبة وفيات الأمهات. - نسبة الولادات التي تجري بإشراف موظفي صحة من ذوي الاختصاص.

المصدر: بيوض محمد العيد، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية-دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب**، شهادة الماجستير(غير منشورة)، الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011، ص91.

ثالثا: التعليم: يعد التعليم، بوصفه عملية مستمرة طيلة العمر، شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، كما يعتبر عنصرا حاسما بدرجة خاصة في مجال تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية، وفي تحقيق العدالة الاجتماعية، وبناء القدرات، وإتاحة الوصول إلى المعلومات، وتعزيز العلوم، علاوة على أن التعليم يعد أداة من أدوات تحويل أنماط الاستهلاك والإنتاج إلى مسار أكثر استدامة. ويعد التعليم بشكليه النظامي وغير النظامي، عملية تتيح للبشر أفرادا ومجتمعات أن يحققوا كامل إمكانياتهم، وهناك علاقة وثيقة بين المستوى العام للتحصيل الدراسي واستمرار الفقر، أي كان مستوى التنمية في الدولة.

وتتمثل المؤشرات الخاصة بالمستوى التعليمي والإلمام بالقراءة والكتابة في ما يلي:

[1]- بيوض محمد العيد، مرجع سابق، ص ص90-91.

– الأطفال الدين يصلون إلى الصف الخامس الابتدائي.

– مستوى تحصيل البالغين في المرحلة الثانوية.

– معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين.[1]

رابعا: السكن: يعتبر توفر السكن لكل فرد مناسب من بين الاحتياجات الأساسية المتعلقة بالتنمية المستدامة، ومع اعتباره من السلع الأساسية في العالم المتقدم والنامي إلا أننا نجد أن العديد من الفئات الاجتماعية المحرومة لا تمتلك مأوى خاصا بها، رغم السياسات التي حاولت هذه الدول إتباعها لتوفير هذه السلع (حيث لاحظنا أن سياسة الرهن العقاري قد تنتج عنها أزمة مالية عرفها الاقتصاد الأمريكي والتي توسعت إلى كل دول العالم).

تتأثر ظروف الحياة في المدن الكبيرة عادة بالأوضاع الاقتصادية ونسبة النمو السكان فيها ومستوى الفقر والبطالة وكذا سوء التخطيط العمراني والحضاري للمساكن، وتشكل عملية الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة المستوطنات البشرية العشوائية ونسبة المتشردين وأولئك الذين يعشون في ظروف صعبة ولا يجدون مأوى ملائما يضمن لهم حقوقهم الإنسانية في العيش مكان أمن ومريح ومستقل، ولقياس حالة السكان ضمن مؤشرات التنمية المستدامة يستخدم عادة مؤشر واحد وهو: مؤشر نسبة مساحات السقوف في الأبنية.[2]

خامسا: الأمن : هو الأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم، بفضل وجود نظام للإدارة الأمنية. متطور وعادل من أجل حماية المواطنين من الجريمة، ومن أهمها: جرائم المخدرات والعنف والجرائم ضد الأطفال والمرأة. ومؤشر الأمن: هو قياس الأمن الاجتماعي من خلال مرتكبي الجرائم في المجتمع.[3]

[1]– سايح بوزيد، **مرجع سابق**، ص102.

[2]– محمد بابكر، **مرجع سابق**، ص ص101–102.

[3]– فراحتية كمال ، **التنمية المستدامة** ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد 11، سبتمبر 2018، ص ص290–291.

الفرع الثالث: المؤشرات البيئية

من أهم مؤشرات التي تهتم بالمحور البيئي ما يلي:

أولا: الغلاف الجوي: تشمل المسائل الجوية ذات العلاقة كلا من التغير المناخي ، واستنفاد الأوزون، وإتخام المياه بالمغذيات، ونوعية الهواء في المناطق الحضرية، ومستويات الأوزون. وترتبط الآثار المرتبة على هذه المسائل بكل من صحة الإنسان، والتنوع الإحيائي، وصحة النظم البيئية، والأضرار الاقتصادية. فكثير من هذه الآثار بعيد الأجل وذو سمة عالية وغير للإزالة، وتؤثر العواقب على الأجيال القادمة . وتشمل المؤشرات التي ترتبط بالغلاف الجوي والتي وضعتها لجنة التنمية المستدامة ما يأتي:

- انبعاث غازات الدفيئة.

- استهلاك المواد المستنفدة الأوزون.

- درجة تركيز ملوثات الهواء في البيئة الخارجية في مناطق الحضارية.[1]

ثانيا: نصيب الفرد من الأراضي الزراعية: ويتضمن هذا المؤشر قياس نصيب الفرد من الأراضي الزراعية الصالحة لزراعة، وكذلك نصيب الفرد من الأراضي المتاحة للإنتاج الزراعي. وإن الزراعة لها دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة لما نوفره من غداء للسكان إضافة إلى فرص العمل وبهذا فإنها تعد المحرك للنمو الاقتصادي خاصة وإنها من الممكن أن تساهم في تخفيف حدة الفقر والبطالة.

ثالثا: التغير في مساحات الغابات والأراضي: يبين هذا المؤشر نسبة التغيير في مساحة الأراضي الخضراء إلى مساحة البلد الإجمالي فإذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفع دل على إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي أما العكس فإنه يشير إلى التوسع التصحر وزحفه إلى الأراضي الخضراء.

رابعا: التصحر: يقيس الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلد ويعد تقليص مساحات الأراضي الصحراوية من شروط تحقيق التنمية المستدامة.[2]

الفرع الرابع: المؤشرات المؤسسية

[1]- سايح بوزيد، مرجع سابق، ص105.

[2]- معتصم محمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص63.

تتمثل المؤشرات المؤسسية كالأتي:

أولا: تنفيذ الاتفاقات الدولية المبرمجة: يتم من خلاله معرف عدد الدول التي صادقت على الاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة كالتصديق على برتوكول قرطاج بشأن السلامة، والتصديق على السلامة الاتفاقية الإطارية بشأن تبدل المناخ، وبرتوكول كيوتو المنبثق عن الاتفاقية الإطارية بشأن تقييم المناخ، بالإضافة إلى التنوع البيولوجي.

ثانيا: البحث والتطوير: يتم من خلاله معرفة مدى اتفاق الدول على البحث والتطوير واستغلال هذه الأبحاث فيما يخدم التنمية المستدامة، ويتم قياسها من خلال معرفة نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج الداخلي الخام.[1]

ثالثا: الاستخدام التقني: يتم قياسه من خلال استخدام الأفراد لتقنيات العلمية الحديثة ويتم ذلك من خلال:

- عدد أجهزة الراديو أو التلفاز لكل 1000 شخص.
- عدد مستخدمي الانترنت لكل 1000 شخص.
- استخدام الهواتف الثابتة والهواتف النقالة لكل 1000 شخص.[2]

المبحث الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي التنمية المستدامة

هناك أثار إيجابية وسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر ومسؤولية الحكومات المضيفة هي الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر بطريقة أكثر فعالية لكي يكون الاستثمار مصدرا لتنمية، ومن المعلوم أن أبعاد التنمية المستدامة هي ثلاثة اقتصادية واجتماعية وبيئية وهنا كيف يؤثر FDI علي هذه الأبعاد.

[1]- بيوض محمد العيد، **مرجع سابق**، ص94.

[2]- محمد بابكر، **مرجع سابق**، ص109.

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر و البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة كما يلي:

الفرع الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

اختلف الاقتصاديون في طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، فهناك من يعتبر مستوى النمو الاقتصادي هو العنصر المحدد للاستثمار الأجنبي المباشر، بمعنى أن الاقتصاد الذي ينمو بنسب مرتفعة يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتصاد الذي ينمو بنسب منخفضة ينفر أو لا يجذب هذا النوع من الاستثمار.

كما أن التدفق الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد يؤدي إلى إحداث نمو اقتصادي مرتفع والعكس صحيح، أي أن التدفق الضئيل لهذا الاستثمار يؤدي إلى النمو اقتصادي ضعيف. وقد تطرق الاقتصاديون قديما

وحديثا إلى كيفية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي للبلد المضيف له.[1]

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في النمو الاقتصادي بطريقتين:

الأول أن ينشئ رصيد إضافيا من رأس المال للقطر المضيف ويضاف إلى مدخرات هذا القطر أو احتياطي النقد الأجنبي، والثاني فإنه يقدم المعرفة التقنية والاقتصادية المطلوبة للاستكمال الناجح للمشروع الاستثماري وبالتالي يزيد من القدرة الاستيعابية للقطر المضيف.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر مباشر له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الأقطار المضيفة وهذا يعتمد عل قاعدة رأس المال البشري في القطر المضيف ونظام الحماية التجارية ودرجة انفتاح الاقتصاد.

الفرع الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

تطرح أدبيات التنمية الاقتصادية رؤيتين لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات، إذ تؤكد الرؤية الأولى على أن التدفق رؤوس أموال الأجنبية وزيادتها في الأقطار المضيفة تترك تأثيرا

[1]- عبد الكريم بعداش، **مرجع سابق**، ص108.

ايجابيا على ميزان المدفوعات، وذلك من خلال لجوء الشركات المتعددة الجنسيات إلى بيع عملاتها الأجنبية للحصول على عملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية، أو محاولة التخفيف من شحة النقد الأجنبي في حالة توجيه الاستثمارات الأجنبية في القطاعات التي تحل الاسترادا ت، حيث يساهم في سد جزء من حاجة السوق الوطنية، وهذا يعني أن تحسين ميزان المدفوعات يكون عن طريق زيادة احتمالات فرص تصدير وتخفيض الاستيرا د وتدفق رؤوس أموال الأجنبية، أما الرؤية الثانية فتؤكد على الأثر الذي يتركه تدفق رأس المال الأجنبي على ميزان المدفوعات في حالة مساهمته في زيادة الصادرات إلى دول العالم أو إعادة التصدير إلى الدولة الأم، ولاحظ أن الشركة الأجنبية التي تدخل أسواق التصدير تحقق النجاح لان لها سلعة راسخة من ناحية الجودة، كما تتوافر لها معرفة الأسواق الخارجية، ففي البداية يزداد الاستيراد على السلع الرأسمالية التي تحتاج إليها الشركات الأجنبية، وحين تبدأ هذه الشركات بالإنتاج فان المنتجات النهائية التي تستورد من قبل الأقطار المضيفة ستميل إلى انخفاض بصورة تدريجية، حيث تقوم الشركات المذكورة بإنتاج سلع لسد جزء من حاجة السوق الوطنية وبالتالي فإن صادرات الشركات الأجنبية سوف تزداد فيزداد إنتاجها، نظرا للعلاقة الايجابية الوثيقة بين الصادرات والاستثمار الأجنبي والنتيجة الصافية هي انخفاض في الاستيراد مقابل الزيادة في الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات ولا كن الحكم على النتيجة الصافية هذه يتطلب المقارنة بين حجم التحسين الذي طرأ على ميزان التجاري وميزان حساب رأس المال والأرباح ودخول العاملين الأجانب فإذا كان الأطر الأول يفوق الأطر الثاني فيقال إن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بعلاقة ايجابية مع ميزان المدفوعات.[1]

الفرع الرابع: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناحية الفنية، المعرفية والتكنولوجيا

نتيجة تعدد فروع الشركات المتعددة الجنسيات وضخامة جهازها الإداري والإنتاجي، وانتماء أغلبها للدول الصناعية فهي تمتلك مهارات إدارية تسيريه ممتازة ناتجة عن الخبرة الطويلة في الميادين التي تعمل بها، إضافة إلى اهتمامها بالبحث العلمي وتطوير التقنيات التي تستخدمها في نشاطاتها، وبالتالي فإن الكثير من الدول خصوصا الدول النامية التي تفتقد إلى تلك المعارف بسبب التدهور الاقتصادي والعلمي، تطمح للاستفادة من الخبرات الإدارية، والقدرات التنظيميۃ والمهارات التكنولوجية التي تنتقل إلى شركاء المحلين عن طريق التدريب وعمليات التعلم من خلال الممارسة، فهي عادة تقوم بدورات تكويني ة للعمال خصوصا عند استيراد الآلات الجديدة.

[1]– د. عبد الخالق دبي الجبوري، **مرجع سابق**، ص ص149–150.

إن إمكانية استفادة من التكنولوجية التي تتمتع بها الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان المضيفة تختلف من بلد لبلد لأخر، فحسب **De Mello** الذي قسم الدول إلى الدول الرائدة التي تقوم بإنتاج التكنولوجيا وتطويرها (الدول المتقدمة)، والدول التابعة تقوم باستيرا د التكنولوجيا (الدول النامية)، وبين أن الاستثمار الأجنبي له تأثير ايجابي علي الإنتاج في كلتا المجموعتين، وأن تأثير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ايجابي بالنسبة لإنتاجية عوامل الإنتاج في الدول المتقدمة ولكنه سالب على الإنتاجية في الدول التابعة لأنها تستعملها في الإنتاج من دون استغلال حقيقي، على عكس الدول المتقدمة التي تحسن التعامل مع أثر الإحلال، وتحسن استغلال التكنولوجيا الجديدة بالموازاة مع التكنولوجيا الموجودة.[1]

الفرع الخامس: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سعر الصرف

إن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية تترك تأثيرات سلبية على عمل السياسة النقدية أو أدائها في الاقتصاديات النامية، من خلال تأثيرها على استقرار أسعار الصرف ومعدلات التضخم النقدي، فتدفق الأموال إلى الداخل يؤدي إلى تقييم عملة القطر المضيف بأكثر من قيمتها فتصبح أسعار الاستيراد منخفضة وأسعار الصادرات عالية وبالتالي فإن هذا سيؤدي إلى زيادة عجز الميزانية وارتفاع معدلات البطالة وإلى ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض أسعار الصرف الحقيقية.[2]

الفرع السادس: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي

اهتم التحليل الكينزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة وبالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالناتج الإجمالي ووفقا للنظرية الاقتصادية فان زيادة الاستثمار المحلي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني عن طريق المضاعف وبالتالي تؤدي زيادة رأس المال إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي وهذا ما ينطبق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة حيث أن: $I = I_d + I_f$

وتشير **I** إلى الاستثمار الإجمالي لاقتصاد مضيف، I_f: تمثل الاستثمار الأجنبي المباشر و I_d: تمثل الاستثمار المحلي في الدولة المضيفة.

[1]- عباس أميرة، **دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى التشغيل في الجزائر(1974-2007)**، شهادة الماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص ص16-17.

[2]- د. عبد الخالق دبي الجبوري، **مرجع سابق**، ص150.

ونتيجة للاتجاه الذي يسلكه المستثمرون الأجانب في الاعتماد على تمويل جزء من استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلية للدولة المضيفة فإن هذا يؤدي إلى تناقض نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل استثماراتهم نظرا لتحول جزء من المدخرات المحلية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، ونتيجة لذلك فان الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون له تأثير تحفيزي أو مثبط للاستثمار المحلي أو كما يطلق على تلك العلاقة بأثري الإحلال والتكامل بين الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر، والتي تنشأ عن طريقة تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة.[1]

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر والبعد الاجتماعي لتنمية المستدامة

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاجتماعية عن طريق:

الفرع الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التخفيف من الفقر

لتوضيح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقدرة على تخفيض الفقر سيتم استخدام متغير وسيط وهو النمو الاقتصادي، والذي يعتبر المؤشر الرابط بين الأثر الذي يحدثه الاستثمار الأجنبي المباشر الملموس في معدلات الفقر على المستوى الدول النامية.

علاوة على ذلك فالنمو الاقتصادي هو أهم عنصر مؤدي إلى تخفيض الفقر، حيث توصل **DoIIar** و **Kraay** إلى أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة مدا خيل الطبقة الفقيرة بالتناسب مع النمو في جميع الجوانب، والاستثمار الأجنبي المباشر هو مفتاح رئيسي لتوليد النمو الاقتصادي. لذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر مكون مهم لتخفيض الفقر. وتمت دراسة الظاهرة من خلال دراسة العلاقة بين دخل الطبقة الفقيرة (أخر20٪ من فئات توزيع الدخل) والدخل العام باستعمال قاعدة المعلومات حول دخل الطبقة الفقيرة ومتوسط الدخل لثمانين دولة وعلى امتداد 40 سنة، ثم لخصت الدراسة إلى أنه عندما يزيد الدخل العام فان دخل الطبقة الفقيرة يزيد بنفس النسبة. كما تم إثبات أن الانفتاح على التجارة الدولية وتحسين المناخ الاستثماري يرفع من دخل الطبقة الفقيرة من خلال رفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد لكنه لا يؤثر بشكل ملحوظ على توزيع الدخل. لذا فالاستثمار الأجنبي المباشر يشجع بشكل رئيسي النمو

[1]– بيوض محمد العيد، **مرجع سابق**، ص123.

الاقتصادي ويؤثر على نوعيته خصوصا ما تعلق منه بتخفيض مستويات الفقر وتخفيض فقر الدخل فهو بذلك يقلل من عبء الصدمة المزدوجة للطبقة الفقيرة من الاختلال المالي.[1]

الفرع الثاني: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة

لا يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة عدد العاملين بشكل مباشر فقط بل بشكل غير مباشر أيضا، فالدول التي تسعى إلى جلب الاستثمارات الأجنبية، تقوم بتوفير مناخ اقتصادي مناسب، وبالتالي فهي تقوم بتشجيع المواطنين على إقامة مشاريع لتقديم الخدمات المساعدة واللازمة للشركات الأجنبية مما يزيد من عدد المشاريع التي تؤدي بالضرورة إلى خلق مناصب عمل جديدة. كما يضمن الاستثمار الأجنبي بشكل محسوس زيادة كفاءة وعدد العمال، وهو يساعد على عدم مهاجرة الشباب المكون داخل الجامعات خارج الوطن بحثا عن عمل يناسب طموحاتهم، أو يجنبهم التوجه إلى عمل لا يتناسب مع تخصصهم الدراسي وبالتالي إهدار الأموال التي وجهت لتكوينهم.

إن زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر يقابله الزيادة في عدد العمال، والتي قدرت ب 73 مليون أي 3٪ من الفئة النشيطة في العالم، ففي لفروع الأجنبية لشركات المتعددة الجنسيات سنة 2006، تضاعفت عمالتها ثلاث مرات عنه من سنة 1990 عبر العالم.

إن تأثير الاستثمار الأجنبي على العمالة يكون بطبيعة الاستثمارات في ميادين جديدة تتطلب تكنولوجيا جديدة وبالتالي تستفيد العمالة من تكوين لمواكبة التكنولوجيا والتقنيات المستعملة. ولكن في حالة شراء شركة أجنبية لشركة محلية فإن ظروف وشروط العمل لا تتغير في الغالب.[2]

الفرع الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مرونة سوق العمل

يتعاظم احتمال نشوء أثار معتبرة ناجمة عن استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة إلى الاقتصاديات المضيفة على العديد من الأصعدة والجوانب، وواحد من أهم هذه الجوانب يتمثل في سوق العمل، فمع مرور الوقت تتأثر في الغالب مرونة سوق العمل بالاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الاقتصاد المحلي نظرا لكونها محدد رئيسي في التأثير على توجيه القرار الاستثماري للشركات متعددة الجنسيات

[1] – **مرجع سابق**، ص ص131–132.

[2] – عباس أميرة، **مرجع سابق**، ص ص17–18.

وازدياد الطلب على العمالة، وتؤدي التكنولوجيات الحديثة المستعملة والمزايا التنافسية التي تمتلكها هذه الشركات إلى رفع إنتاجية العمالة الماهرة في الاقتصاد المحلي، نتيجة لزيادة الطلب على العمالة الماهرة وتحسين مستويات الأجور مقارنة بالعمالة العادية. وعلى سبيل المثال وترتفع الأجور التي تمنحها الشركات البريطانية بالنسبة تتراوح بين 3.4٪ و7٪ مقارنة بما تمنحه الشركات المحلية في الاقتصاديات المضيفة. بينما تزيد الإنتاجية بنسبة 20٪ عن المستوى السائد للشركات المحلية. ومن نقاط السلبية التي تسجل في خانة الشركات متعددة الجنسيات أنها تميل إلى توظيف العمال المحليين وتفضل ابتعاد عن تدريب وتكوين عمال جدد، وبذلك يصبح من غير المحتمل أن يخلق الاستثمار الأجنبي المباشر حلولا طويلة المدى لبطالة العمالة الغير المؤهلة.

إضافة إلى ما سبق يمكن أن تؤثر الشركات متعددة الجنسيات مباشرة على السياسات الحكومية من خلال استعمال موقعها التفاوضي بصفتها شريك اجتماعي (أرباب العمل) للضغط من أجل تكيف السياسات حسب أولويتها وأهدافها، حيث تسعى الشركات المتعددة الجنسيات بفعل نزعتها الربحية إلى تخفيض الضرائب أو حل القيود التشريعية البيئية المتشددة أو توفير مناخ توظيفي أكثر مرونة من جانب ظروف العمل الخاصة بالعمالة المحلية.[1]

المطلب الثالث : الاستثمار الأجنبي المباشر والبعد البيئي لتنمية المستدامة

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في البعد البيئي عن طريق:

الفرع الأول: تعريف البيئة

تعرف بأنها المحيط المادي الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمل من ماء وهواء وتربة وكائنات حية ومنشآت أقامها لإشباع حاجاته.

وتعرف أيضا على أنها مجموعة العوامل البيولوجية والكيميائية والطبيعية والجغرافية والمناخية المحيطة بالإنسان والمحيطة بالمساحات التي يقطنها، والتي تحدد نشاط الإنسان واتجاهاته وتؤثر في سلوكه ونظام حياته.

[1]– بيوض محمد العيد، **مرجع سابق**، ص134.

ومن هنا يمكن القول أن البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان، فهناك البيئة المادية مثل الهواء والماء والأرض، والبيئة البيولوجية مثل الحيوانات والمزروعات والبشر. وكل عناصر البيئة متصلة ببعضها البعض ولا يمكن للإنسان أن يعيش بدون البيئة المادية والبيئة البيولوجية. فالمجتمعات البشرية تعيش في ثلاثة أنظمة أساسية هي: المحيط الحيوي، المحيط المصنوع، المحيط الاجتماعي.

ومن خلال التعريفات السابقة يتضح لنا مدى العلاقة الوثيقة بين الإنسان والبيئة، فهي إطار وجوده، ومحددة أنشطته ومستويات معيشته. ولذا ينبغي على الإنسان أن يكون عاملا إيجابيا، يؤثر في البيئة حتى يحافظ على ذاته ومحيطه.[1]

الفرع الثاني: تعريف التلوث البيئي

هو عبارة عن كل ما ينتج عن التغيرات المستخدمة التي تؤدي إلى إخلال بالأنظمة البيئية، وهو عبارة عن كل ما يؤثر على البيئة سلبيا سواء بالتأثير في جميع عناصر البيئة أو ما يؤثر في تركيب العناصر الطبيعية الغير حية.

ويعرف التلوث البيئي بأنه وجود عناصر جديدة في النظام البيئي أو نقص أحد العناصر المكونة للبيئة، بدرجة تؤدي إلى وجود خلل بهذا النظام وتؤثر على توازنه الأصلي.

أما مفهوم التلوث البيئي في الاقتصاد فهو يعتبر نوعا من أنواع فشل السوق وذلك للاستخدام المفرط للموارد إما بشكل الملكية الجماعية أو عدم وجود الملكية. وبذلك فالسوق يفشل عند عدم تواجد حقوق الملكيات أو عند الإخفاق في ضبط الموارد للاستفادة المثلى منها.

انطلاقا من التعريفات المقدمة، يمكن استخلاص أنواع التلوث البيئي كما يلي:

- **التلوث الهوائي:** هو إدخال مباشر أو غير مباشر لأي مادة في الغلاف الجوي، بالكمية التي تؤثر على نوعية الغلاف الجوي وتركيبته، حيث ينجم عن ذلك أثار ضارة على الإنسان والبيئة، والأنظمة البيئية، ومواد التشييد، والموارد الطبيعية، وعلى إمكانية الانتفاع من البيئة.

[1]- سامية سرحان، **أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية -الدراسة للاثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية**، شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ، الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011، ص4.

– **التلوث المائي:** هو إلقاء أي مادة في البيئة المائية، بما يؤدي إلى تغير في خصائص المياه وتركيبها ويضر الكائنات الحية بها ويلحق الضرر بالإنسان.

– **تلوث الأرض:** يقصد به إضافة مواد وتركيبات إلى التربة، أو زيادة نسبة الأملاح عن الحد المعتاد، ويقصد به أيضا تواجد المخلفات وغيرها من المواد الضارة بصحة في الأماكن العامة.[1]

الفرع الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي البيئة

ومن أهم الأسباب التي تدعو إلى التركيز على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة الطبيعية والبشرية والدور الذي يقوم به في نشر التقنية الصناعية ونقلها، إذا يعد هذا الاستثمار أهم مؤسسة في مجال نقل التقنية إلى تلك الدول.

ويمكن أن تؤثر التقنية في عماليات الإنتاج في تجديد وتصميم المنتجات الجديدة وأساليب والتنظيم ومن ثم فإن ظهور أثار السلبية لهذه الأنشطة أمر مؤكد. وذلك في ضوء تهاون معظم حكومات دول في هذا الشأن.[2]

كما يمكن لاستثمار الأجنبي المباشر التأثير على البيئة من خلال السياسات البيئية، حيث يكون التأثير إيجابيا من خلال التعزيز السياسات البيئية استجابة لنمو الذي ينعكس في تنامي الاستثمار الأجنبي المباشر، وتكون سلبية عند إرخاء السياسات البيئية بسبب الضغوط أو قيود على السياسات البيئية بفعل الاتفاقيات الاستثمارية.

كما أن لسياسات البيئية تأثير واضح على الأهداف الاقتصادية، فمن خلال السياسة البيئية يمكن التأثير على التشغيل والعمالة، فمن جهة يمكن توقف بعض المنشآت عن العمل، وسيكون لذلك تأثير سلبي على التشغيل

والعمالة.

[1]– ريم ثوامرية، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية 2000–2015**، شهادة الدكتوراه، تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2018–2019، ص284.

[2]– سليمان عمر عبد الهادي، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص20.

ومن جهة أخرى، يمكن من خلال الطلب المتزايد على المعدات والتجهيزات البيئية، أو على التكنولوجيا البيئية، أن تخلق فرص عمل جديدة في الصناعات التي تقوم بتقديم هذه السلع والمعدات والتجهيزات. ويمكن لإجراءات حماية البيئة أن تؤثر على استقرار مستوى الأسعار.

لذلك يمكن الملاحظة أن الشركات متعددة الجنسيات تقوم بتصدير أنشطة وتكنولوجيا من بلدها الأم، بعد أن أصبحت مضرة للبيئة وفق سياسة البيئية المعمول بها هناك، إلى البلدان النامية التي تبحث عن مصادر لتمويل بغض النظر عن الأضرار البيئية التي تنجم عن هذا الاستثمار.

كما أن ظاهرة العولمة المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر، عززت فكرة الحرية الاقتصادية العابرة للقارات، فعرف النشاط الاقتصادي الدولي تطورات كبيرة من حيث الحجم، فالعالم ينتج ما يفوق 48 تريليون دولار، لكن السؤال الذي يتبادر إلى دهن الباحث الاقتصادي هو: ما هي تكلفة هذا التطور الكبير في حجم الإنتاج الذي يعكس تطورا مقابلا في حجم القاعدة الصناعية؟ والواقع أن أول تكلفة تؤخذ بعين الاعتبار هي البيئة، فالتكلفة البيئية لا يمكن الاستهانة بها ونحن نتحدث عن التطور الحاصل في النشاط الاقتصادي، وعندما نقول تكلفة بيئية نقصد تدمير البيئة أو بتعبير الصريح التلوث البيئي.

وخلاصة القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على حقوق البيئة من خلال المشاكل البيئية (تلوث، تدهور، اختلال التوازن) وفي كافة التفاصيل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[1]

[1]– ريم ثوامرية، **مرجع سابق**، ص ص285–286.

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل اتضح لدينا أن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بتنقل رؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى وتعطي صاحبها التملك لإدارة المشروع الاستثماري، إذ أن انتقال بين الدول يعود إلي النظريات المفسرة له، كما أن التنمية المستدامة تعمل على إشباع الحاجات الحالية للأجيال الحالية، مع الإبقاء على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وبناءا على هذا الأساس فإن الدول الأم، والدول المضيفة و الشركات المستثمرة تهدف لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يكفل تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها، ويكون تأثير الاستثمار الأجنبي إما بالسلب أو الإيجاب على مسار التنمية المستدامة للقطر المضيف.

ويمكن أن نتعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في الجزائر والنموذج القياسي لهذه الدراسة من خلال الفصل القادم.

الفصل الثاني: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1995-2018)

تمهيد

تسعى معظم الدول وخاصة النامية منها إلى جدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، وذلك من خلال تحسين مناخ الاستثمار، الذي يعتبر شيئا هاما يراعيه المستثمر الأجنبي، تجنبا لمخاطر التي تؤثر على نشاطه، كما أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر عرف تطورا ملحوظا بالرغم من تذبذبه في بعض الأحيان وهذا راجع إلى طبيعة التدفقات والمشاريع المتوجهة إليه، وكذالك شهدت الجزائر تحسنا في مؤشراتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وهي ما تمثل أبعاد التنمية المستدامة الأساسية، بالرغم من تدهور الذي تعرفه بسبب الأزمة الاقتصادية التي تعيشها في الوقت الراهن، وهذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال هذا الفصل الذي قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر.

المبحث الثالث: النموذج القياسي لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1995-2018).

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن الجزائر تبدل جهود مستمرة لتهيئة و خلق مناخ استثماري ملائم جاذب للاستثمارات المحلية و الأجنبية، حيث أصدرت عدة قوانين و تشريعات مرتبطة بذلك، ومن خلال إصدار هذه القوانين تم إنشاء عدة هيئات عمومية من اجل تسهيل عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و إطاره القانوني

سوف نتناول في هذا المطلب أهم الإطارات القانونية و المناخ الاستثماري له.

الفرع الأول: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر

أولا: قانون الاستثمار رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963:

نص هذا القانون على إنعاش الحياة الاقتصادية من جديد وإعادة بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني فراغا أحدثته هجرة المعمرين بعد الاستقلال والمحافظة والإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر وجلب الاستثمارات الأجنبية.

ثانيا: قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان1966:

أعطى الأولوية للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بهدف زيادة تدفق العملة الصعبة، نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب الشغل، أما فيما يخص السياسية الاستثمارية اتجاه الأجانب، تمثلت في مشاركة رأس المال الأجنبي في إطار خلق شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية.[1]

ثالثا: قانون 82-13 الصادر في 28 أوت 1982:

صدر هذا القانون من اجل توضيح كيفية تشكيل و تشغيل الشركات الاقتصادية المختلطة، كما يوضح هذا القانون أن نسبة المشاركة الأجنبية لا يمكنها تجاوز 49٪ من رأسمال الشركة المختلطة، في حين51٪ المتبقية تمثل نسبة المشاركة المحلية.[2]

---

[1]- كريمة قويدري، **مرجع سابق**، ص ص60-61.

[2]- عباس أميرة، **مرجع سابق**، ص ص70-71.

رابعا: قانون 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986.

جاء هذا القانون لتعديل قانون 82-13 وهذا لعدم قدرة هذا القانون على جلب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، خاصة في قطاع المحروقات لذلك تضمن هذا القانون طرق جديدة لتسير الشركات المختلطة وبطريقة محفزة ومرنة نسبيا.[1]

خامسا: قانون النقد و القرض 1990:

يعتبر القانون 90-10 النقد و القرض و الصادر في 14 أفريل 1990 نصا تشريعيا. و قد شمل هذا القانون جوانب عديدة من الإصلاحات في مجالات التسيير المالي و القرض و الاستثمار، فقد اقر حرية انتقال رؤوس الأموال من و إلي الجزائر. كما ألغى مجموع الأحكام السابقة و المتعلقة بنسبة الشراكة المحلية و الأجنبية 51٪ و 49٪. كما اوجد الآليات الأساسية لتنشيط حركة البنوك.[2]

سادسا: قانون سنة 1993:

لقد جاء هذا القانون بهدف إتمام رغبة الجزائر في ترقية الاستثمار والتي بدأت مند سنة 1988، حيث يعتبر قانون 1993 أول قانون يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا من أجل إنجاح عملية الإصلاحات الاقتصادية، إذ بهذا القانون تم إلغاء جميع القيود التي ميزت قانون 82-13 و86-13، واستبعاد كل معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر.[3]

سابعا: قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001:

لقد تدعم الإطار القانوني لترقية و تطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي رقم1-3 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار. لقد حدد القانون الجديد النظام العام الذي أصبح علي الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات.

واهم ما يميز نظام الاستثمار في الجزائر هو قيامه على العناصر التالية:

[1]- سحنون فاروق، **مرجع سابق**، ص35.

[2]- كريمة قويدري، **مرجع سابق**، ص62.

[3]- سحنون فاروق، **مرجع سابق**، ص37.

- المجلس الوطني للاستثمار (CNI) يتكون هذا المجلس من 8 وزارات ويرأسه رئيس الحكومة، ويعمل على تنفيذ القوانين المتعلقة بالاستثمار. وتم إنشاءه بهدف تدعيم الجهاز التشريعي والتنظيمي للاستثمار. فهو يقوم بتحديد سياسة الاستثمار والأولويات المتعلقة بمنح الامتيازات الخاصة في كل قطاع وتقديم التصريح النهائي لبرامج الاستثمار الخاصة. ولكن رغم تمتع هذا المجلس بصلاحيات واسعة فيما يتعلق بمنح الامتيازات للمستثمرين، فلا توجد نصوص تطبيقية تبين دوره بوضوح.

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) وهي عبارة عن هيأة عمومية ذات طابع إداري، تم إنشائها في عام 2001 خلفا لوكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI)، وتعمل تحت سلطة المجلس الوطني للاستثمار.[1]

- الشبابيك الوحيدة اللامركزية من أجل التخلص من المتاعب البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب ثم إنشاء شبابيك الوحيدة اللامركزية على مستوى الوطني تشمل الإدارات والهيئات العمومية المعينة.

- الهياكل التقنية المختصة لدعم ومتابعة إنجاز المشاريع المتمثلة في شبكات معلوماتية ووطنية ودولية، وصندوق لدعم الاستثمار، حافظة عقارية للمستثمر.[2]

الفرع الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: مؤشر التنافسية العالمية.

يصدر مؤشر التنافسية العالمية، سنويا مند عام 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي (world economic forum)، والذي تطور خلال العقود الثلاثة الماضية بحيث أصبح ضمن أهم مؤشرات العالمية ذات المصداقية العالية لتنافسية الدول، فهذه المؤشرات تمكن الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا التنافسية تسمح لها بالاستفادة من مزايا الانتقال إلي بلد ما.[3]

[1]- سعيدي يحي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ، مجلة العلوم الإنسانية اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد ب، العدد 31، جوان 2009، ص90.

[2]- أ. منصوري زين، **واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، العدد 2، ص135.

[3]- كريمة قويدري، **مرجع سابق**، ص ص86-87.

يظهر تقرير التنافسية العالمية لعام 2012-2013 تراجعا مهما في تنافسية الاقتصاد الجزائري حيث جاء في المرتبة 110 عالميا من بين 144 دولة بعدها صنف في المرتبة 142 دولة في العام 2011-2012 وبالتالي خسارة 23 مرتبة.

وقد أرجعها التقرير إلى مجموعة عوائق تواجه أصحاب المشاريع خلال مزاولتهم لأنشطتهم الاستثمارية في الجزائر، كتفشي البيروقراطية (20.5٪) و صعوبة الحصول على التمويل (15.7٪) و انتشار الرشوة (11٪) بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية و اليد العاملة الماهرة (8.1٪ لكل منها).[1]

ثانيا: مؤشر بيئة أداء الأعمال.

يقيس مؤشر سهولة الأداء الأعمال في قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنويا من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية مند عام 2004 مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية علي الأوضاع الاقتصادية، يتكون المؤشر من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون بمجملها قاعدة بيانات أداء الأعمال. وقد تحصلت الجزائر علي المرتبة 152 عالميا في 2013 ضمن مؤشر بيئة أداء الأعمال، أما خلال سنة 2012 فحققت المرتبة 150 أي أنها تراجع بمرتبتين، وأصبحت تقع في المراتب المتأخرة عالميا. كما يبين الجدول (2-1) ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لبيئة أداء الأعمال لعام 2013 علي نحو التالي:

الجدول رقم (2-1): ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال (2013).

المرتبة عالميا من بين 185 دولة	
بدء المشروع	156
استخراج تراخيص البناء	138
توصيل الكهرباء	165
تسجيل الممتلكات	172
الحصول علي الائتمان	129
حماية المستثمرين	82
دفع الضرائب	170

[1]- جمال بلخباط، **مرجع سابق**، ص144.

التجارة عبر الحدود	129
تنفيذ العقود	126
تسوية حالات الإعسار	62

المصدر: نورة بيري، عبود زرقين، محددت تدفق الاستثمارت **الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب – دراسة قياسية 1996-2012**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد7، ديسمبر 2014، ص51.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الجزائر تأتي في المراتب الأخيرة ضمن هذا المؤشر، وذلك من خلال تراوح مرتبتها مابين المرتبة 172 والمرتبة 62 عالميا. وهذا ما يعتبر دليلا علي تميز البيئة الاستثمارية في الجزائر بتعقيد إجراءات تأسيس المشروع، استخراج التراخيص البناء، توصيل الكهرباء، تسجيل الممتلكات، وإجمالا نلاحظ أن بيئة الأعمال في الجزائر لم تسجل تحسنا ملحوظا وهو ما تعكسه المعطيات السابقة لكن بالرغم من هذا تبقى بعض المؤشرات ايجابية، حيث نجد أنها في مؤشري إغلاق الشركات وحماية الاستثمارات تعد مقبولة مقارنة بعدد الدول التي يشملها التقرير.[1]

ثالثا: مؤشر المخاطر القطرية

يقيس هدا المؤشر درجة المخاطرة التي يمكن أن يتعرض لها المستثمر سواء كانت ذات طبيعة سياسية أو اقتصادية أو مالية وكلما ارتفعت قيمة المؤشر انخفضت درجة المخاطرة، حيث أن انخفاض قيمته يدل على أن البلد المضيف يتميز بارتفاع درجة مخاطرته. والجدول التالي يوضح وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

الجدول رقم(2-2): وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية خلال الفترة (2002-2012)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
درجة مخاطرة الجزائر	63.6	65.8	75.5	77.3	77.8	77.8	76.8	70.8	72	-	72

المصدر: جمال بلخباط، **جدوى الاستثمارات الأجنبية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**، شهادة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة حاج لخضر، باتنة، 2014-2015، ص149.

[1]- شوقي جباري، **مرجع سابق**، ص238.

يتضح من الجدول رقم (2-2) أن درجة مخاطرة الجزائر تراوحت بين معتدلة ومنخفضة، ومن خلال سنة 2002 إلى غاية 2007 تميزت بدرجة مخاطرة معتدلة، أما باقي السنوات عرفت درجة مخاطرة منخفضة. كما أن مؤشر وكالة دان أند براديستريت للمخاطر القطرية، منح للجزائر التصنيف DB5c في سنة 2012 وهي مخاطرة معتدلة رغم تراجعها بدرجة واحدة عند سنة 2010 والتي صنفت فيها الدرجةDB5P. وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(2-3): وضع الجزائر في بعض مؤشرات المخاطر القطرية (2010-2012)

	دان أند براديستريت		اليورومني	الكوفاس	
الجزائر	132دولة 2010	133دولة 2012	186 دولة 2012	165دولة 2011	157دولة 2012
	DB5b	DB5b	40.01	A4	A4

المصدر: جمال بلخباط، **جدوى الاستثمارات الأجنبية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**، شهادة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة حاج لخضر، باتنة، 2014-2015، ص150.

أما المؤشر اليورومني فقد منح للجزائر 40.1 نقطة من 100 في سنة 2012، وهو تصنيف يضع الجزائر في درجة المخاطرة معتدلة وهذا ما يؤكد قدرتها بالتزاماتها الخارجية. ولتأكيد انخفاض مخاطر ممارسة الأعمال في الجزائر، فقد صنفها مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية في الدرجة A4 على أن السداد غير المنتظم قد يصبح أسوء حالا مع تدهور الأوضاع السياسية و الاقتصادية ولكن إمكانية السداد تبقى مقبولة جدا وهو ما وضع الجزائر في درجة المخاطرة المنخفضة.[1]

رابعا: مؤشر الحرية الاقتصادية

يصدر عن معهد هيرتاج بالتعاون مع صحيفة (وال ستريت جورنال) مند عام1995، وهو أداة مهمة لصانعي السياسة الاقتصادية والمستثمرين ويهتم هذا المؤشر بقياس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع.[2]

[1]- جمال بلخباط، **مرجع سابق**، 149-150.

[2]- بولرباح غريب، **العوامل المحفزة لجدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر**، أداء المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص11.

خامسا: مؤشر أداء و الإمكانات الأجنبي الوارد

ترصد منظمة الأونكتاد مؤشرين مهمين لمقارنة أوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر في كافة الدول، وهما:

1- مؤشر أداء الدولة في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر

وهذا المؤشر يقيس الوضع القائم للدولة من حيث حصتها الفعلية من تدفقات الاستثمار المباشر الوارد عالميا منسوبة إلي حصة الدولة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، ويحتسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية.[1]

2- مؤشر إمكانات الدولة لجدب الاستثمار الأجنبي المباشر

تتراوح بين الصفر وواحد، وتحتسب بقسمة الفرق بين قيمة المتغير في البلد وأدنى قيمة للمتغير على الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة للمتغير.[2]

المطلب الثاني: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1995-2018)

الجدول الموالي يوضح تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (1995-2018)

الجدول رقم (2-4): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1995-2018)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
FDI	2.39E -06	0.57	0.53	1.25	0.59	0.51	2.03
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
FDI	1.87	0.93	1.03	1.12	1.57	1.24	1.54
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
FDI	2.00	1.42	1.28	0.71	0.80	0.70	-0.32
السنوات	2016	2017	2018				

[1]- كريمة قويدري، **مرجع سابق**، ص91.

[2]- بولرباح غريب، **مرجع سابق**، ص10.

FDI	1.02	0.71	0.86

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على موقع البنك الدولي https://data.albankaldawli.arg

الشكل(2-1): يبين تدفق حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1995-2018)

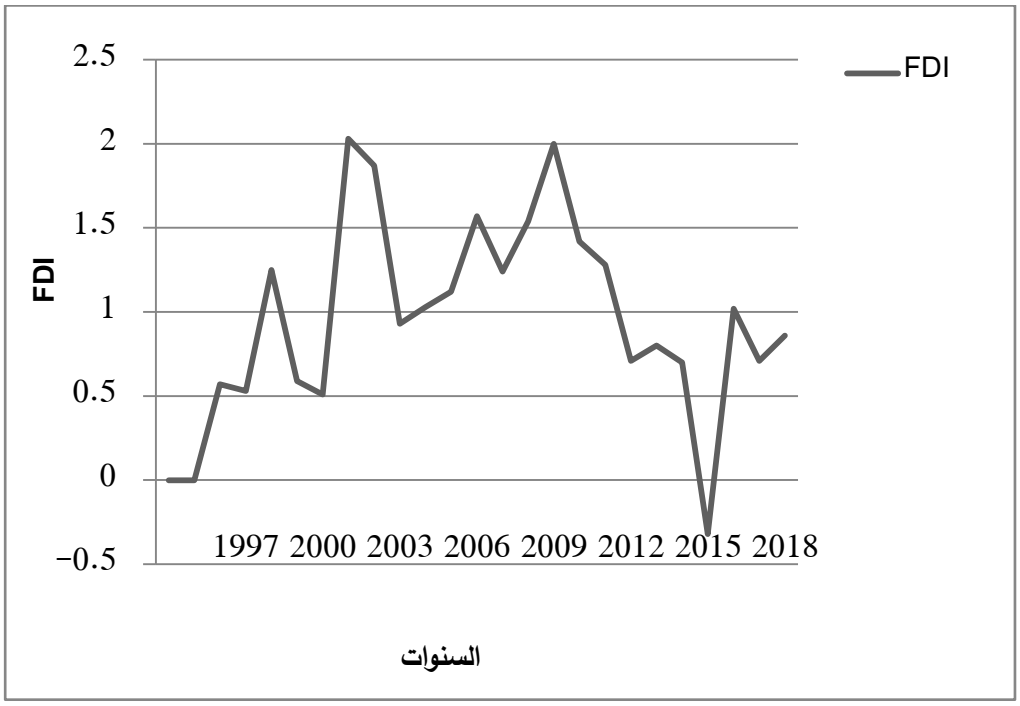

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات الجدول(2-4).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ، شهد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1995-2018) تطورات ملحوظة، ففي بدايات هذه الفترة وما قبلها لم تكن الجزائر وجهة للمستثمر الأجنبي، وذلك راجع إلى عدة

عوامل من أبرزها التوجه الاقتصادي والسياسي المتبع آنذاك والمعادى لهذا النوع من الاستثمارات، ثم الاضطرابات الأمنية والسياسية وكذا الاقتصادية التي عرفتها البلاد، ولذلك نجد أن هذا التدفق سجل قيمة محتشمة في سنة 1995، ليشهد بدايات التحسن في سنة 1998 حيث ارتفع إلى 1.25 كنسبة من الناتج المحلي، لينخفض في سنة 2000 إلى 0,51 كنسبة من الناتج المحلي، إن هذا التحسن المسجل في نهاية هذه الفترة راجع إلى بداية التحسن في الأوضاع الأمنية والسياسية وبداية استقرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

وخلال الفترة 2001 إلى غاية الفترة 2009 شهد حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تحسنا كبيرا مقارنة بالفترة السابقة وعرف الخط العام اتجاها تصاعديا، حيث في سنة 2001 سجل 2.03 كنسبة من الناتج المحلي، لينخفض بعد ذلك في سنة 2002 إلى 1.87 كنسبة من الناتج المحلي، ثم سجل 0.93 في سنة 2003، ليرتفع بعد ذلك في كل من سنة 2004 و2005 إلى 1.03 و1.12 كنسبة من الناتج المحلي، ليواصل الارتفاع في سنة 2006 إلى 1.57 كنسبة من الناتج المحلي، ليواصل في نفس الاتجاه التصاعدي ليحقق ذروة في سنتي 2008 و2009 حيث سجل حجم التدفق 1.54و2 كنسبة من الناتج المحلي على الترتيب.

إن هذا التحسن في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، راجع إلى تحسن في الأوضاع الأمنية والسياسية، وكذا استقرار بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وكذالك التأثيرات الإيجابية لبرامج دعم الإنعاش والنمو الاقتصادي.

أما خلال الفترة 2010-2014، فقد شهد الاتجاه العام لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر انخفاضا، حيث سجل 1.42 كنسبة من الناتج المحلي سنة 2010، لينخفض إلى0.71 كنسبة من الناتج المحلي سنة 2012، ليرتفع في سنة 2013 إلى 0.80 كنسبة من الناتج المحلي، ثم ف سنة 2014 انخفض إلى 0.70 كنسبة من الناتج المحلي.

أما سنة 2015 نلاحظ أن قيمة الاستثمارات سالبة خلال هذا العام والتي تعتبر أسوء حصيلة في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث سجلت 0.32- كنسبة من الناتج المحلي.

بعد سنة 2015 عرفت تحسن ايجابي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وهذا مقارنة بسنة 2015، وهذا راجع جزئيا لتحسين السياسات الاستثمارية والتحسن الأخير الذي عرفه الإنتاج النفطي.

فرغم هذا التحسن الإيجابي إلا أنها تبقى قيم محتشمة تعكس المستوى دون المطلوب والحجم المناسب الذي تسعى من أجله الحكومة مقارنة بما قدمته من إصلاحات وتسهيلات وضمانات ودعوات رسمية فضلا عما تمتلكه من ثروات طبيعية تبحث عنها الشركات الأجنبية المستثمرة.[1]

المطلب الثالث: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تكمن أهمية التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في معرفة أهم الدول المستثمرة ومجالات تمركز هذه الاستثمارات.

الفرع الأول: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

قد احتل القطاع الصناعي المرتبة الأولى بنسبة 61.93٪ من حيث إجمالي عدد المشاريع الأجنبية في الجزائر، وقد بلغ عدد المشاريع هذا القطاع 588 مشروع وجاء قطاع البناء ثانيا بإجمالي عدد مشاريع بلغ 142 مشروع بنسبة 15.76٪ من إجمالي المشاريع الاستثمارية الأجنبية، واحتل قطاع الخدمات المرتبة الثالثة ب 136 مشروع وبنسبة 15.09٪ من إجمالي عدد المشاريع، ثم النقل ب 26 مشروع وبنسبة 2.89٪ من الإجمالي، أما في المرتبة الرابعة كان قطاع السياحة ب 19 مشروع وبنسبة 2.11٪ وجاءت باقي القطاعات، والجدول رقم (2-5) يوضح ذلك:

[1]- روضة جديدي وآخرون، **دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دعم وتعزيز التنمية المستدامة حالة الجزائر للفترة 1991-2018**، ملتقى دولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 03.02 ديسمبر، 2019، ص494.

الجدول رقم(2-5): توزيع الاستثمارات المتدفقة إلى الجزائر على القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة (2002-2017)

النسبة / القطاع	عدد المشاريع	النسبة (٪)	المبلغ (مليون دينار)	النسبة (٪)
الزراعة	13	1.44	5768	0.23
أشغال وبناء	142	15.76	82593	3.28
الصناعة	158	61.93	2050277	81.37
الصحة	6	0.67	13572	0.54
النقل	26	2.89	18966	0.75
السياحة	19	2.11	128234	5.09
الخدمات	136	15.09	130980	5.20
الاتصالات	1	0.11	89441	3.55
المجموع	901	100	2519831	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار متوفر على الرابط www. andi.dz

حسب بيانات الجدول فإن القطاع الصناعي قد احتل المرتبة الأولى بقيمة 205077 مليون دج وبنسبة 81.37٪ من إجمالي قيمة المشاريع أما في المرتبة الثانية فقد حل قطاع الخدمات 130980 مليون دج وبنسبة 5.20٪، ليأتي قطاع السياحة ثالثا ب 128234 مليون دج ثم الاتصالات رابعا ب89441 مليون دج، أما قطاع الزراعة فقد احتل المرتبة الأخيرة بقيمة 5768 مليون دج وبنسبة 0.23٪ من إجمالي قيمة المشاريع الاستثمارية.[1]

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تكشف بيانات الجدول رقم (2-5) تعدد مصادر المشاريع الاستثمارية المنجزة بالجزائر بين مختلف مناطق العالم رغم تباين أحجامها من منطقة إلى أخرى.

[1]- حواس عبد الرزاق وآخرون، **تحليل بعض أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على جوانب التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)**، ملتق الدولي : الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية ، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر،02-03 ديسمبر، 2019، ص580.

الجدول رقم (2-6): توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب منطقة الأصل خلال الفترة (2002-2012)

المنطقة	عدد المشاريع	٪	المبلغ (مليون دج)	٪	مناصب الشغل	٪
أوروبا	257	54.9	521531	25.8	48408	51.40
الاتحاد الأروبي	205	43.8	444845	22	37069	39.41
أسيا	34	7.26	98580	4.87	5103	5.41
أمريكا	10	2.13	61580	3.05	3473	3.50
الدول العربية	154	32.9	1237112	61.17	35230	37.46
إفريقيا	1	0.23	1000	0.05	30	0.32
استراليا	1	0.23	2974	0.15	264	0.28
متعددة الجنسيات	11	2.35	99117	4.96	1535	1.63
المجموع	468	100	2022164	100	94043	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار متوفرة على الرابط www. andi.dz

يتضح من خلال الجدول أن الدول الأوربية جاءت في الصادرة من حيث المشاريع المنجزة والتي مثلت حوالي نصف العدد الإجمالي للمشاريع وتعتبر فرنسا واسبانيا وايطاليا أهم البلدان المستثمرة في الجزائر وفي قطاعات متعددة كالمحروقات والصناعات الغذائية والخدمات. كما سمحت هذه المشاريع باستحداث حوالي 40848 منصب عمل وهو ما يمثل حوالي نصف العدد الإجمالي لمناصب العمل التي وفرتها المشاريع الأجنبية. ثم تأتي بعدها الدول العربية كثاني مستثمر في الجزائر بحوالي ثلث عدد المشروعات المنجزة، ومن أهم الدول العربية المستثمرة: مصر، قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، الأردن والسعودية وتوزعت استثماراتها على قطاعات الخدمات (خاصة الاتصالات) والبناء والصناعة ومكنت من توفير 35230 منصب عمل بنسبة تقترب من 38٪.

أما عدد المشاريع المنجزة من الدول الأسيوية فلم تتجاوز نسبة 8٪ من مجموع الإجمالي وقامت بها خاصة كل من الصين واليابان وأندونسيا وماليزيا وكوريا الجنوبية ومست قطاعات متعددة كالمحروقات البناء والأشغال العمومية وتكنولوجيا المعلومات واستطاعت توفير 5103 منصب عمل خلال الفترة 2002-2012.

أما المشاريع المتبقية فكانت موزعة على كل من الشركات متعددة الجنسيات (11 مشروع) وأمريكا (10 مشاريع) وإفريقيا وأستراليا بمشروع (واحد لكل منهما) وكانت أغلبها في قطاع المحروقات. أما من حيث قيمة المشاريع المنجزة فإن الدول العربية جاءت في المقدمة بنسبة تجاوزت 60٪ تليها الأوربية بنسبة 26٪ ثم تتوزع القيم المتبقية على كل من الشركات متعددة الجنسيات والدول الأسيوية بحوالي 5٪ لكل منهما وأمريكا ب3٪ أستراليا ب0.15٪ وإفريقيا ب0.05٪.

كما يمكن توضيح أهم الدول المستثمر في الجزائر سواء كانت عربية أو أجنبية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(2-7): يوضح أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة(2013-2017)

الجزائر			
الترتيب	**الدول**	**عدد المشاريع**	**التكلفة(مليون دولار)**
1	الصين	10	3.539
2	سنغافورة	3	3.151
3	إسبانيا	10	2.565
4	تركيا	4	2.313
5	ألمانيا	7	380
6	جنوب إفريقيا	1	350
7	فرنسا	12	330
8	سويسرا	4	330
9	إيطاليا	1	232
10	المملكة المتحدة	2	212
11	أخرى	28	892
التكلفة الإجمالية(مليون دولار)		82	14.239

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018، الكويت، 2018، ص61.

من خلال أعلاه نلاحظ أن القائمة تتصدرها الصين ب 10 مشروعات وتكلفة إجمالية 3.539 مليون دولار، تليها سنغافورة وإسبانيا وتركيا مجتمعة بتكلفة إجمالية قدرها 8.029 مليون دولار، ثم تليها ألمانيا وجنوب إفريقيا وفرنسا بتكلفة إجمالية تقدر ب 1060 مليون دولار، وفي الأخير سويسرا وإيطاليا والمملكة المتحدة تقدر تكلفتها ب 774 مليون دولار.

المبحث الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر واحد من التوجهات التي تبنتها الدول في تحقيق التنمية المستدامة، وفيما يلي سنقوم في هذا المبحث إلى عرض أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر.

المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البعد الاقتصادي في الجزائ

يضم البعد الاقتصادي لتنمية المستدامة العديد من المؤشرات، أهمها:

الفرع الأول: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يعد هذا المؤشر من مؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي حيث يقيس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه مع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا فإنه يمثل عنصرا مهما من عناصر نوعية الحياة.

ويمكن توضيح تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-8): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1995-2000-2016) **(دولار الأمريكي)**

السنة	1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
القيمة	1445	1799	1786	1819	2135	2626	3125	3501
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القيمة	3977	4944	3916	4495	5414	5454	5475	5460
السنة	2015	2016						
القيمة	4548	4082						

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد على الرابط http://www.amf.org.ae/ar/jointrep

الشكل رقم(2-2): يوضح متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1995-2000-2016) (دولار الأمريكي)

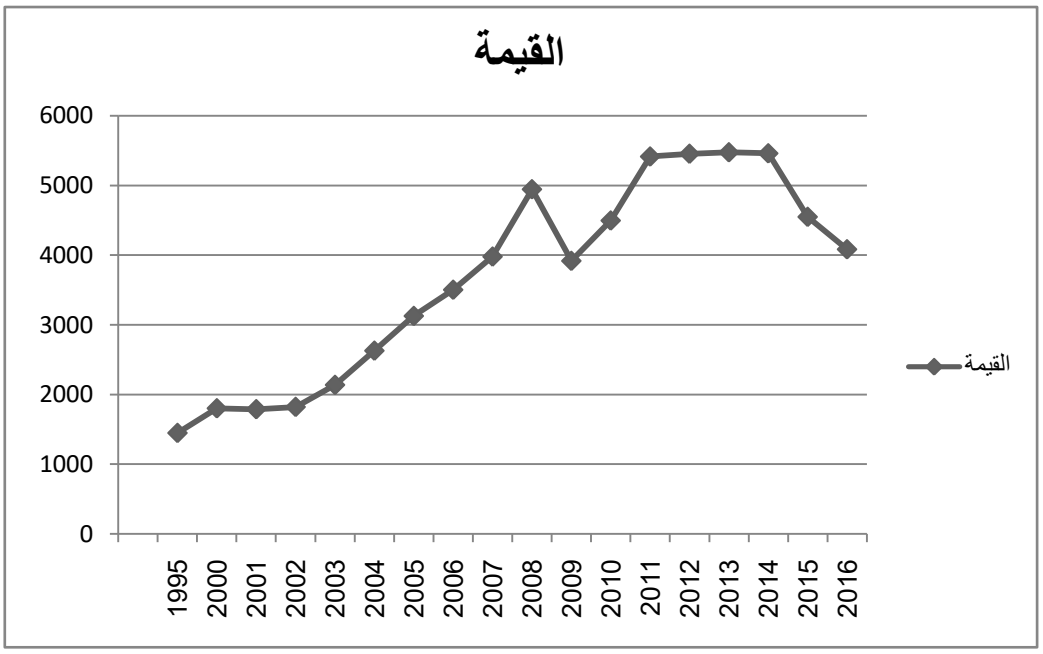

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات الجدول (2-7).

نلاحظ من خلال الجدول أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفع ليصل إلى 4082 دولار أمريكي سنة 2016، ويرجع هذا إلى التطور الذي حققته الجزائر أساسا في العائدات البترولية والتي تشكل مصدر مهم للدخل.[1]

الفرع الثاني: نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج الخام

يشكل مؤشر نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الداخلي الخام مدخلا لدراسة تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدلات النمو الاقتصادي التي حققتها الجزائر خلال الفترة 2002-2014 كما هو مبين في الجدول التالي:

[1]- أ. نادية شبانة، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2002-2016**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة أم بواقي، الجزائر، العدد الثامن، الجزء 1، ديسمبر 2017،ص539.

الجدول رقم (2-9): نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2002-2016)

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
GDP/FDI	1.88	0.94	1.03	1.12	1.57	1.25	1.54
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
GDP/FDI	2.00	1.43	1.29	0.72	0.81	0.70	- 0.24
السنة	2016						
GDP/FDI	0.99						

المصدر: أ. نادية شبانة، **دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2002-2016**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم بواقي، الجزائر، العدد الثامن، الجزء1، ديسمبر2017، ص537.

الشكل رقم (2-3): يوضح نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2002-2016)

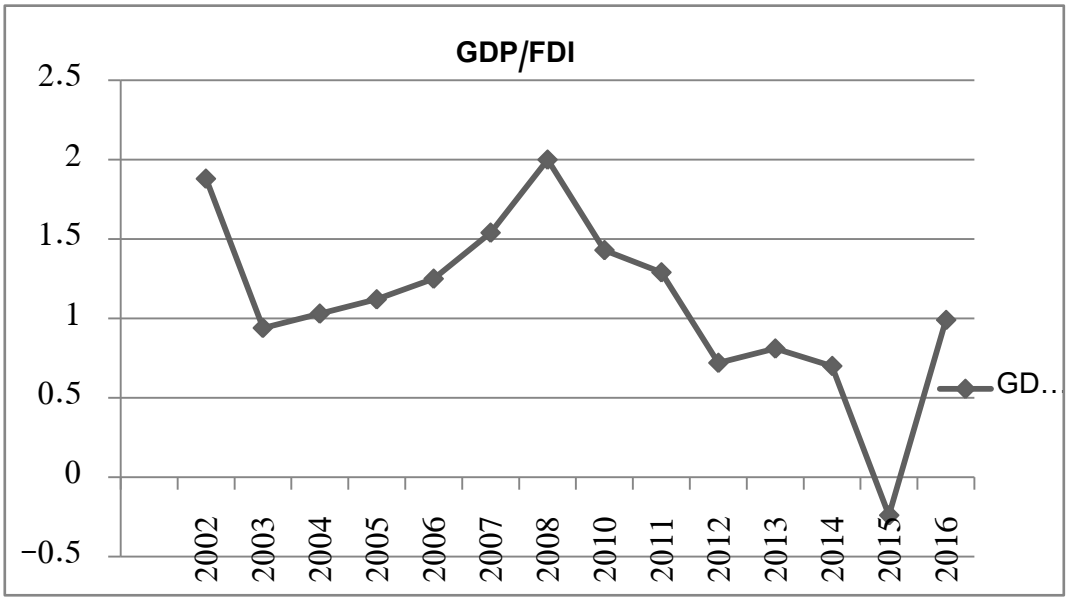

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-8).

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الاستثمار الأجنبي من الناتج المحلي الإجمالي عرفت تطورا مستمر مند سنة 2003 إلى غاية سنة 2009، ثم بدأت بالتراجع لتصل إلى 0.99 سنة 2016، وهو ما يقلل من الأثر الذي تمارسه تدفقات الاستثمار الأجنبي على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خاصة

في ظل التطورات العالمية الراهنة.[1]

الفرع الثالث: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

تتمثل معدلات النمو في الجزائر بين الانخفاض والارتفاع وهي تتماشى مع التطورات التي يمر بها العالم، ويهدف هذا المؤشر إلي رصد أثار وانعكاسات تقلص الاستثمار الأجنبي بفعل التطورات العالمية. والجدول التالي يوضح تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1995-2018).

الجدول رقم(2-10): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1995-2018)

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
GDP	3.79	4.09	1.09	5.10	3.20	3.8	3	5.6
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
GDP	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6	3.6
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
GDP	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7	3.2	1.3	1.4

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على موقع البنك الدولي https://data.albankaldawli.org

الشكل رقم (2-4): يبين معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1995-2018)

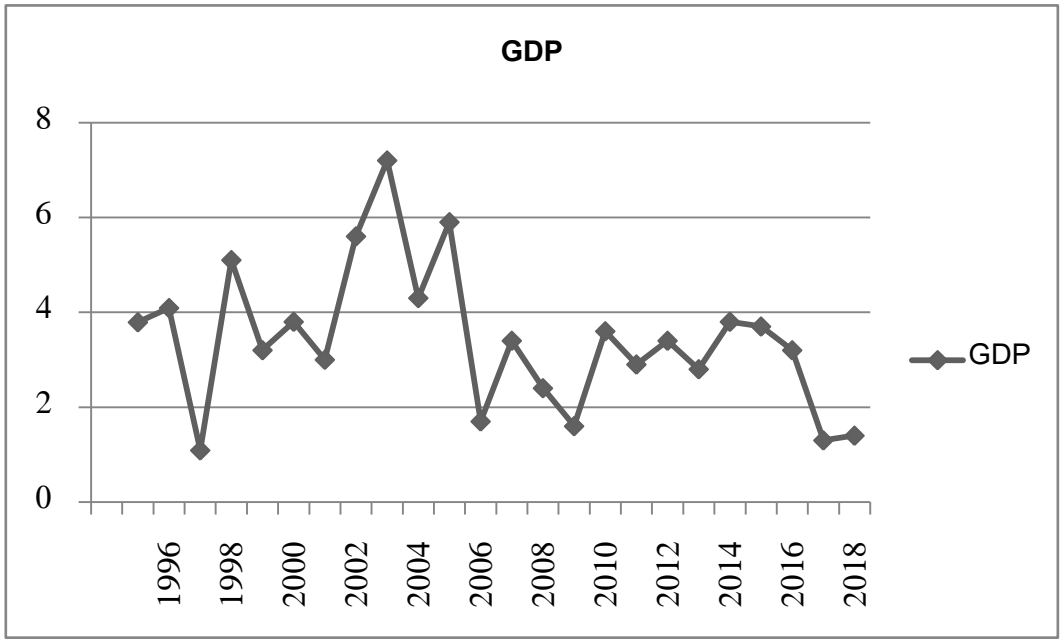

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-9).

ومن الجدول نلاحظ أن الجزائر حققت معدلات نمو موجبة، فبرغم من ارتفاع أسعار البترول التي

[1]- أ. نادية شبانة، **مرجع سابق**، ص537.

توصلت إلى أرقام قياسية، إلا أنها لم تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي كبير، حيث بلغ النمو سنة 1997 ما نسبته 1.09 ٪، ليرتفع خلال سنة 2003 بمعدل نمو 7.2٪، لينخفض إلى 1.6٪ سنة 2009، ثم يرتفع إلى 3.8٪ في سنة 2014، أما في سنة 2018 كان معدل النمو في حدود 1.4٪ وعليه فإنه يسبب الارتباط الوثيق للاقتصاد الجزائري بقطاع النفط الذي جعل انخفاض عائدات القطاع تؤثر على وتيرة النمو الاقتصادي رغم زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلى قطاع الطاقة. غير أن هناك توقعات تحسن من أفاق النمو الاقتصادي مستقبلا في الجزائر على ضوء المقومات التي تتوفر لدى الدولة من الغاز والنفط، وكذلك تقدم خطة الحكومة في زيادة التنويع الاقتصادي.

الفرع الخامس: التضخم

عرفت معدلات التضخم في الجزائر تحسنا بالرغم من التذبذب في بعض السنوات بالإضافة إلى ارتفاع الطلب المحلي نتيجة زيادة الإنفاق الاستثماري الحكومي والخاص نتيجة ارتفاع عوائد البترول، والجدول الأتي يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1995-2018).

الجدول رقم (2-11): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1995-2018)

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
القيمة	29.77	18.67	5.73	4.95	2.64	0.33	4.22	1.41
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القيمة	4.26	3.96	1.38	2.31	3.67	4.85	5.73	3.91
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القيمة	4.52	8.89	3.25	2.91	4.78	6.39	5.59	4.26

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على موقع البنك الدولي https://data.albankaldawli.org

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات التضخم متذبذبة خلال الفترة 1995-2018، فقد قامت الحكومة الجزائرية بعدة وسائل مالية ونقدية وإجراءات مباشرة للحد منه، ولقد استطاعت أن تقلل من معدلات التضخم فقد وصل إلى 0.33٪ سنة 2000 بعدما كان 29.77٪ سنة 1995،ليعاود الارتفاع في سنة 2012 بمعدل 8.89٪ وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وارتفاع أسعار الوقود، وزيادة حجم النشاط الاقتصادي والطلب المحلي، غير أن معدلات التضخم عرفت تراجع خلال سنوات الأخيرة.

المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البعد الاجتماعي في الجزائر

يضم البعد الاجتماعي لتنمية المستدامة العديد من المؤشرات أهمها:

الفرع الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي تواجه الدولة الجزائرية، فهي تسعى إلى الاستفادة من الفرص التشغيلية التي تتيحها الاستثمارات الأجنبية المباشرة. والجدول التالي يبين تطور معدلات البطالة خلال الفترة (1995-2018).

الجدول رقم (2-12): واقع البطالة في الجزائر خلال الفترة (1995-2018)

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
القيمة	31.84	28.54	25.43	26.80	28.36	29.77	27.29	25.89
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القيمة	23.71	17.64	15.27	12.27	13.79	11.32	10.15	9.96
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القيمة	9.96	10.97	9.81	10.20	11.20	10.20	11.99	11.88

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على موقع البنك الدولي https://data.albankaldawli.arg

الشكل رقم (2-5): يوضح واقع البطالة في الجزائر خلال الفترة (1995-2018)

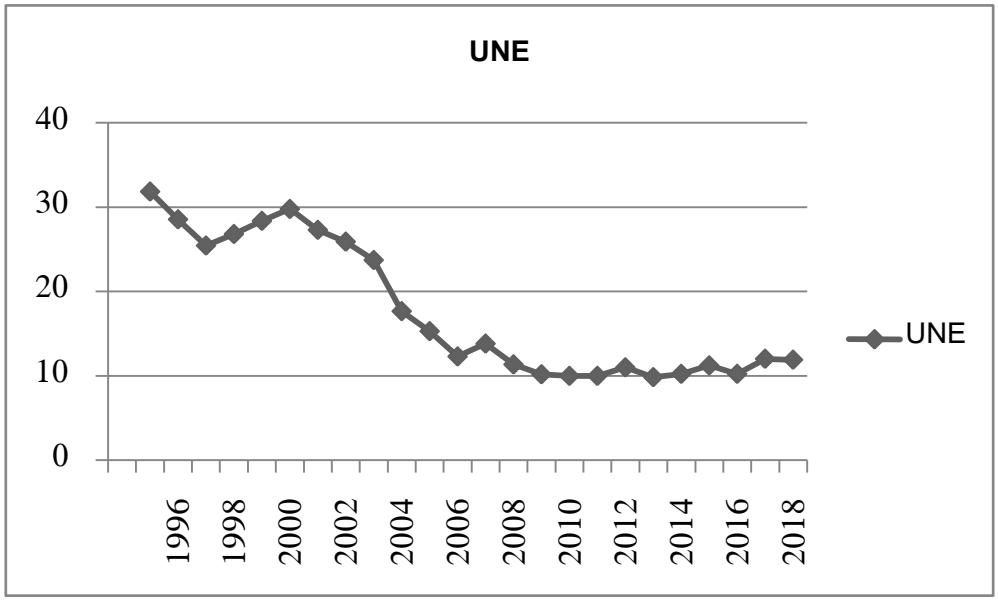

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-11).

من خلال بيانات الجدول والشكل يتضح أن معدلات البطالة في انخفاض مستمر فقد وصل معدل البطالة إلى 9.8٪ سنة 2012 بعدما كان 31.84 ٪ سنة 1995، وهذا يفسر بالجهود التي تبذلها

الدولة لمحاربة البطالة وإتاحة المزيد من فرص العمل، وذلك من خلال إتباعها لبرنامج الإنعاش الاقتصادي. غير أن معدلات البطالة ارتفعت سنة 2017 لتصل إلى11.99٪، وهذا يعني أن البطالة هي مصدر لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

الفرع الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في خلق مناصب عمل في البلد المضيف، إلا أن هذا الأثر يختلف بحسب حجم وطبيعة الاستثمارات الأجنبية الموطنة بالإضافة إلى مدى مرونة سوق العمل في البلد المضيف، كما أن الجزائر تسعى جاهدة إلى تحسين مناخها الاستثماري لجدب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي وذلك من أجل الحد أو تقليل من مشكل البطالة من خلال تقديم حوافز وامتيازات خاصة بالاستثمارات التي تقوم بتوظيف عدد كبير من اليد العاملة. وبرغم من كل هذه الجهود إلا أن فرص الشغل المستحدثة عبر الاستثمار الأجنبي المباشر لا تزال متواضعة بالنظر إلى ضعف تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية مقارنة بالإمكانيات الهائلة يزخر بها الاقتصاد الجزائري.

الجدول رقم (2-13): يبين تطور قيمة الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2002-2016 (الوحدة مليون دج)

البيان	عدد المشاريع	النسبة	المبلغ	النسبة	عدد الوظائف	النسبة
استثمار محلي	62982	99	10584134	83	1018887	90
استثمار أجنبي	822	1	2216699	17	119525	10
المجموع	63804	100	1280034	100	1138412	100

المصدر: أ. نادية شبانة، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2002-2016**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم بواقي، الجزائر، العدد الثامن، الجزء 1، ديسمبر 2017، ص536.

نلاحظ من خلال الجدول أنه من إجمالي 63804 مشروع استثمار، لم تتعدى مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر822 مشروع أي ما يعادل2216699 مليون دينار وبمناصب شغل مستحدثة لم تتجاوز 119525 أي بنسبة 10٪ فقط من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة كليا.

إذ تعد هذه المساهمة جد متواضعة مقارنة بمساهمة الاستثمارات المحلية والتي سمحت بخلق 1018887 منصب شغل أي نسبة 90٪ من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة وهو ما يفسر ضعف

حجم تدفقات الاستثمار المباشر من جهة واقتصار المشاريع الاستثمارية الأجنبية على قطاعات ريعية قطاع (المحروقات).[1]

الفرع الثالث: الصحة

كانت النتائج المسجلة خلال هذه الفترة 1999-2007، قد تميزت بشكل رئيسي بما يلي:

- زياد نسبية في نسبة الولايات.
- ارتفاع نسبة الزيادة السكانية.
- زيادة محسوسة في متوسط العمر.

أما بالنسبة لتغطية الصحية، فحسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ومعطيات مديرية الصحة والسكان، فقد بلغ عدد الأطباء في الجزائر سنة 2000 قرابة 32469 طبيبا في قطاعين العام والخاص، من بينهم 22144 طبيبا في القطاع العام و10325 طبيبا في القطاع الخاص، وهو ما يقابل 937 فردا لكل طبيب، ثم ارتفعت هذه الأرقام سنة 2013 حيث تم تسجيل 66236 طبيبا بينهم 50352 طبيبا في القطاع العام و15911 طبيبا في القطاع الخاص، مع كثافة قدرة ب 572 فردا لكل طبيب، وحسب ذات المصادر كانت الجزائر تعد سنة 2013 في قطاعين 12782 طبيب أسنان و10538 صيدلي، وبذلك حصة التغطيات سنة 2013 صيدلي لكل 3634 نسمة، وطبيب أسنان واحد لكل 3000 نسمة، وبخصوص مستخدمي السلك شبه الطبي من حاملي شهادة دولة وحاملي الإجازات والمساعدين شبه طبيين فقد انتقل مجموعهم من 87012 سنة 2000 إلى 123344 سنة 2013.[2]

كما يمكن توضيح التطور الحاصل في سلك الصحة كما يلي.

[1]- نادية شبانة، **مرجع سابق**، ص541.

[2]- ريم ثوامرية، **مرجع سابق**، ص ص 186-187.

الجدول رقم (2-14): يوضح التطور الحاصل سلك الصحة (2000-2013)

السنة	عدد الأطباء لكل ألف نسمة	عدد الأسر لكل ألف سنة	السنة	عدد الأطباء لكل ألف نسمة	عدد الأسر لكل ألف نسمة
2000	1.04	1.75	2007	1.28	1.72
2001	1.07	1.74	2008	1.38	1.74
2002	1.11	1.73	2009	1.47	1.74
2003	1.12	1.76	2010	1.56	1.71
2004	1.15	1.79	2011	1.62	1.68
2005	1.16	1.75	2012	1.7	1.66
2006	1.17	1.71	2013	1.73	1.66

المصدر: ريم ثوامرية، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2000-2015)**، شهادة الدكتوراه، تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2018-2019، ص387.

إن تطور الوضع الصحي للفرد الجزائري معناه قدرته على العمل والإنتاج، وبالتالي هذا من شأنه تشجيع المستثمر على الاستثمار في الجزائر، لكن هذا لم يشجع المستثمر الأجنبي على أكثر في الجزائر أو حتى على توجه نحو قطاع الصحة بفعل القوانين الجزائرية التي لا تشجع على الاستثمار في هذا القطاع، وكذا لكونه قطاع لا يتركه عنه أي تعويض في حال تعرض للخسارة، لذلك لم تساهم التنمية المستدامة في هذا المؤشر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الرابع: التعليم

يمكن توضيح تطور عدد المتمدرسين في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(2-15): يوضح تطور عدد المتمدرسين في الجزائر من (2000-2010)

السنوات	2001-2000			2006-2005			2010-2009		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
ابتدائي	2510846	2210114	4720960	2222679	1973901	4196580	1743741	1563992	3307733
متوسط	1048826	966544	2015370	1133004	1088324	2221328	1566613	1486754	3052387
ثانوي	427917	547945	975862	489291	686440	1175731	488662	681689	1170351

المصدر: ريم ثوامرية، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2000-2015)**، شهادة الدكتوراه، تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2018-2019، ص388.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المتمدرسين في الأطوار الثلاث بتزايد مستمر عموما هذا راجع بدرجة الأولى إلى الاهتمام الذي أولته الدولة الجزائرية لقطاع التعليم بدرجة الأولى كما أن مجانية التعليم في الجزائر لها دور كبير كذلك في النتائج المتوصل إليها.

كما تشير إحصائيات الدخول المدرسي للموسم الدراسي 2017-2018 إن عدد التلاميذ المتمدرسين في مختلف الأطوار قد بلغ أكثر من 9 مليون تلميذ، في حين بلغ عدد الطلاب في الجامعات حوالي 1.5 مليون طالب.

إن تطور مؤشرات التعليم في الجزائر، فضلا عن تحسن المستوى التعليمي ساعد المستثمر الأجنبي على الاستثمار في الجزائر دون الحاجة إلى نقل عمالة من بلده الأم حيث أن تحسن المستوى المعرفي للموظف الجزائري لاسيما في مجال التقني أدى إلى الاعتماد الكبير على العمالة الجزائرية في عدة قطاعات خاصة قطاع الاتصالات، وعليه فالتعليم ساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البعد البيئي في الجزائر

يضم البعد البيئي العديد من المؤشرات أهمها:

الفرع الأول: كمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون

الجدول رقم (2-16): انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة (1995-2014)

(بالطن المتري)

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
القيمة	3.313	3.317	2.936	3.543	3.005	2.830	2.677	2.822
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القيمة	2.838	2.707	3.236	3.004	3.202	3.173	3.435	3.312
السنة	2011	2012	2013	2014				
القيمة	3.305	3.477	3.525	3.735				

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على موقع البنك الدوليhttps://data.albankaldawli.arg

الشكل رقم (2-6): كمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة(1995-2014)

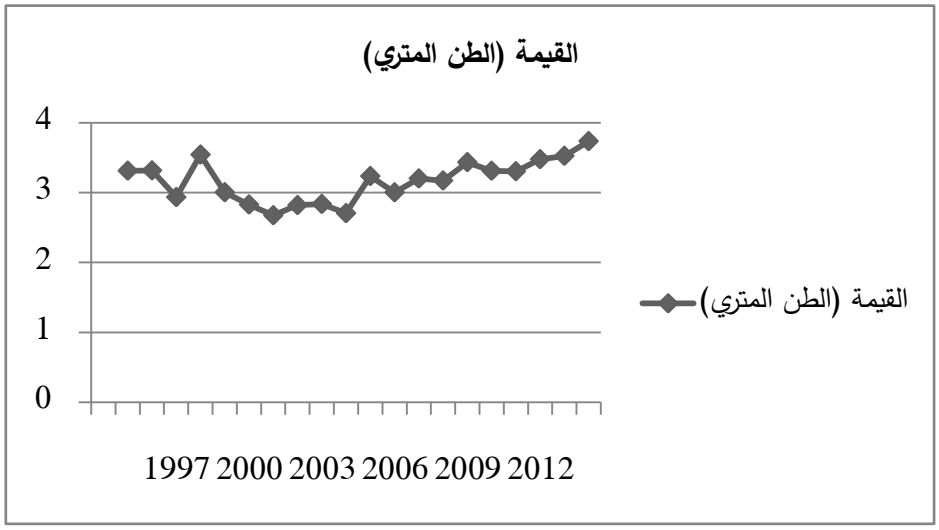

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات الجدول (2-15).

نلاحظ من خلال الجدول أن إجمالي انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر عرف زيادة كبيرة، حيث شهد زيادة مستمرة بعد عام 2001، بعد الانخفاض الذي شهده هذا العام مقارنة بسنة 2000، أين شهد معدله نموا مستمرا على مدار السنوات من 2002 إلى 2015.

الفرع الثالث: التلوث الهوائي

تعتبر السيارات تعتبر من أهم الملوثات البيئية في المدن الكبرى خاصة القديمة، بالإضافة إلى الحجم الهائل من النفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة وغير صحية لتقليل التكلفة والتهرب من دفع الضرائب، يقدر حجمها ب 124 ألف طن سنويا، منها 220 ألف طن فضلات متعفنة شديدة

الخطورة على الصحة، و29 ألف فضلات سامة.

كما يتسبب القطاع الصناعي بنسبة من حجم التلوث، حيث يقدر إجمالي ما تنتجه المناطق الصناعية ب 180.000 طن من النفايات الخطيرة.[1]

كما يعاني الغلاف الجوي الجزائري من مشكل التلوث بالغازات السامة كغاز ثاني أكسيد الكربون، الغبار، وأكسيد الأوزون وغيرها من الملوثات الجوية.

الفرع الرابع: التلوث المائي

تقوم المؤسسات الصناعية باستخدام الماء الشرب في عمليات التصنيع، وقد تم تسجيل ما يقارب 220 مليون متر مكعب من المياه الملوثة بالمواد الصناعية، وذلك في سنة 2005، وقد بلغت نسبة الأزوت فيها 8.000 طن، فالتلوث الصناعي ومخلفات المصانع تؤثر بطريقة مباشرة على المنابع المائية كالمياه البحرية، والسدود كسد بني بهدال وبخادة وحمام قرقور والصومام والشلف، والشواطئ مثل شواطئ العاصمة وكذلك سكيكدة وتأتي هذه المشاكل بسبب نقص الرقابة بالنسبة للمنشآت الصناعية.

الفرع خامس: مشكل انجراف التربة

هذه المشكلة تهدد البيئة في الجزائر، خصوصا بأن طبيعتها الجغرافية هشة تسمح بانتشار هذه المشكلة، إذ يسود الانجراف المائي في المناطق الساحلية، والانجراف الهوائي في المناطق السهبية والصحراوية.

وهذا ما تؤكد الدراسات العلمية التي تشير إلى أن حوالي هكتار تعاني من التدهور بسبب إنجراف التربة وعوامل بيئية واقتصادية عديدة، إذ تعاني المنطقة التلية بنسبة 77٪ من التدهور، مقابل 23٪ بمنطقتي الهضاب العليا والأطلس الصحراوي، ومن بين أهم الولايات التي تعاني من هذه المشكلة الخطيرة، نجد ولاية بجاية وجيجل، حيث بلغت نسبة الأراضي المهددة بهما حوالي 70٪ من مجموع مساحتهما الإجمالية، وأقل من هذه النسبة نجدها في ولايات سيدي بلعباس، ومعسكر، ومستغانم، وسكيكدة، من 50 إلى 60٪ أما الولايات الأقل تضررا، فهي تلك الولايات الموجودة في منطقة الهضاب العليا.[2]

الفرع السادس: التشريعات البيئية

[1]- سامية سرحان، **مرجع سابق**، ص97.

[2]- ريم ثوامرية، **مرجع سابق**، ص389.

يعتبر قطاع الطاقة في الجزائر من أهم القطاعات التي تشكل نقطة تلاقي ترتكز عليها عملية دراسة الأثر البيئي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، لأن قطاع الطاقة يمثل واحدة من اكبر القطاعات التي استقطبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى احتمال نشوء أثار ايجابية أو سلبية على البيئة نتيجة لنشاط الشركات الأجنبية في هذا القطاع.

عليه قامت الجزائر بتبني القوانين والأنظمة لتسيير مواردها الطبيعية دون الإخلال بالتوازن البيئي.

- القانون رقم 01-19 المؤرخ في12 ديسمبر 2001، والمتعلقة بتسيير ومراقبة والقضاء على النفايات.
- القانون رقم99-9 المؤرخ في15 جويلية 1999 والمتعلق بالتحكم في الطاقة.
- القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 والمتعلقة بالمحافظة على البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- المرسوم التنفيذي رقم 04-409 الصادرة في 11 جانفي 2005، الذي يضع القواعد الخاصة بالفعالية الطاقوية المطبقة عن الآلات التي تعمل بالكهرباء، الغاز والمواد البترولية، كما أخذ المشكل البيئي جانبا في قانون الكهرباء والغاز وكذا القانون الجديد 05-07 المتعلق بالمحروقات.
- قانون رقم 03-10 المؤرخ في19 جويلية 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- قانون رقم 04-09 المؤرخ في 14 أوت 2004 والمتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.

أما دوليا فقد عمدت الجزائر على المصادقة والانضمام إلى معظم الاتفاقيات التي اتخذتها الدول تحت إشراف الأمم المتحدة منها.

- اتفاقية الأمم متحدة حول التنمية المستدامة 2012: مؤتمرات قمة الأرض واجتماعات عقدت مند عام 1972 من قبل قادة العالم لأمم المتحدة، وذلك بهدف تجديد الوسائل لتعزيز التنمية المستدامة على المستوى العالمي.
- اتفاقية الأمم المتحدة المتعلق بتغير المناخ 1992.
- المصادقة على البرتوكول كيوتو في 16 فيفري 2015.[1]

[1]- حواس عبد الرزاق و آخرون، **مرجع سابق**، ص 586.

المبحث الثالث: النموذج القياسي لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1995-2018)

سنقدم في هذا المبحث دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي على التنمية المستدامة في الجزائر خلال فترة 1995-2018، حصر عدد من المتغيرات المستقلة والتابعة استنادا إلى النظرية الاقتصادية، وذلك من خلال تقديم وتعريف متغيرات الدراسة وطريقة القياسية المتبعة في الدراسة وتحليل النتائج.

المطلب الأول: مفاهيم حول الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية

سيتم في هذا المطلب التطرق إلى مفهوم الاقتصاد القياسي وأهدافه وكذلك التعرف على مفهوم السلاسل الزمنية.

الفرع الأول: مفاهيم حول الاقتصاد القياسي

أولا: مفهوم الاقتصاد القياسي

الاقتصاد القياسي هو تكامل للنظرية الاقتصادية مع الرياضيات والأساليب الإحصائية بهدف اختبار الفروض عن الظواهر الاقتصادية، وتقدير معاملات العلاقات الاقتصادية، والتنبؤ بالقيم المستقبلية للظواهر الاقتصادية.

عليه يمكن تعريف الاقتصاد القياسي بأنه علم اجتماعي تستخدم فيه أدوات النظرية الاقتصادية والرياضيات والإحصاء لتحليل الظواهر الاقتصادية، وأنه يتكون من كلمتين أصلهما إغريقي **Economy**، اقتصاد، **Metrics** والتي تعني قياسات.[1]

ثانيا: أهداف الاقتصاد القياسي

- **تحليل واختبار النظريات الاقتصادية المختلفة:** تعتبر هدفا من أهداف الاقتصاد القياسي.
- **رسم السياسات واتخاذ القرارات:** وذلك عن طريق الحصول على قيم عددية لمعلمات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لتساعد رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات الحالية.
- **التنبؤات بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل:** تساعد رجال الأعمال والحكومات في وضع السياسات من خلال توفير القيم العددية، parameters، المتغيرات الاقتصادية والتنبؤ بما ستكون عليه الظاهرة الاقتصادية مستقبلا.

[1]- أ.د.حسين بخيت، **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2018، ص2.

ثالثا: طبيعة الاقتصاد القياسي

يستخدم الاقتصاد القياسي النظرية الاقتصادية والعلاقات الرياضية والطرق والأساليب لإحصائية، فهو ملتقى لثلاثة ميادين هي: الاقتصاد، الرياضيات والإحصاء.

الفرع ثاني: مفاهيم حول السلاسل الزمنية

أولا: مفهوم السلاسل الزمنية

تعرف السلسلة الزمنية على أنها مجموعة من المشاهدات أو القياسات التي تأخذ على إحدى الظواهر (الاقتصادية- الاجتماعية- الطبية- الطبيعية) على فترات زمنية متتابعة عادة ما تكون متساوية الطول.[1]

كما تعرف بأنها مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني، بحيث كل فترة زمنية يقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة. وبمعنى أخر هي مجموعة من المعطيات ممثلة عبر الزمن المرتب ترتيبا تصاعديا.

عند بناء السلسلة الزمنية، وقبل استخدمها في التحليل أو التنبؤ، لا بد التأكد من المستويات قابلة للمقارنة فيما بينها، وهو شرط أساسي لصحة أي تحليل وأي تقدير وأي توقع. يشترط أن تكون جميع مستويات السلسلة خاصة بمكان معين، سواء كان إقليما أو ولاية أو مؤسسة وأن تكون وحدة القياس لجميع مستويات السلسلة الزمنية الموحدة.

تجدر الإشارة إلى أن السلاسل الزمنية عادة ما لا تعطى جاهزة وقابلة لتحليل المباشر، حيث يتطلب الأمر في أغلب الأحيان إجراء بعض التعديلات لجعل المستويات قابلة للمقارنة.[2]

ثانيا: مركبات السلاسل الزمنية

السلسلة الزمنية لها عدة مركبات تتمثل في:

1- مركبة الاتجاه العام: إن أغلب السلاسل الزمنية لها اتجاه عام لمسار تطور السلسلة يعكس التأثير طويل المدى لمجموعة من العوامل على المؤشرات الاقتصادية، مما يحدد اتجاهها العام المتزايد أو المتناقص.

[1]- د. سمير مصطفى شعراوي، **مقدمة في التحليل الحديث لسلاسل الزمنية**، ط1، جامعة ملك عبد العزيز. جدة، 2005م، ص5.

[2]- د. محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، ط1، دار الحامد، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011م، ص ص195-196.

2- المركبة الموسمية أو الفصلية: تحدث هذه المتغيرات بشكل منتظم في فترات زمنية، حيث يمكن أن تكون فصلية، شهرية، أسبوعية أو يومية، ومن العوامل الأكثر أهمية في إحداث التغيرات الموسمية الطقس، العادات والتقاليد.

3- المركبة الدورية: تحدث على فترات زمنية طويلة تتكرر كل عدة سنوات، وهي تغيرات أطول من التغيرات الموسمية وتتعلق أساسا بالدورات الاقتصادية.

4- المركبة العشوائية: هي تغيرات غير منتظمة التي تقع على ظاهرة بسبب حالة طارئة غير متوقعة لا يمكن التنبؤ بها ولا تستمر لفترة زمنية طويلة، ومن أهم العوامل التي تؤدي إلى حدوثها الكوارث الطبيعية، الحرائق وغيرها.

ثالثا: استقرارية السلاسل الزمنية

تنقسم السلاسل الزمنية تبعا لخاصية الاستقرار إلى:

1- السلاسل الزمنية المستقرة: وتكون السلسلة الزمنية مستقرة بشكل تام إذا تحققت الشروط التالية:

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن، أي أن التوقع الرياضي ل yt وyt+h هو نفسه من أجل t وكل عدد صحيح h:

$$E(yt) = E(yt+h) = \mu$$

- ثبات التباين عبر الزمن:

$$Var(yt) = Var(yt+h) = E(yt-\mu)^2 = \delta^2$$

- أن يكون التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التباين، أي:

$$Cov(yt, yt+h) = E[\ (yt-\mu)(yt+h-\mu)\ ] = Cov(yt+h, yt+h+s)$$

2- السلاسل الزمنية الغير مستقرة: إن أغلب السلاسل الزمنية في الواقع العملي والتطبيقي

تكون غير مستقرة وقد تفشل في إثبات ذلك في الرسم البياني أو الاختبارات الإحصائية، فعلى سبيل المثال نجد أن المتغيرات الاقتصادية غالبا ما تعتبر سلاسل زمنية غير مستقر كونها تسير بصفة عامة في اتجاه عام، لذلك لا بد من تحويلها إلى سلاسل زمنية مستقرة حتى تسهل نمذجتها.

إن التميز بين استقرار وعدم استقرار السلاسل الزمنية يرتبط بالاتجاه (أخد تطور المشي البطيء للسلاسل الزمنية في الحسبان) وفي حالة العام نقول إذا كان الاتجاه في السلسلة الزمنية متوقع بالكامل وليس متغير نقول أن السلسلة محددة الاتجاه (TS)، وإذا لم يكن متوقع نقول إن السلسلة عشوائية الاتجاه.

ومن هنا يمكن تميز بين نوعين من السلاسل الزمنية الغير المستقرة:

- **السلاسل الزمنية من نوع TS:** وهي سلاسل غير مستقرة لها معادلة اتجاه عام محددة وخطأ عشوائي مستقر توقعه الرياضي يساوي الصفر وتباينه ثابت، لكن متوسط قيم هذه السلاسل E(y)مرتبط بالزمن t، أي أن تأثير الصدمات التي يتعرض لها هذا النوع من السلاسل يكون عابرا.

- **السلاسل الزمنية من نوع DS:** وهي أيضا غير مستقرة لكنها ذات اتجاه عشوائي (سلاسل سير عشوائي)، وتتميز بوجود جدر الوحدة مرة واحدة على الأقل، ويكزن تأثير الصدمات في هذا النوع من السلاسل دائم المفعول، وتعد أغلب سلاسل المتغيرات الاقتصادية الكلية من هذا النوع.

المطلب الثاني: الإطار النظري لاختبارات الدراسة

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى اختبارات الاستقرارية واختبار التكامل المشترك.

الفرع الأول: اختبارات الاستقرارية

وتضم اختبارات الاستقرارية ما يلي:

أولا: اختبار ديكي فولر البسيط: لعرض هذا الاختبار بنموذج نبدأ السير العشوائي التالي الذي يسمى بنموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى AR(1)، الذي يكتب على الشكل التالي: $y_t = Øy_{t-1} + \mu_t$

حيث: μ_t : حد الخطأ العشوائي ، والذي يفترض فيه: وسط حسابي معدوم وتباين ثابت، وقيم غير مرتبطة، ويطرح y_{t-1} من طرفي المعادلة $y_t = Øy_{t-1} + \mu_t$ فنحصل على الصيغة التالية:

حيث أن: $\Delta yt = y_t - y_{t-1}$، وعلية تصبح الفرضيات من الشكل:

$$H_0 = |Ø_1| = 1$$

$$H_1 = |Ø_1| < 1$$

ولاختبار هذه الفرضية نقوم بتقدير عدد من صيغ الانحدار تتمثل في:

- نموذج السير العشوائي البسيط:

$$\Delta Yt = (Ø-1)yt-1+ut$$

- نموذج السير العشوائي مع إدخال الحد الثابت:

$$\Delta Yt = (Ø-1)yt-1+c+ut$$

- نموذج السير العشوائي مع حد ثابت واتجاه عام:[1]

$$\Delta Yt = (Ø-1)yt-1+bt+c+ut$$

إذا تحققت الفرضية $H_0: Ø_1 = 1$ في أحد النماذج الثلاثة فإن السلسلة غير مستقرة.

ثانيا: اختبار ديكي فولر المطور: عند استعمالنا لاختبار ديكي فولر البسيط، فإن النموذج μt عبارة عن صدمات عشوائية افتراضا، ففي حالة وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء طور ديكي فولار اختبارا يسمى باختبار ديكي فولار المطور.

[1]- محمد شيخي، **مرجع سابق**، ص ص207-210.

إن اختبارات ADF ترتكز على الفرضية $H_1: |Ø_1| < 1$، وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى للنماذج.

$$\Delta \boldsymbol{yt} = (\emptyset - \mathbf{1})\mathbf{yt} - \mathbf{1} - \sum_{\boldsymbol{j=2}}^{\boldsymbol{p}} \emptyset \boldsymbol{j}\, \Delta \boldsymbol{yt}_{\boldsymbol{-j+1}} + \mu \boldsymbol{t}$$

$$\Delta\, \mathbf{yt} = (\emptyset - \mathbf{1})\mathbf{yt} - \mathbf{1} - \sum_{\boldsymbol{j=2}}^{\boldsymbol{p}} \emptyset \boldsymbol{j}\, \Delta \boldsymbol{yt}_{\boldsymbol{-j+1}} + \boldsymbol{c} + \mu \mathbf{t}$$

$$\Delta \mathbf{yt} = (\emptyset - \mathbf{1})\mathbf{yt} - \mathbf{1} - \sum_{\boldsymbol{j=2}}^{\boldsymbol{p}} \emptyset \boldsymbol{j}\, \Delta \boldsymbol{yt}_{\boldsymbol{-j+1}} + \boldsymbol{bt} + \boldsymbol{c} + \mu \mathbf{t}$$

نستطيع أن نحدد قيمة p حسب معيار AKaiKe أو Schwarz.

ثالثا: اختبار فيليبس وبيرون The Philips-Peron: توزيع اختبار ديكي فولر البسيط والمطور مبني على افتراض أن حد الخطأ العشوائي مستقل إحصائيا ويتضمن تباينا ثابتا، لذلك عند استخدام طريقة ديكي –فولر يجب التأكد بأن حد الخطأ غير مرتبط وأنه يتضمن تباينا ثابتا.

إن طريقة فيليبس –بيرون هي تعديل لإحصاء t لديكي–فولر ليأخذ في الاعتبار قيودا أقل من حد الخطأ.

رابعا: اختبار KPSS: اقترح (1992) Kwiatkowshi-Philips-Schmidt-Shin اختبارا مكملا لاختبار ديكي–فولر للاستقرارية، حيث أن فرضية العدم تعني أن السلسلة مستقرة عكس اختبار ديكي–فولر الذي تكون فيه فرضية العدم غير مستقرة.[1]

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك

التكامل المشترك هو دمج بين تقنية بوكس–جينكينز والتقارب الحركي (الديناميكي) لنماذج تصحيح الخطأ، وترتكز هذه التقنية على السلاسل الزمنية غير المستقرة، في حين تكون التركيبات الخطية التي فيما بينها مستقرة، وجود التكامل المشترك مرتبط باختبارات الجدر

[1]–**مرجع سابق**، ص ص212–213.

الوحدوي للتحقق من استقرار السلاسل، كما تسمح هذه الاختبارات من التأكد من وجود تقارب بين سيرورات السلاسل الزمنية.

تعرف درجة التكامل كما قدمها غرانجر-واينكل للمتغيرات قيد الدراسة بأنها تمتلك درجة التكامل إذ يمكن القول عن المتغير yt بأنه متغير متكامل من الرتبة d إذا أمكن جعله ساكنا أو مستقرا بعد أخذ d من الفروقات ونرمز لذلك ب I(d)، فمثلا يكون المتغير متكاملا من الدرجة الأولى ونرمز له ب yt~I(1) إذا كان Δyt~I(0) أي أن Δyt ساكن.

ولاختبار التكامل المشترك بين المتغيرين xt وyt يتم تقدير قيمة ß بطريقة المربعات الصغرى من معادلة الانحدار الآتية: $yt = a + ßxt + \mu t$

حيث أن: yt: المتغير التابع.

xt: المتغير التوضيحي.

μt: الحد العشوائي($\mu \sim (0, \delta^2 \mu)$).

ونقوم بفحص البواقي لمعادلة الانحدار فيما إذا كانت ساكنة أم لا، فإذا كانت سلسلة البواقي ساكنة دل ذلك على وجود تكامل مشترك يبن المتغيرين والعكس.[1]

الفرع الثالث: اختبار غرانجر للسببية Granger Causality Test

يكون تخليل الانحدار قائما على أساس اختبار علاقة اعتماد أحد المتغيرات (المتغير المعتمد) على عدد من المتغيرات التوضيحية.

إن مفهوم غرانجر للسببية يتضمن الكشف الإحصائي عن اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات (علاقة السبب والتأثير) عندما تكون هناك علاقة قيادية تختلف بين المتغيرين.

[1]- ندوى خزعل رشاد، **استخدام اختبار غرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة**، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العراق، العدد 19، 2011، ص ص269-270.

قدم غرانجر تعريفا عمليا للسببية إذ عرضها كالأتي: إذا كان المتغير xt يتسبب في المتغير yt وإذا كان من الممكن التنبؤ بالقيم الحالية ل yt بدقة أكبر باستخدام القيم السابقة ل yt أكثر من عدم استخدامها، وعلى هذا فإن التغيرات في xt يجب أن تسبق زمنيا التغيرات في yt، ففي هذه الحالة نستطيع أن نقول أن xt يتسبب ب yt وهذا يعني أن إضافة xt الحالية والسابقة كمتغير توضيحي إلى النموذج الانحداري يحوي القيم السابقة ل yt يزيد من القوة التفسيرية للنموذج، ولإجراء اختبار غرانجر للعلاقة السببية باستخدام إحصائية فيشر للقيود الخطية.

$$F = \frac{(SSRr - SSR\mu)/m}{SSR\mu/(n-k\mu)} \qquad (1)$$

وفقا لفرضيتي العدم والبديلة أي أن:

$H_0: \sum_{i=1}^{n} Xi = 0$

$H_1: \sum_{i=1}^{n} Xi \neq 0$

تتبع إحصائية (F) للتوزيع $F(m, n-k\mu)$, حيث أن:

$SSRr$: مجموع مربعات البواقي في النموذج المقيد.

$SSR\mu$: مجموع مربعات البواقي في النموذج غير المقيد.

$k\mu$: عدد المعالم في النموذج غير المقيد.

m: عدد القيود.

n: عدد المشاهدات.

فإذا كانت قيمة محسوبة أكبر من المجدولة عند مستوى معين من المعنوية، فإننا نرفض فرض العدم، وهذا يعني أن هناك علاقة سببية باتجاهين أي أن المتغير xt يتأثر بالمتغير yt والعكس.[1]

الفرع الرابع: متجه الانحدار الذاتي (VAR (vector auto regressive:

إن متجه الانحدار الذاتي هو حالة عامة لنماذج الانحدار الذاتي أحادية المتغيرات، ويعتبر من نماذج القياس الاقتصادي،إذ يقيس العلاقات المتداخلة بين متغيرات السلاسل الزمنية، ويعمل متجه الانحدار الذاتي على معالجة جميع متغيرات الدراسة بشكل متماثل وذلك من خلال تضمين كل متغير في معادلة بحيث يفسر في النموذج.

[1]- **مرجع سابق**، ص ص271-272.

إن نموذج VAR يوضح العلاقة الخطية بين مجموعة من المتغيرات (k من المتغيرات الداخلية) في عينة مختارة مقاسة ضمن الفترة الزمنية نفسها (t = 1,2,….,T)، وأن مجموع المتغيرات سيتم وضعها في متجه (y) أبعاده (kx1)، إذ أن عناصر المتجه هي مجموعة المتغيرات $y_i t$.

ويمكن تمثيل متجه الاتجاه الذاتي من الرتبة (p) ويسمى متجه الانحدار الذاتي بارتداد زمني مقداره (p) بالصيغة الآتية:

$$\mathbf{Yt = c + A_1 y_{t-1} + A_2 y_{t-2} + \ldots\ldots + A_p y_{t-p} + e_t} \quad \mathbf{(2)}$$

إذ أن:

c : متجه الحد الثابت لمتغيرات متجه الانحدار الذاتي أبعاده (kx1).

Ai: مصفوفة ذات أبعاد(kxk) لكل i= 1,2,….,p.

e_t: متجه أبعاده (kx1) لحدود الخطأ العشوائي بوسط حسابي مقداره الصفر ($Ee_t = 0$) وأن:

$Ee_t é_t = \sum_e$ مصفوفة تغاير متعاصرة أبعادها (nxn) وأن $\boldsymbol{Ee_t é_{t-k} = 0}$ لكل (k) أي لا يعتمد على الزمن.

وللتبسيط فإنه يمكن كتابة المعادلة عندما p= 2 أي أن VAR(2) بالصيغة التالية:

$$\begin{pmatrix} y1t \\ y2t \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} c1 \\ c2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} A11 & A12 \\ A21 & A22 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} y1t-1 \\ y2t-1 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} e1t \\ e2t \end{pmatrix} \quad (3)$$

ويمكن كتابتها بصيغة المعادلات كالأتي:

$$\mathbf{y_{1t} = c_1 + A_{11} y_{1t-1} + A_{12} y_{2t-2} + e_t} \quad \mathbf{(4)}$$

$$\mathbf{y_{2t} = c_2 + A_{21} y_{1t-1} + A_{22} y_{2t-2} + e_t}$$

من خلال المعادلة 4 نلاحظ أن المعادلتين عبارة عن معادلتي انحدار للمتغيرين ($\mathbf{y_{2t}}$، $\mathbf{y_{1t}}$) على متغيرات خارجية مرتدة زمنيا، وعليه يمكن القول أن VAR (p) ما هو إلا منظومة من المعادلات غير المرتبطة ظاهريا.

تجدر الإشارة إلى أن نموذج VAR تم اقتراحه من قبل *sims* عام 1981 بالاعتماد على النموذج الأتي: $Ø(B)y_t = \mu_t$

y_t: سياق عشوائي ذو n يعد مستقرا من المرتبة 2.

Ø(B): كثير حدود مصفوفي من الدرجة p بمعامل للإبطاء الزمني B يكتب كما يلي:

$$Ø(B) = \varphi_0 - B\varphi_1 - B^2\varphi_2 - \ldots\ldots - B^P \varphi_P$$

$Ø_0$ مصفوفة أحادية من الرتبة n.

الفرع الخامس: نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية *ARDL*.

توجد في نماذج السلاسل الزمنية فترة معينة (طويلة نسبيا) في متغيرات صنع القرار الاقتصادي والتأثير النهائي في متغير السياسة، وبصيغة أخرى (طبيعة العلاقة الاقتصادية)، إن التعديل في المتغير التابع (الاستجابة) y بسبب التغيرات في المتغير التوضيحي x تتوزع على نطاق واسع عبر الزمن، فإذا كانت المدة الفاصلة بين الاستجابة والتأثير كافية (طويلة نسبيا) فإن المتغيرات التوضيحية المتباطئة يجب تضمينها في النموذج.

إحدى طرائق بناء نماذج الاستجابة تكون بتضمين المتغيرات المتباطئة ل (x) كمتغيرات توضيحية أي يكون استخدام نماذج الإبطاء في ذلك' حيث أن الأساس في نماذج الإبطاء يكون بتضمين سلسلة من المتغيرات الإبطاء التوضيحية لضمان عملية التعديل وفق النموذج البسيط التالي: $yt = Ø0\ X_t + Ø1\ X_{t-1} + Ø2\ X_{t-2} + \ldots\ldots + Øp\ X_{t-p} + \mu_t$

إن الطريقة الإضافية أو البديلة لاحتواء المركبة الديناميكية في السلوك الاقتصادي تكون من خلال تضمين متغيران داخلية متباطئة إلى جانب المتغيرات الخارجية كمتغيرات توضيحية.[1]

[1]- علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء *ARDL***، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 9، العدد 34، 2013، ص ص 183-184.

ومن مميزات نموذج *ARDL*، أنه لا يشترط أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس المستوى، فقد تكون مستقرة عند المستوى أو متكاملة من الدرجة الأولى أو خليط من الاثنين، بشرط أن لا تكون متكاملة من الدرجة الثانية.

المطلب الثالث: تحليل الاختبارات ومناقشة النتائج

سيتم فيما يلي عرض مختلف المتغيرات الداخلة في نموذج الدراسة استنادا إلى الأسلوب التحليلي الوصفي على امتداد مجال الدراسة 1995– 2018 فضلا عن اختبارات والنتائج.

الفرع الأول: دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المؤشرات الاقتصادية، والبيئية والاجتماعية، والتأثير العكسي لهذه المؤشرات على الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد بات العديد من الباحثين يحاولون إيجاد درجة تأثير كل متغير على الأخر وذلك من خلال دراسة علاقة السببية بين كل متغير.

وسنرمز كل متغير كما يلي:

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر: (المتغير المستقل).

متغيرات تابعة للتنمية المستدامة:

المؤشر البيئي: CO_2: كمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، وقد تم اختياره كأحد المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة.

المؤشر الاقتصادي: GDP: نمو إجمالي الناتج المحلي.

المؤشر الاجتماعي: UNE: معدل البطالة

وبالنسبة لنموذج الدراسة حيث سيتم تقدير ثلاثة نماذج أساسية وكل نموذج يفسر مؤشرا واحدا لتنمية المستدامة بدلالة متغير الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يلي:

النموذج الأول: CO_2 =f (FDI)

النموذج الثاني: GDP = f(FDI)

النموذج الثالث: UNE = a + b FDI +μ_t

الجدول رقم (2-17): تطور مؤشرات التنمية المستدامة وحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر للفترة (1995-2018)

CO2	UNE	GDP	FDI	Year
3.313	31.84	3.79	2.39E-06	1995
3.317	28.58	4.09	0.57	1996
2.936	25.43	1.09	0.53	1997
3.543	26.80	5.10	1.25	1998
3.005	28.36	3.20	0.59	1999
2.830	29.77	3.8	0.51	2000
2.677	27.29	3	2.03	2001
2.822	25.89	5.6	1.87	2002
2.838	23.71	7.2	0.93	2003
2.707	17.64	4.3	1.03	2004
3.236	15.27	5.9	1.12	2005
3.004	12.27	1.7	1.57	2006
3.202	13.79	3.4	1.24	2007
3.173	11.32	2.4	1.54	2008
3.435	10.15	1.6	2.00	2009
3.312	9.96	3.6	1.42	2010
3.305	9.96	2.9	1.28	2011
3.477	10.97	3.4	0.71	2012
3.525	9.81	2.8	0.80	2013
3.735	10.20	3.8	0.70	2014
/	11.20	3.7	-0.32	2015
/	10.20	3.2	1.02	2016
/	11.99	1.3	0.71	2017
/	11,88	1.4	0.86	2018

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على موقع البنك الدولي https://data.albankaldawli.arg

الفرع الثاني: تحليل النتائج الاختبارات القياسية

أولا: اختبار جذر الوحدة:

يهدف اختبار جدر الوحدة إلى فحص استقرارية السلاسل الزمنية ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم اختبار ديكي- فولر المطور(ADF)، الذي يعتبر من بين أهم اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية حيث يدلنا هذا الاختبار على أبسط الطريق لجعل السلسلة الزمنية تستقر إذا توفرت بطبيعة الحال بعض الشروط والفروض الإحصائية، ويستعمل هذا الاختبار من أجل تفادي مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، ويمكن توضيح نتيجة اختبار (ADF) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-18): يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي- فولر المطور(ADF).

المتغير	اختبار المستوى بقاطع	اختبار المستوى بقاطع واتجاه عام	اختبار الفرق الأولى بقاطع	اختبار الفرق الأولى بقاطع واتجاه عام	درجة التكامل I(D)
FDI	-3.4013 ***0.0216***	-3.35061 ***0.0832***	/	/	**I(0)**
	-1.7471 ***0.3933***	-1.7190 ***0.7002***	-7.0738 ***0.0000***	-7.8743 ***0.0000***	**I(1)**
GDP	-3.6410 ***0.0128***	-4.0139 ***0.0230***	/	/	**I(0)**
UNE	-1.6938 ***0.4204***	-0.6769 ***0.9624***	-3.2991 ***0.0281***	-3.4016 ***0.0781***	**I(1)**

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews10.

القيم الحرجة: 1%، 5%، 10%.

من الخلال الجدول نلاحظ ما يلي:

- **بالنسبة لسلسة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر:** نقول أن السلسة مستقرة عند المستوى بقاطع ومستقرة بقاطع واتجاه أي متكاملة من الدرجة صفر I(0).
- **بالنسبة لسلسلة المتعلقة بكمية غاز ثاني أكسيد الكربون:** فالسلسلة مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي متكاملة من الدرجة الأولى I(1).
- **بالنسبة لسلسلة نمو إجمالي الناتج المحلى :** فالسلسلة مستقرة عند الفرق الأول أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

- **بالنسبة لسلسلة معدل البطالة:** فلسلسلة مستقرة في المستوى بقاطع ومستقرة بقاطع واتجاه أي I(0).

ثانيا: اختبار التكامل المشترك

بعد دراستنا لاستقرارية السلاسل الزمنية توصلنا إلى أن هناك سلاسل مستقرة عند المستوى وسلاسل مستقرة عند الفرق الأول وتكاملها في درجتين مختلفتين 0 بالنسبة للمتغير المستقل وهو الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغير التابع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي، و1 بالنسبة للمتغيرات التابعة البطالة وكمية انبعاث غاز ثاني أكسيد كربون، ومن هنا يمكننا تطبيق علاقة التكامل المشترك، ومن المعلوم أنه لدينا مجموعة من اختبارات التكامل المشترك، والتي تتمثل في اختبار التكامل المشترك لأنجل وغرانجر والتكامل المشترك لجوهانسون، ومن أهم شروط هاتين الاختبارين هو أن تكون كل السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى وهذا يتعاكس مع نتائج متوصل إليها، وبما أن السلاسل مستقرة عند درجتين مختلفتين 0 و1، وعليه سنطبق اختبارات التي تعالج خليط من السلاسل التي تستقر عند المستوى والفرق الأول فقط.

1- الاختبار الأول بين CO_2-FDI: بما أن درجة الاستقرارية مختلفة، الاستثمار الأجنبي المباشر مستقر عند المستوى، بينما CO_2 مستقرة عند الفرق الأول وعليه سنطبق نموذج ARDL.

يتعلق النموذج بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على كمية انبعاث غاز أكسيد الكربون،والذي يأخذ الشكل التالي: $d(co_2)= c+co_{2t-1}+bFDI_{t-1}+ \sum_{i=1}^{m} a1,i\ d(co2t_{-i}) + \sum_{i=0}^{k} a2,i\ d(FDIt_{-i}) + \varepsilon t$

- منهج اختبار الحدود: يستخدم لاختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغير التابع والمتغير المستقل الداخل في النموذج، إذ يتم حساب (F) لاختبار فرضية الصفرية (H_0) مقابل الفرضية البديلة (H_1) أي أن:

H_0: ß=0 (عدم وجود تكامل مشترك)

H_1: ß ≠0 (يوجد تكامل مشترك)

بالانتقال إلى اختبار منهج الحدود (ARDL) يوضح الجدول الموالي نتائج حساب إحصائية F حيث جاءت قيمة (F) أقل من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة في النموذج.

والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود بالنسبة للعلاقة بين المتغيرين الاستثمار الأجنبي المباشر وكمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون.

الجدول رقم (2-19): اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل

Test statistic	Value	النتيجة
F-Statistic	3.842743	1
Critical Value Bonds For F-Test		
Significance level	قيمة الحد الأدنى I(0)	قيمة الحد الأعلى I(1)
%10	4.04	4.78
%5	4.94	5.73
%2.5	5.77	6.68
%1	6.84	7.84

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews10.

تبين نتائج النموذج قبول فرضية العدم وتؤكد عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر.

وبالتالي لا يمكننا تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM وتقدير العلاقة طويلة الأجل.

- **تشخيص جودة النموذج للاختبارات التالية:** وهي على النحو التالي:

-اختبار مضروب لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي: Breusch-Godfrey Serial Correlation LM

- اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي: Heteroskedasticity Test: ARCH

- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية: Jarque-Bera

ويمكن توضيح النتائج من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-20): يوضح نتائج اختبارات التشخيص للنموذج

F. statistic	Prob. F	الاختبار
0.076363	0.9274	الارتباط التسلسلي LM
0.049567	0.8273	عدم ثبات التباين ARCH
1.382322	0.500994	التوزيع الطبيعي للأخطاء Jarque-Bera

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews10.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه مايلي:

- تشير قيمة إحصائية الارتباط التسلسلي إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي، حيث أن قيمة الاحتمال لإحصائية فيشر هي (Prob. F = 0.9274) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% وهذا يعني عدم وجود ارتباط ذاتي واضح الدلالة بين الأخطاء.

- تشير قيمة إحصائية ثبات التباين إلى قبول فرضية العدم التي تنص على تجانس تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر، حيث بلغت قيمة الاحتمال لإحصائية فيشر (Prob. F = 0.8273) وهي أكبر من 5% وهذا ما يدل على ثبات تباينات الأخطاء.
- تشير إحصائية اختبار التوزيع الطبيعي إلى قبول فرضية العدم التي تنص على أن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا في النموذج المقدر حيث بلغت قيمته 0.50 وهي أكبر من 5%، وعليه فإن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

2- الاختبار الثاني بين FDI-une: بما أن درجة الاستقرارية مختلفة، الاستثمار الأجنبي المباشر مستقر عند المستوى، بينما une مستقرة عند الفرق الأول وعليه سنطبق نموذج ARDL.

يتعلق النموذج بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة، والذي يأخذ الشكل التالي:

$$d(une) = c + une_{t-1} + bFDI_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} a1,i\ d(unet_{-i}) + \sum_{i=0}^{k} a2,i\ d(FDIt_{-i}) + \varepsilon t$$

- منهج اختبار الحدود: يستخدم لاختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغير التابع والمتغير المستقل الداخل في النموذج، إذ يتم حساب (F) لاختبار فرضية الصفرية (H_0) مقابل الفرضية البديلة (H_1) أي أن:

H_0: ß=0 (عدم وجود تكامل مشترك)

H_1: ß ≠0 (يوجد تكامل مشترك)

بالانتقال إلى اختبار منهج الحدود (ARDL) يوضح الجدول الموالي نتائج حساب إحصائية F حيث جاءت قيمة (F=4.60) أكبر من قيمة الحد الأدنى للقيم الحرجة في النموذج عند معنوية 10%.

الجدول رقم (2-21): اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل

Test statistic	Value	النتيجة
F-Statistic	4.605373	وجود علاقة تكامل مشترك
Critical Value Bonds For F-Test		
Significance level	قيمة الحد الأدنى I(0)	قيمة الحد الأعلى I(1)
%10	4.04	4.78
%5	4.94	5.73
%2.5	5.77	6.68
%1	6.84	7.84

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews10.

تبين نتائج النموذج رفض فرضية العدم وتؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي

المباشر ومعدل البطالة.

- **تقدير علاقة المدى الطويل والمدى القصير:** بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين FDI وune، سنقوم بقياس العلاقة طويلة الأجل والآثار القصير وفقا لنموذج (ARDL).

ويتم عرض نتائج التقديرات في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-22): نتائج تقدير معلمات نموذج في الأجل الطويل (المتغير التابع une).

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	-19.432296	13.357485	-1.454787	0.1737
C	29.996964	12.268148	2.445109	0.0325

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews10.

من نتائج أعلاه يتبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر سالب أي هناك علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل البطالة في الأجل الطويل، حيث زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة، ونلاحظ أن معلمة الاستثمار الأجنبي المباشر غير معنوية إحصائيا حيث أن قيمة الاحتمال المقابل للمعلمة Prob = 0.17 هي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونقول أن المعلمة ليست معنوية هذا يدل على ضعف تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة.

كما يمكن تقدير توضيح نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL (مقدرات معلمات الأجل القصير) من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (2-23): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) في الأجل القصير.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI)	-1.603731	0.556341	-2.882639	0.0149
D(FDI(-1))	1.493235	0.622928	2.397125	0.0354
D(FDI(-2))	0.699425	0.646875	1.081237	0.3027
Cointeq(-1)*	-0.088430	0.039442	-2.242041	0.0465

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews10.

نلاحظ من خلال نموذج تصحيح الخطأ أن (D(FDI(-2)) غير معنوي عند 5% وهذا يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر على معدل البطالة في المدى القصير.

أما فيما يخص معلمة حد تصحيح الخطأ فقد ظهرت المعلمة (Cointeq(-1)=-0.088430) بإشارة

سالبة ومعنوي عند مستوى 5% مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، حيث أن المعلمة تقيس سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، بمعنى أن الاختلال في التوازن طويل الأجل يصحح بسرعة 8%.

ومن نتائج تقدير الجدول أعلاه فإن معادلة تصحيح الخطأ ECM كما يلي:

$$Cointeq = UNE - (-19.4323*FDI + 29.9970)$$

- **تشخيص جودة النموذج:** بعد تقدير معالم النموذج للأجلين الطويل والقصير، ولأجل التأكد من جودة النموذج المقدر قبل اعتماده تم إجراء الاختبارات التشخيصية أو ما يسمى باختبارات ملائمة النموذج المقدر، وهي على النحو التالي:

- اختبار مضروب لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي: Breusch-Godfrey Serial Correlation LM
- اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي: Heteroskedasticity Test: ARCH
- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية: Jarque-Bera

ويمكن توضيح النتائج من خلال الجدول التالي:

على وجود أثر سالب ومعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في الأجل

الجدول رقم (2-24): يوضح نتائج اختبارات التشخيص للنموذج

الاختبار	Prob. F	F. statistic
الارتباط التسلسلي LM	0.8437	0.173256
عدم ثبات التباين ARCH	0.8457	0.039030
التوزيع الطبيعي للأخطاء Jarque-Bera	0.275078	2.581401

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews10.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه مايلي:

- تشير قيمة إحصائية الارتباط التسلسلي إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي، حيث أن قيمة الاحتمال لإحصائية فيشر هي (Prob. F = 0.8437) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% وهذا يعني عدم وجود ارتباط ذاتي واضح الدلالة بين الأخطاء.
- تشير قيمة إحصائية ثبات التباين إلى قبول فرضية العدم التي تنص على تجانس تباين حد

الخطأ العشوائي في النموذج المقدر، حيث بلغت قيمة الاحتمال لإحصائية فيشر (Prob. F = 0.8457) وهي أكبر من 5% وهذا ما يدل على ثبات تباينات الأخطاء.

- تشير إحصائية اختبار التوزيع الطبيعي إلى قبول فرضية العدم التي تنص على أن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا في النموذج المقدر حيث بلغت قيمته 0.27 وهي أكبر من 5%، وعليه فإن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

- **اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج (Stability Test):** بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL، سنتطرق إلى اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجل الطويل والقصير، ولكي يتحقق ذلك يتم الاعتماد على اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)، كما هو موضح في الشكلين المواليين.

الشكل رقم (2-7): اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)

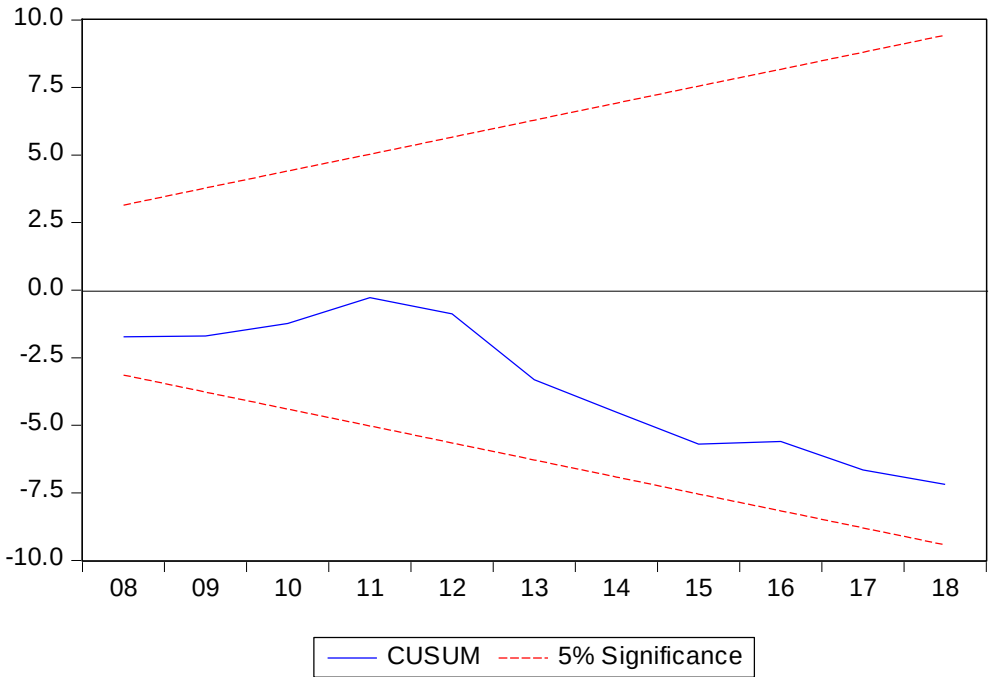

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews10.

الشكل رقم (2-8): اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)

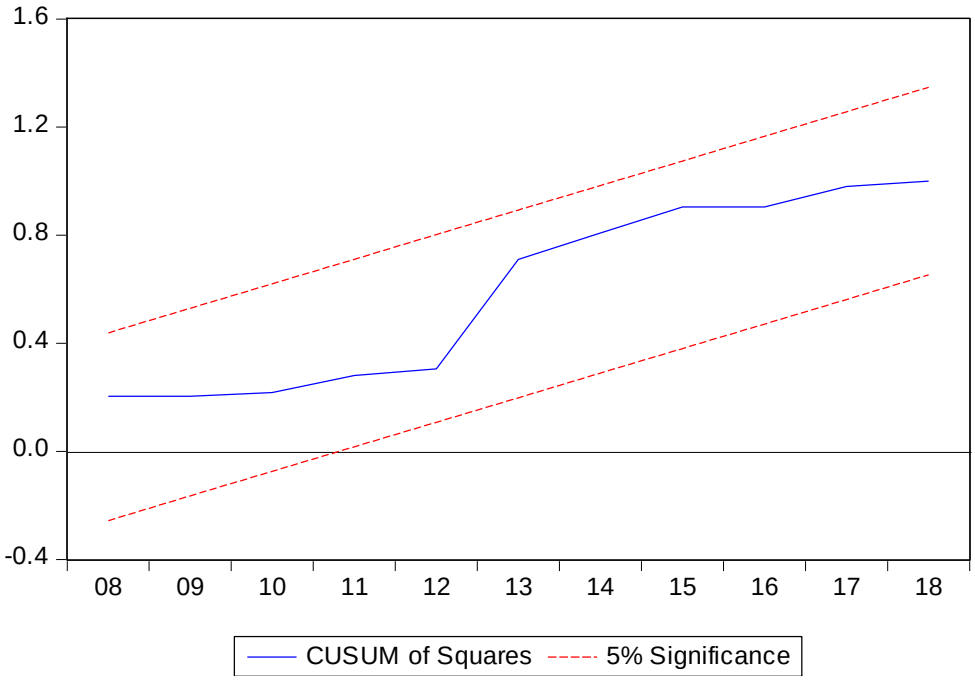

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews10.

يتضح من خلال التمثيل البياني أن كلا من المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)، عبارة عن خطوط وسطية تقع داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وهذا يدل على استقرار وانسجام معلمات طويلة الأجل مع معلمات القصير الأجل، وعليه فإن هناك استقرار هيكليا للنموذج على طول فترة الدراسة.

وعليه فالنموذج المقدر يكون كالتالي:

UNE = 1.236678*UNE(-1) – 0.005728*UNE(-2)- 0.688265 *UNE(-3) + 0.368885*UNE(-4) – 1.603731*FDI + 2.077989*FDI(-1) – 1.493235*FDI(-2) – 0.699425*FDI(-3) + 2.652640

R^2 = 98% Ad- R^2 = 97% n= 20

نلاحظ من خلال النموذج المقدر أن معدل البطالة في التأخر الأول كان موجبا في حين كان سالبا في التأخر الثاني والثالث أما التأخر الرابع فكان سالبا، بينما الاستثمار الأجنبي المباشر فقد كان موجبا في التأخر الأول في حين أصبح سالبا في كل من التأخر الثاني والثالث، وبالنسبة لقيمة القاطع فقد بلغت 2.652640 والتي تمثل قيمة ابتدائية لمعدل البطالة في ظل غياب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت قيمة R^2 (98%) أما قيمة R^2 المصححة هي 97% وهذا يدل على جودة النموذج المقدر وأن الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر نسبة كبيرة من سلوك معدل البطالة.

3- الاختبار الثالث وهو العلاقة بين FDI وGDP: بما أن المتغيرين مستقرين عند الدرجة 0، فإنه يمكن تطبيق اختبار شعاع الانحدار الذاتي الذي يدرس العلاقة قصيرة الأجل.

- **دراسة سببية (سببية غرانجر):** للتأكد من مدى وجود علاقة تبادلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل نمو إجمالي الناتج المحلي، وذلك في حالة وجود بيانات سلاسل زمنية، ومن المشاكل التي توجد في هذه الحالة هو وجود ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن، ولكي نستبعد أثر الارتباط الذاتي إن وجد، يتم إدراج قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة سببية المراد قياسها يضاف إلى ذلك قيم المتغير التفسيري الأخر لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية أيضا، في هذه الحالة سنقوم باختبار غرانجر للسببية تقدير العلاقات التالية، ويمكن توضيحها كما يلي.

الجدول رقم (2-25): يوضح اختبار سببية غرانجر.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 09/12/20 Time: 18:43
Sample: 1995 2018
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GDP does not Granger Cause FDI	22	0.23483	0.7932
FDI does not Granger Cause GDP		1.75946	0.2021

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews10.

يتبين من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى معنوية 5%، وهذا يدل على عدم وجود سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو إجمالي الناتج المحلي.

الجدول رقم (2-26): يوضح اختبار درجة التأخير.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GDP FDI
Exogenous variables: C
Date: 09/12/20 Time: 19:13
Sample: 1995 2018
Included observations: 22

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-58.23856	NA*	0.819225*	5.476232*	5.575418*	5.499598*
1	-55.26139	5.142378	0.902021	5.569217	5.866774	5.639313
2	-52.99372	3.504575	1.069407	5.726702	6.222631	5.843528

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews10.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن درجة التأخير هي 0، وبناءا عليه فالنموذج المتبع هو الانحدار الخطي البسيط الذي يأخذ الشكل التالي:

$$GDP = a + bFDI + u_t$$

ويمكن أن نوضح ذلك من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (2-27): نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط.

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 09/12/20 Time: 19:40
Sample: 1995 2018
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.505913	0.635632	5.515634	0.0000
FDI	-0.078127	0.553736	-0.141090	0.8891

R-squared	0.000904	Mean dependent var	3.427917
Adjusted R-squared	-0.044509	S.D. dependent var	1.503844
S.E. of regression	1.536948	Akaike info criterion	3.777129
Sum squared resid	51.96857	Schwarz criterion	3.875300
Log likelihood	-43.32555	Hannan-Quinn criter.	3.803174
F-statistic	0.019906	Durbin-Watson stat	1.572676
Prob(F-statistic)	0.889083		

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews10.

من خلال الجدول يتضح أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل نمو إجمالي الناتج المحلي

سالب وغير معنوي، حيث بلغ 0.078127-، وبلغت R^2 القيمة 0.1% أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر 0.1% من الاختلافات التي تحدث في معدل نمو إجمالي الناتج المحلي وأن 0.9% هي أخطاء عشوائية.

وبناءا عليه فالنموذج غير مفسر، لأن القيمة الاحتمالية فيشر تساوي 0.889083 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%.

إن النموذج المقدر يكون على النحو التالي:

$$GDP = 3.505913 - 0.078127FDI$$

حيث أن:

- (C) أو (a): هي 3.505913، وتمثل القيمة ابتدائية لمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي في ظل غياب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- (b): هي 0.078127- وهي قيمة سالبة، مما يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر أثر بشكل سلبي على معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في المدى القصير، وأن قيمة R^2 تساوي 0.000904 وهي نسبة ضعيفة جدا، حيث أن الاستثمار الأجنبي لا يلعب دورا في تحقيق الجزائر لمعدلات مرتفعة لمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي، بل يؤدي إلى تحقيق أثر سلبي على المدى القصير.

انطلاقا من الاختبارات التي تم إجراؤها، وبالنظر إلى النتائج المتحصل عليها يمكن تفسير النتائج كما يلي:

- تحققت صفة الاستقرارية عند المستوى وفق اختبار ديكي فولر المطور، للمتغير المستقل الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغير التابع الممثل للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة (معدل نمو إجمالي الناتج المحلي)، فيما تحققت صفة الاستقرارية للمتغيرين التابعين معدل البطالة وكية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون الممثلين للتنمية المستدامة في بعديهما الاجتماعي والبيئي.

- أكد اختبار التكامل المشترك وفق نموذج ARDL على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير المستقل (الاستثمار الأجنبي المباشر) والمتغير التابع (كمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون) أي عدم وجود تكامل مشترك، حيث جاءت قيمة إحصائية فيشر أقل من الحد الأعلى والأدنى للقيم الحرجة للمتغير التابع.

- أكد اختبار التكامل المشترك وفق نموذج ARDL على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير المستقل (الاستثمار الأجنبي المباشر) والمتغير التابع (معدل البطالة) أي وجود تكامل مشترك، حيث

جاءت قيمة إحصائية فيشر أكبر من الحد الأدنى للقيم الحرجة للمتغير التابع.

- تبين من نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL على وجود أثر سالب وغير معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في الأجل الطويل و الأجل القصير.

- إن معلمة تصحيح الخطأ المتعلق بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة تساوي0.088430- وهي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 1% وإشارتها سالبة، مما يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية طويلة الأجل وأن الآلية تصحيح الخطأ موجود في النموذج وتقيس سرعة العودة إلى وضع التوازن في المدى الطويل، وهذا يعني أن الاختلال في التوازن الطويل الأجل يصحح بسرعة 8%.

- يتبين من خلال أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة أن 98% من التغيرات الحاصلة في معدل البطالة تعود إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وأن 2% المتبقية تعود إلى عوامل أخرى.

- بالنسبة لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل نمو إجمالي الناتج المحلي يتبين أن 0.1% من التغيرات الحاصلة في معدل نمو إجمالي الناتج المحلي يعود إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين 0.9% المتبقية ترجع إلى عوامل عشوائية، وأن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل نمو إجمالي الناتج المحلي سالب على المدى قصير، ويمكن تصحيحه من خلال تبني الإجراءات التصحيحية المناسبة.

خلاصة:

لقد قمنا من خلال هذا الفصل القيام بدراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1995-2018)، فتطرقنا في دراسة القياسية إلى تحديد متغيرات النموذج القياسي وجمع بيانات المتغيرات المستخدمة من عدة مصادر مختلفة، بعد ذلك تم بناء النموذج، ومعالجة هذا النموذج باستخدام معايير اقتصادية وإحصائية فقد تم الوصول إلى:

عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، أما بالنسبة لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة توجد علاقة توازنية طويلة الأجل، وبالنسبة لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من معدل نمو إجمالي الناتج المحلي ومعدل البطالة هو معدل ضعيف لكن يمكن زيادة هذا التأثير إذا عملت السلطات على توجيه هذه الاستثمارات إلى القطاعات التي من شأنها إحداث التنمية من خلال إتباع الإجراءات التصحيحية المناسبة، كما أفضت نتائج الدراسة إلى وجود أثر سالب للاستثمار الأجنبي المباشر على المؤشر الاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر والمتمثل في معدل البطالة في الأجل الطويل والأجل القصير، في حين سجل الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل نمو إجمالي الناتج المحلي أثر سلبي على المدى القصير، لكن ذلك لا يعني عدم إمكانية حدوث تأثير موجب له في الأجل الطويل وذلك من خلال إتباع الإجراءات التصحيحية المناسبة والتي تساعد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات المنتجة والتي تؤدي إلى حدوث التنمية.

الخاتمة

يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من المكاسب للدول المضيفة منها الجزائر، والتي تسعى من خلال تحفيز هذا النوع من الاستثمارات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمحور أغلبيتها حول تحقيق التنمية المستدامة لاقتصادها، غير أن الاستثمار الأجنبي في الجزائر يبقى ضعيف من حيث العدد والقيمة، وهذا يدل على أن مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال يقيم من قبل الشركات الأجنبية بأنه غير مهيأ لجذب واستقطاب الاستثمارات ذات قيمة ومبالغ مالية كبيرة، الأمر الذي يستدعي إلى مضاعفة الجهود لتهيئة بيئة الأعمال الأكثر جاذبية لشركات الاستثمار الأجنبي من أصل الدول المتقدمة خاصة وذلك حتى تشارك في تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة من خلال توفير رؤوس الأموال، التكنولوجيا القادرة على استغلال الإمكانيات المتاحة بأكثر فعالية وأحسن مرد وديّ وتوفير مناصب الشغل الملائمة.

ولذلك حاولنا في البحث الإجابة عن الإشكالية التي تدور حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر، ومن أجل الإلمام بجوانب البحث قدر المستطاع قمنا بتقسيم موضوع البحث إلى فصلين فصل نظر وفصل تطبيقي، فالفصل النظري تناولنا فيه ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة وكذلك أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة، أما الفصل الثاني أردنا من ورائه التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في الجزائر ثم تطرقنا إلى الدراسة القياسية انطلاقا من مفاهيم حول الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية وصولا إلى تحليل الاختبارات ومناقشة النتائج، من أجل معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر حيث تم بناءه على:

أولا: اختبار الفرضيات

من خلال البحث الذي تم إجراؤه أمكن اختبار الفرضيات على النحو التالي:

الفرضية الأولى: يتحدد الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مجموعة من المحددات حيث يعد الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال والمساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في الاقتصاد أخر، وهو يتخذ عدة أشكال وله عدة محددات تتمثل في اختيار الشركات الأجنبية لموقعها الاستثماري وكذالك العوامل التي تخص الدول المضيفة، ومنه نثبت صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: التنمية المستدامة هي استخدام الموارد الطبيعية بطريقة تسمح بتلبية احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها، وبالتالي العمل على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال إدارة وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية بصورة تكفل إشباع الحاجات

الإنسانية والمحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية من التلف والاستنزاف، ومنه نثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: يعرف حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر نموا وتحسنا، لكن تبقى نسبته من حجم التدفقات العربية والعالمية متواضعة وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة: هناك جهود تبدل في سبيل تفعيل اتجاه التنمية المستدامة في الجزائر، لكن هناك العديد من التحديات والمشكلات التي تعترض مسارها نحو تحقيق أبعادها المختلفة وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

الفرضية الخامسة: يوجد علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في الجزائر هناك تأثير واضح بين الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات التنمية المستدامة وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الخامسة.

ثانيا: نتائج البحث

– يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال ما يوفره من عمالة مباشر وغير مباشر، وعملة صعبة غايتها تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلد المضيف.

– غياب العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون

– يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر سلبا على معدل البطالة في المدى الطويل والقصير.

– الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر سلبا على معد نمو إجمالي الناتج المحلي في المدى القصير.

– يحتاج تحقيق هدف التنمية المستدامة إلى إحراز تقدم متزامن في ثلاث أبعاد على الأقل وهو البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وهناك ارتباط وثيق فيما بينها والإجراءات التي تتخذ من شأنها في تعزيز الأهداف في بعضها الأخر.

ثالثا: التوصيات والاقتراحات

توصلت الدراسة من خلال نتائجها إلى التوصيات الآتية:

– العمل على استقطاب استثمارات أجنبية في مجال الإنتاج وذلك من خلال تهيئة المناخ المناسب لها وتجنب استقطاب استثمارات نفطية لأنها استنزاف لثروة البلاد وهروب لرؤوس الأموال.

– على الدولة الجزائرية أن تولي اهتماما كبيرا بالاستثمار المحلي، فهو يعتبر الأداة المحركة للنمو، ووسيلة جاذبة للاستثمار الأجنبي، ومحركا فعالا لتنمية المستدامة.

– الأخذ بعين الاعتبار أسس ومبادئ التنمية المستدامة عند المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية الأجنبية المتدفقة إلى الجزائر، بما يكرس المزيد من التوجه نحو تحقيق التنمية المستدامة بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر.

– التركيز على توجيه الاستثمارات الواردة نحو القطاعات الإستراتيجية كالزراعة والصحة بما لها أثر في تقليص التبعية العالمية ودفع التنمية البشرية.

– تهيئة المناخ الاستثماري الملائم مع ضرورة التأكد من شموليته في كامل التراب الوطني.

رابعا: أفاق الدراسة

هناك بعض المواضيع جديرة بأن تكون محل أبحاث ودراسات أخرى مستقبلية تتمثل فيما يلي:

– دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع التنمية الزراعية المستدامة.

– تطويع الاستثمار الأجنبي المباشر لخدمة متطلبات التنمية المستدامة.

❖ **المراجع باللغة العربية**

أولا: الكتب

1- أشرف أحمد هلال شيمي، دليل إجراءات الاستثمار الأجنبي المباشر، ط1، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 1433.

2- حسين بخيت، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2018.

3- رواء زكي الطويل، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان، جامعة الموصل/العراق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

4- سليمان عمر عبد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

5- سمبر مصطفى شعراوي، مقدمة في التحليل الحديث لسلاسل الزمنية، ط 1، جامعة ملك عبد العزيز، جدة، 2005.

6- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، ط 1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

7- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل والاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.

8- عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1995،

9- عدنان داود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار الغيداء للنشر والتوزيع، 2016.

10- عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، ط1، مكتبة حسن العصرية للنشر، لبنان، 2012.

11- فلاح جمال معروف العزاوي، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني، ط 1، دار الدجلة للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

12- محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، ط1، دار حامد، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011.

13- مدحت محمد أبو النصر، تنمية الموارد البشرية مناهج واتجاهات وممارسات، ط 1، جامعة حلوان، الروابط العالمية للنشر والتوزيع، 2009.

14- مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد،التنمية المستدامة مفهومها-أبعادها-مؤشراتها، ط 1، المجموعة العربية لتدريب والنشر، القاهرة، 2017.

15- نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

16- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، حسن إبراهيم المهندي، التنمية المستدامة في دولة قطر الانجازات والتحديات، ط1، الناشر اللجنة الدائمة لسكان، 2008.

ثانيا: الرسائل والأطروحات

1- أسماء حدانة، الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات في الجزائر والتنمية المستدامة، شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017-2018.

2- بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية -دراسة مقارنة : تونس، الجزائر، المغرب، شهادة الماجستير (منشورة)، الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011.

3- جمال بلخباط، جدوى الاستثمارات الأجنبية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، شهادة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة حاج لخضر، باتنة، 2014-2015.

4- ريم ثوامرية، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية 2000-2015، شهادة الدكتوراه، تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2018-2019.

5- سامية سرحان، أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية -الدراسة للاثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية ، شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011.

6- سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، شهادة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013.

7- سحنون فاروق، قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي علي الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، شهادة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009-2010.

7- شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014-2015.

8- عباس أميرة، دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى التشغيل في الجزائر(1974-2007)، شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.

9- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1995-2015، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2007-2008.

10- قصوري ريم، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة حالة الجزائر، شهادة ماجيستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2011-2012.

11- كريمة قويدري، الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، شهادة ماجستير (منشورة)، التسيير الدولي للمؤسسات، مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.

12- محمد بابكر، تقييم الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر في ظل الإصلاحات، شهادة ماجستير، التحليل الاقتصادي، العلوم الاقتصادية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2008-2009.

13- معتصم محمد إسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة (سورية أنموذجا)، رسالة الدكتوراه، قسم الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015.

ثالثا: الملتقيات

1- حواس عبد الرزاق وآخرون، تحليل بعض أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على جوانب التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)، ملتق الدولي : الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية ، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر،02-03 ديسمبر، 2019.

2- روضة جديدي وآخرون، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دعم وتعزيز التنمية المستدامة حالة الجزائر للفترة 1991-2018، ملتقى دولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 03.02 ديسمبر، 2019.

3- عوادي مصطفى، إعادة صياغة السياسات المصممة في منظمات الأعمال مدخل لاندماجها ضمن حركية إرساء التنمية المستدامة، الملتقى الوطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 07/06 ديسمبر 2017.

رابعا: المجلات

1- بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، أداء المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة، ، مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 10، 2012.

2- بيري نورة، زرقين عبود، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب: محددات وأثار دراسة مقارنة باستخدام نماذج المعادلات الآنية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد1، جوان 2014.

3- حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر تعار يف وقضايا، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 2004، السنة الثالثة.

4- حمزة فيشوش، قويدر كمال، واقع وأفاق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر بين تقارير وبرامج 2018-2019، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 12، العدد 01، 2019.

5- رسلان خضور، نادية العلمي شبانة، تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باتجاه التنمية المستدامة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 48، العدد3، 2016.

6- سعيدي يحي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد ب، العدد 31، جوان 2009.

7- شرقرق سمير، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2011، المجلة العلمية الأكاديمية العربية في الدنمارك، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2015-2016.

8- عبد الخالق دبي الجبوري، أثر البيئة الاستثمارية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر العراق أنموذجا للمدة (2003-2013)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد18، العدد2، 2016.

9- علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء *ARDL*، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 9، العدد 34، 2013.

10- فراحتية كمال، التنمية المستدامة، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد11، سبتمبر 2018.

11- مراد ناصر، التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة، مجلة التواصل، عدد 26، جوان 2010.

12- منصوري زين، واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، العدد 2.

13- نادية شبانة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2002-2016، مجلة العلوم الانسانية، جامعة أم بواقي، الجزائر، العدد الثامن، الجزء 1، ديسمبر 2017.

14- ندوى خزعل رشاد، استخدام اختبار غرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العراق، العدد 19، 2011.

15- نورة بيري، عبود زرقين، محددت تدفق الاستثمارت الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمعرب -دراسة قياسية 1996-2012، مجلة رؤى اقتصادية، العدد7، ديسمبر 2014.

خامسا: الموسوعات

1- هيكل عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، ط 2، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.

سادسا: الندوات

1- مصطفى العبد الله الكفرى، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون حول الاقتصاد السوري وأفاق المستقبل، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 1/5/ 2010/5/25-2010، جامعة دمشق.

سابعا: التقارير

1- مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018، الكويت، 2018.

ثامنا: الانترنت

1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار متوفرة على الرابط www. andi.dz

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد على الرابط http://www.amf.org.ae/ar/jointrep

❖ **المراجع باللغة الأجنبية**

1- Charles p. Kindleberger, Les Investissement des Etats-Unis dans le monde, Calmann-Lévy, France, 1971.
2- Ibrahim ngouhouo, Les investissements directs étrangers en Afrique centrale: attractivité et effets économique, thèse de doctorat non publiée, faculté de sciences économiques et de gestion, université du sud Toulon-var, France, 26mars 2008.
3- Kiyoshi Kojima, Direct foreign investment: A Japanese model of multinational business operations, Taylor & Francis, UK, 1978.
4- OECD, Benchmark definition of foreign direct investment, Fourth Edition, 2008.
5- UNCTAD, World investment report: Transnational corporation, agrisural production and development, New York and Genava, 2009.
6- World Bank, The Role of Foreign Direct Investment in Development, Development Committee meeting, Washington D.C, 1991.